جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم علوم سياسية

دور الوالي في ترقية السياسات الفلاحية بولاية عين الدفلى وأثرها على التنمية المحلية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة محلية

إعداد الطالبة

جميلة بوغالية

إشراف الدكتور

عبد الكريم شكاكطة

لجنة المناقشة :

أ– كريمة كروي	رئيساً
د– عبد الكريم شكاكطة	مشرفا مقرراً
أ– عبد الرزاق بن حليمة	ممتحناً

2019/2018

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم علوم سياسية

دور الوالي في ترقية السياسات الفلاحية بولاية عين الدفلى وأثرها على التنمية المحلية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : إدارة محلية

إعداد الطالبة

جميلة بوغالية

إشراف الدكتور

عبد الكريم شكاكطة

لجنة المناقشة :

أ– كريمة كروي	رئيساً
د– عبد الكريم شكاكطة	مشرفا مقرراً
أ– عبد الرزاق بن حليمة	ممتحناً

2019/2018

بسم الله

الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

بعد الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذه المذكرة وأحمده وأشكره على نعمة العلم و أن وفقني في إنجاز هذا العمل .

أتقدم بالشكر والتقدير إلى والدي الكريمين اللذان سهروا على تربيتي وتعليمي.

كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ المحترم عبد الكريم شكاكطة الذي أشرفى على عملي هذا وتقديم النصائح و الإرشادات في مجال إتمام مذكرتي فجزاه الله كل الخير وجعله في ميزان حسناته.

كما لا أنسى توجيه الشكر وتقدير إلى أسماء ناصري التي دعمتني و حفزتني في سبيل تحقيق هذا العمل وعلى مساندتها ودعمها لي فجعل يارب هذا في ميزان حسناتها.

كما أتقدم كذالك بشكري إلى خطيبي يحي فرج *على الدعم و التحفيز الذي قدمه لي بشكل متواصل فجزاه الله كل الخير .*

كما أتقدم بشكر والتقدير إلى كل من ساعدني وساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد .

الإهـــــــــــــداء

الحمد الله ربي العلمين و الصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد و على آله وصحبه أجمعيين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد أتقدم بعملي هذا المتواضع إلى :

والدي الكريمين حفظهم الله و أدامهم على رأسي .

إلى أخواتي الأعزاء محمد ، ناصر ، الطاهر ، عبد الغني ، عبد القادر وعائلتي الكبيرة .

إلى كل أساتذتي وكل من علمني حرفاً .

إلى كل زملاء دفعتي وجميع صديقاتي خصوصاً كهينة ، نيهاد ، حنان ، ليلى ، صليحة ، حياة.

إلى كل عائلة خطيبي فرج خصوصاً سامية ، فارس ، علي ، ياسين ، الطيب .

إلى كل طالب علم يبتغي فظلاً من الله به.

مقـدمة

تعتبر التنمية المحلية المحور الأساسي للاستقرار والتطور لدى المجتمعات المحلية سواء على الإقليمي أو الدولي و تحقيقها يختلف من دولة إلى أخرى فالدول المتقدمة ترى أنها تحقيق الرفاهية والتطور وتقدم على عكس دول العالم الثالث التي تراها مقتصرة على تحقيق الاحتياجات الضرورية للمواطنين و القضاء على أشكال الفساد ومحاربة الفقر و الأمراض ، إن موضوع التنمية المحلية من المواضيع الراهنة والهامة التي حرصت أغلب دول العالم متابعتها والتأكد من تطبيقها في جميع المجالات بشكل صحيح والارتقاء بالمجتمع من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق توظيف كل مواردها المالية و الطبيعية و البشرية هدفها تحقيق المصلحة العامة ، حيث تقوم على مجموعة من القواعد و المبادئ الأساسية والتي تمثل ضرورة مشاركة أفراد المجتمع المحلي في عملية التنمية و وعيهم و تحسيسهم بهذه العملية قصد الإرتقاء إلى أحسن الأهداف المرجوة من التنمية المحلية .

تعتمد الجزائر على أساليب اللامركزية الإدارية في تنظيم الإداري ، حيث يتميز هذا الأسلوب بمهام وصلاحيات موجودة على مستوى المحلي الهدف منه هو التركيز على حاجيات المواطنين وعليه تقوم الدولة بتحويل بعض المهام والصلاحيات إلى هيئات إدارية تمثلت في الجماعات المحلية ، هذه الأخيرة تكون قريبة من المواطنين وتسهل عملية توصيل الاحتياجات لهم بطريقة سهلة وسريعة ، لذلك وضعت الدولة الجزائرية قوانين تنص على تشريعات تنظيمية تهدف إلى تنظيم عمل الجماعات المحلية من بينها البلدية قانون 11-10 وقانون 12-07 وهذا من أجل تجسيد المهام والصلاحيات الموكلة لهم ، هدفها تفعيل عملية التنمية المحلية في جميع المجالات ، كما أسندت لهم مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي للولاية ،وتعتمد هذه الجماعات بصفة عامة على خاصية هيئات لامركزية لدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي .

نجد الولاية من بين الوحدات التي لها مهمة تحقيق التنمية المحلية وإشراك المواطنين المحليين في عملية تحقيقها فهي تجسيد لنظام الإدارة المحلية بالجزائر هدفها التكلف بالمصالح الشؤون المحلية لأفرادها وعليه يجب إنشاء هيئات لها تتولى تسيير تلك المصالح والشؤون المختلفة من بينها المجلس الشعبي الولائي و الوالي ، حيث يمثل الوالي الهيئة التنفيذية للولاية ويتشبع بوضعية قانونية مركبة و متميزة ويعتبر منصبه من المناصب الحساسة في الدولة ، بالإضافة إلى ذلك يتولى ويقوم بالمجموعة من الصلاحيات والمهام تضعه في مركز يسمى بالإزدواجية في المهام و مكلف تحقيق التنمية المحلية وضمان الإستقرار المحلي كما له دور فعال في تنفيذ المشاريع التنموية ومراقبتها في المجال التنموي وهذا راجع إلى صلاحياته كممثل للولاية و لدولة ، حيث تعتبر الولاية الفضاء الواسع لتنفيذ سياسات الدولة على المستوى المحلي .

تعد الفلاحة أحد أهم القطاعات الواجبة تفعيلها بالجزائر من أجل تحقيق التنمية المحلية وهذا للإحتلالها عدة مقومات تسمح لها بتحقيق إكتفاءها الذاتي في العديد من محاصيلها ، تتمتع الجزائر بعدة مميزات تساهم في تحقيق التنمية و هذا راجع لتنوع ثرواتها النباتية و الحيوانية ، الصيد البحري ، السهول ، الغابات ،الأراضي الصالحة للزراعة حيث أغلب أراضيها تعتمد على الأمطار ، وهذا تجده على كامل أرجاء أقاليم ولاياتها ، نجد من بين ولايتها ولاية عين الدفلى هي الأخرى تتميز بالمناطق طبيعية تمثلت في السهول وجبال الونشريس بالإضافة إلى وجود أراضي فلاحية واسعة المساحة ، وخصوبة تربتها ومناخها المعتدل ، كل هذه العوامل تساهم في تحقيق تنمية محلية على المستوى المحلي للولاية فهي تعتبر كأكبر حوض للإنتاج الفلاحي بأراضي الوطن نظراً لتوفرها على قدرات هائلة وتحقيقها لنتائج مرضية بالإضافة إلى تحقيق تنمية وطنية لدولة ، نجد ولاية عين الدفلى في المرتبة الثانية وطنياً من خلال تميزها بالقطاع الفلاحي، ولكن هذه الأخيرة تعاني من عدة مشاكل ومعوقات من بينها نقص اليد العاملة المؤهلة هذا ما يؤدي إلى نتائج سلبية ووخيمة على إنتاج الولاية سواء على المدى البعيد أو المتوسط لمستقبل القطاع الفلاحي بالولاية ، وهذا ما يجعل الولاية أمام تحدي كيفية تحقيق التنمية المحلية وتنويعها ، وتحقيق الحاجات الضرورية للمواطنين المحليين .

أهمية الدراسة:

- معرفة أهمية القطاع الفلاحي في ولاية عين الدفلى وهذا قصد تحقيق التنمية المحلية و الإكتفاء الذاتي للولاية ؛
- معرفة الدور الذي يلعبه الوالي على مستوى الولاية و الدائرة والبلدية وعلاقته بتحقيق التنمية المحلية ومدى إهتمامه بهذا القطاع ؛
- معرفة أبعاد هذا القطاع و أثره على المجالات الأخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

- تقييم السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل والي ولاية عين الدفلى و الإعتماد على القطع الفلاحي لنهوض بالإنتاج المحلي؛
- تحليل أهم الأسباب التي أدت إلى تدني القطاع و البحث عن الحلول والبدائل المتخذة في هذا القطاع ؛

- تهدف إلى معرفة البرامج والمشاريع التنموية الفلاحية المتخذة من قبل الهيئات المحلية .

مبررات إختيار الموضوع:

1- المبررات الموضوعية:

- تحقيق التنمية المحلية بولاية عين الدفلى يتطلب النهوض بالقطاع الفلاحي ؛
- كيفية إستغلال القطاع الفلاحي بولاية عين الدفلى و إظهار مدى أهميته؛
- دور الجمعات المحلية من بينها هيئات الولائية في مجال تسير القطاع الفلاحي ومختلف القطاعات الأخرى؛

2- المبررات العلمية:

- رغبة و ميولة الباحث في كسب المعلومات حول السياسة الفلاحية ؛
- إظهار و إستعراض الإمكانيات والمؤهلات التي تمتلكها الولاية في مجال القطاع الفلاحي ؛
- رغبة الباحث في معرفة مدى أهمية القطاع الفلاحي بالولاية و كيفية حل المشاكل والمعيقات التي تواجهه؛
- رغبة الباحث في معرفة القرارات التي تتخذ من قبل الجماعات المحلية في مجال القطاع الفلاحي وكيفية تسيره؛
- معرفة الأسباب التي دفعت الجماعات المحلية إلى إستغلال الأراضي الزراعية وعدم إستخدامها في مجال القطاع الفلاحي.

إشكالية الدراسة:

تعتبر ولاية عين الدفلى من بين الولايات التي تسخر بثروات طبيعية وبشرية ومالية لا حدود لها ، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي ، تعتمد على القطاعها الفلاحي لتحقيق تنمية محلية من خلال تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التنموية المتخذة من قبل الوالي و من هنا نطرح الإشكالية التالية :

– هل يمكن الإعتماد على السياسات الفلاحية كمنظور أساسي لتحقيق التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

التساؤل الرئيسي:

هل تمكنت ولاية عين الدفلى بخدمتها الفلاحية في تحقيق تنمية محلية؟

التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بالسياسات الفلاحية والتنمية المحلية؟
- ما هي عوامل التنمية المحلية المجودة بولاية عين الدفلى؟
- كيف يتسنى للولاية ترقية القطاع الفلاحي بولاية عين الدفلى ؟

حدود الدراسة:

1- الإطار الزماني للدراسة الموضوع :

دراسة القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى من سنة 2014 إلى سنة 2018.

2- الإطار المكاني لدراسة الموضوع:

تتم دراسة هذا الموضوع على مستوى ولاية عين الدفلى .

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم إختيار هذه الفرضيات:

- كلما كانت هناك يد عاملة مؤهلة لخدمة القطاع الفلاحي بولاية عين الدفلى كلما زادت نسبة إنتاجية الولاية.
- كلما كانت حوكمة في التيسير على مستوى الولاية والدائرة والبلدية لولاية عين الدفلى نقصت مظاهر الفساد و كلما كان هناك إتصال وتواصل بين الجماعات المحلية والمجتمع المحلي زادت نسبة الإنتاجية في الولاية.
- إن الإستغلال الأمثل لموارد الطبيعية والبشرية والمالية في خدمة القطاع الفلاحي يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية بولاية .

أدبيات الدراسة:

1- دراسة للباحث صاحب يونس بعنوان : "السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر،دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000-2014"[1]

تم عرض هذه الدراسة لدور السياسات الفلاحية المنتهجة بين سنة 2000 - 2014 في تجاوز مشكلة التبعية الغذائية الموارد الغذائية الأساسية خاصة مادتي الحبوب والحليب حيث تم معرفة أن المناخ السياسي الذي يمز البلاد هو الذي يؤثر على التنمية الفلاحية ويؤثر سلبيا عليها وأن تحسين الوفرة الغذائية لا يعني أن الفلاحة الوطنية قد أفلحت وأن السبب الرئيسي هو ضرورة تسريع وتيرة التنمية الفلاحية وركز في ذلك على عوائق الريبع النفطي فقط ولكن أهمل عدةجوانب أخرى تؤثر سلباً أو إيجابياً على إنتاج مادتي الحبوب والحليب فالعامل الإجتماعي هو عامل مهم إضافة إلى ذلك أهمل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الفلاحية بالإضافة إلى التخطيط و الرقابة على هذه السياسات المنتهجة في مجال القطاع الفلاحي وهذا ما سنحاول تداركه في هذه الدراسة .

2/- دراسة للباحث :" بلال خزار بعنوان : السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"[2]

عالجت هذه الدراسة قضية الأمن الغذائي بكل أبعاده ويعتبر من القضايا التي لها أهمية واسعة على كافة المجالات في ظل التغيرات المحلية و الدولية ، حيث وضعت الجزائر عدة خطط وبرامج هدفها زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق الإكتفاء الذاتي ذلك عن طريق تطبيق السياسات الفلاحية للبلد ولكن رغم ذلك وجدت أن السياسات الفلاحية المنتهجة تأثر إما بالسلب أو الإيجاب على الأمن الغذائي وكذلك أهمل الجانب البشري الذي يعبر عن اليد العاملة المؤهلة في المجال الزراعي وتطويره والجانب الإقتصادي و هذا ما يمكن تداركه في دراسة هذا الموضوع.

[1]- صاحب يونس ،"**السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000-2014**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة ، جامعة مولود معمري بتيزي وزو ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مدرسة الدكتورة في القانون والعلو السياسية ، 2015/2014.

[2]- بلال خزار ، **"السياسة الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تنمية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2013/2012 .

3/ – دراسة للباحث "بلفتحي عبد الهادي بعنوان : المركز القانوني للوالي "في النظام الإداري الجزائري"[1]

حيث تناول الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع الذي درس فيه مجموعة من التشريعات والتنظيمات التي له دور في تنظيم عمل الوالي وتبين أهم الصلاحيات والمهام له،والدور الذي يلعبه في ظل التنظيم الإداري الجزائري بالإضافة إلى ذلك تناول وطرح عدد مشكلات متعلقة بمنصب الوالي و إكتفاءه ببعض التنظيمات الخاصة به ،وخرجت دراسته بأن يضعوا قانوناً خاصاً بالولاية بعيدا عن السلطة السياسية وخاصة لرقابة السلطتين التشريعية والقضائية مع التخلص من هيمنة الإدارة المركزية على صلاحيات ومهام الوالي ولكن قبل ذلك يجب القول أن إعطاء بعض الإستقلالية للولاية في تنفيذ القرارات المتخذة في سياسات الدولة يجعل الولاية بعيدة عن الحياة السياسة لذلك الإستقلالية التامة للولاة قد تؤدي إلى التهاون و اللامبالاة عند ممارستهم المهام المخولة والموجهة لهم .

الإطار المفاهيمي للدراسة:

المصطلحات التي تعتمد عليها الدراسة تمثلت فيما يلي :

1- **السياسة الفلاحية** : "هي فرع من السياسة الإقتصادية العامة ، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي ويتم التنسيق والتكامل بينهما وبين غيرها من السياسات الإقتصادية الأخرى لتحقيق أهداف المسطرة وهي تهدف إلى تحقيق هدفين هما:تحقيق الإتباع المستهلكي الزراعية وتحقيق تعظيم الربح للمنتخبين الزراعيين" [2].

2- **التنمية هي**: "عملية تحرر إنساني ، تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر و الإستغلال وتقيد الحرية، كما تشمل تحرير المجتمع من الإعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية بكل ما تعمله من إستغلال وتقييد الإدارة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية" [3].

3- **المحلية** : " هي رفع مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية وذلك عن طريق إشراكهم في عملية التنمية و تحسين الصناعات المحلية."[1].

---

[1]– عبد الهادي بلفتحي ، " **المركز القانوني للوالي "في النظام الإداري الجزائري"** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،جامعة قسنطينة ،كلية الحقوق ، فرع المؤسسات السياسية والإدارية ، 2011/2010.

[2]– عز الدين نزعي ،الطيب هاشمي ،**"السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي "**،مجلة العلوم الإقتصادية ، العدد:33،المجلد:07،2013/07/9،ص06.

[3]– مراد وحيد حجازي عرفة ،**"تأثير الحماس على التنمية السياسية في قطاع غزة من خلال جمعها بين السلطة والمفاوضة (2014/2005)"** مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة النجاح الوطني – فلسطين – ،كلية الدراسات العليا ، 2015،ص21 .

4- النمو: "هو العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة" [2]

5- التنمية المحلية: " هي البحث في الأنشطة التي تستهدف رفع المستوى الإجتماعي و الإقتصادي للأقاليم المحلية والتي تشكل في آن واحد أهم المجالات عمل المؤسسات السياسية العامة وأحد أهم وسائل التنمية الوطنية التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التركيز على الجزء الأكثر تخلفاً والتي تشكل أقاليم المحلية الجزء الكبير منها"[3].

6- المناهج المستخدمة لدراسة الموضوع:

يتطلب منا هذا الموضوع إستخدام بعض المناهج والأدوات لفهمه :

1/- المنهج الوصفي:

"يهتم المنهج الوصفي بذكر الخصائص والمميزات للظاهرة المدروسة معبرا عنها بصورة كمية وكيفية وهو يعتبر من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي من أجل الوصول إلى أغراض محدد لظاهرة معينة ، ومن بين أهدافه نجد أنه جمع للمعلومات الدقيقة والواضحة ومفصلة لدراسة "[4] ، يمكن أن نستخدم هذا المنهج لوصف القطاع الفلاحي وجمع المعلومات الدقيقة حوله.

المنهج الإحصائي :

فرع من الدراسات الرياضية التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات بظاهرة معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدولياً أو بيانياً ثم تحليلها رياضياً و إستخلاص النتائج ثم تفسيرها[5] ، وسيتم إستعمال بعض الجداول البيانية والمنحنيات وأعمدة بيانية لتفسير بعض المعلومات الخاصة بالقطاع الفلاحي .

---

[1]- وضاح زيتون ، **المعجم السياسي** ، عمان : دار أسامة لنشر وتوزيع ، 2010، ص105.

[2]- منى عطية ،خزام خليل ،**"التنمية الإجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية"** ، د . م . ن : المكتب الجامعي الحديث لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2012، ص16.

[3]- علي محمد ديهوم ، **"المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية ، المؤتمرات الإقتصادية الأولى للإستثمار والتنمية في منطقة الخمس"**، جامعة الإسكندرية ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،25-27ديسمبر2017،ص06.

[4]- حسان هشام ، **منهجية البحث العلمي** ، القاهرة :عميد معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ،2017، ص72-73.

[5] - عبد الناصر جندلي ، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية لنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2007 ، ص 213 .

2- منهج دراسة حالة:

تقوم دراسة الحالة على التحقيق في الدراسة المعلومات عن ظاهرة معينة وأنها وحدة لدراسة وفي مرحلة محددة من تاريخ هذه الوحدة أو الدراسة جميع مراحل التي مرة بها حيث تقوم على كشف العوامل المؤثرة في الوحدة المدروسة ومعرفة أسباب الترابط وحدت هذه الدراسة وفي الأخير نتوصل من خلال دراسة معتمدة إلى تعميم علمي يتعلق بهذه الوحدة وغيرها من الوحدات"[1] ، يمكن إستخدام هذا المنهج لدراسة معمقة بولاية عين الدفلى وقطاعها الفلاحي ومعرفة مميزات هذا القطاع وتحليله ومعرفة ثنياه ومحتواه ودراسة أهم الفوارق في القطاع الفلاحي والعوامل المؤثرة على هذا القطاع والخروج بنتائج تسمح بنهوض بالقطاع الفلاحي بولاية عين الدفلى.

أدوات البحث العلمي :

تعتبر المقابلة من الأدوات الأساسية لجمع المعلومات والبيانات حول ظاهرة معينة ، حيث تعرف على أنها محادثة موجهة يقوم بها الفرد مع شخص أخر هدفها الحصول على معلومات تفيد البحث[2] ، تستعمل هذه الأداة لجمع المعلومات حول القطاع الفلاحي للولاية .

صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي وجهتنا في إنجاز هذا البحث العلمي نجد :

- نقص المراجع و المصادر التي تتناول موضوع السياسة الفلاحية ؛

- التنقل إلى المصالح الإدارية المعنية وعدم تقديمها المعلومات الكافية ، رفض إجراء مقبلات رسمية من قبل بعض الموظفين الإداريين ؛

- سوء الإستقبال من قبل بعض المديريات من بينها مديرية البيئة ؛

- عدم إعطاء أهمية للبحث العلمي والطالب الجامعي من قبل بعض المصالح الإدارية ؛

[1]- محجوب وجيه ،**البحث العلمي ومناهجه** ،عمان : دار المناهج لنشر والتوزيع ،2015،ص260.

[2]- بلقاسم سلاطنية ، حسان الجيلاني ، **أسس البحث العلمي** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2007،ص104.

– إستحالة إجراء مقابلات رسمية مع الوالي ورفض الإجابة على الأسئلة من قبل الموظفين الإداريين على مستوى الولاية وتوجيه إلى مديرية المصالح الفلاحية لإجراء مقابلة معهم ونسب الأجوبة إلى الوالي على أنه هوا من تمت معه المقابلة .

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات التي تم طرحها وإثبات صحة الفرضيات تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ، ففي الفصل الأول تم تطرق للإطار المعرفي ونظري لدراسة الموضوع الذي كان يحتوي على تعيين الوالي وإنهاء مهامه وصلاحياته في الجزائر بالإضافة إلى ذالك مفهوم السياسة الفلاحية والتنمية المحلية ، أما الفصل الثاني فجاء فيه أهم محددات التنمية المحلية بولاية عين الدفلى وفيه تم عرض العوامل الطبيعية والجغرافية و الإقتصادية إضافة إلى ذالك الكثافة السكانية المتواجدة بالولاية ، أما في الفصل الثالث تم التطرق إلى جهود والي ولاية عين الدفلى في خدمة القطاع الفلاحي وأثر هذه الجهود على التنمية المحلية .

الفصل الأول

الإطار المعرفي والنظري

لدراسة الموضوع

أصبحت السياسة الفلاحية والتنمية المحلية من المواضيع الهامة في المجال السياسي و الإجتماعي ومحور لنقاش على المستوى العالمي والإقليمي ، و تحتل مكاناً بارزاً في الأمور العلمية ، الجزائر كبقي الدول هي الأخيرة مهتمة بمجال القطاع الفلاحي وأثره على التنمية المحلية ولتحقيق ذالك لابد من تنشيط مواردها وإمكانياتها الخاصة لتعزيز مستوياتها ، خاصة على المناطق الريفية ، مشكلة تحريك هذه الموارد والإمكانيات المحلية و إستعمالها بفعلية يكون من خلال بناء رؤية واضحة وإستراتيجية وتخطيط على المدى البعيد و إشراك الجماعات المحلية الموجودة في التنظيم الإداري الجزائري التي تملك كل الصلاحيات والمهام المخولة لها من قبل الحكومة للجماعات المحلية حيث نجد الولاية تعتبر من الهيئات التنفيذية لتنفيذ سياسات الدولة على مستوى المحلي ، تتكون هذه الأخيرة من المجلس الشعبي الولائي والوالي بإعتباره هيئة تنفيذية للولاية حيث يتمتع بصلاحيات ومهام تمنح له حق إشراك المواطنين المحلين في عملية تحقيق تنمية محلية وتنفيذ مختلف المشاريع والبرامج التنموية والنهوض بمختلف القطاعات الموجودة في الولاية ، ولكن القطاع الفلاحي يعتبر المحرك الأساسي لأي تنمية خاصة المحلية وهذا بكونه قطاع إنتاجي بدرجة الأولى وأساس التنمية الإقتصادية والوطنية في أي دولة ، فالتطور الدول وتقدمها مرتبط بالقطاع الفلاحي و من خلال هذا الفصل سيتم التطرق للنقاط المشار إليها عبر المباحث التالية:

- المبحث الأول : تعين الوالي وإنهاء مهامه وصلاحياته في الجزائر؛

- المبحث الثاني : السياسة الفلاحية؛

- المبحث الثالث : التنمية المحلية.

المبحث الأول: تعيين الوالي وإنهاء مهامه وصلاحياته في التنظيم الجزائري:

يعتبر الوالي في التنظيم الإداري من المناصب الحساسة على المستوى المحلي وعلى وظائف الحكومة، وقد نص الدستور وقوانينه على تعينه بموجب مرسوم رئاسي، فهو كباقي المناصب العليا للإدارة المحلية وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة المركز الوظيفي للوالي حسب المطالب التالية: المطلب الأول تعيين الوالي، المطلب الثاني ندرس فيه إنهاء مهامه و المطلب الثالث سنتطرق إلى صلاحياته.

المطلب الأول: تعيين الوالي:

طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم: 89 – 44 الصادر في: 1989/04/10 وغيره من النصوص وحتى المرسوم التنفيذي رقم: 90 – 25 المؤرخ في: 1990/07/25 المتضمن والمتعلق بالتعيين في الوظائف العليا في الإدارة المحلية، ينعقد الإختصاص بتعيين الوالي من قبل رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي يتم إتخاذه في المجلس الوزاري، بناءاً على ما يقترحه وزير الداخلية"[1] .

فقد تأكد إختصاص رئيس الجمهورية بتعيين الولاة بموجب النص الذي كان صلب الدستور المعدل سنة 1996[2] حيث ينص على مايلي: يعين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام الأتية:

01- الوظائف والمهام المنصوص عليها في الدستور؛

02- الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة؛

03- التعينات التي تتم في المجلس الوزراء؛

04- رئيس مجلس الدولة؛

05- الأمين العام للحكومة؛

[1] – بن عثمان شريح ،**"دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية"**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام ، جامعة أبي بكر قايد تلمسان ، كلية حقوق وعلوم سياسية ، 2011/2010،ص48 .

[2] – محمد صغير بعلي ،**قانون الإدارة المحلية الجزائرية** ،عنابة : دار العلوم لنشر والتوزيع ، 2004، ص125.

06 – محافظ بنك الجزائر؛

07 – القضاة؛

08 – مسؤول أجهزة الأمن؛

09 – الولاة.

يعين رئيس الجمهورية السفراء والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهام ويستلم أوراق إعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم[1]، حيث لا يوجد حالياً نص وقانون يبن ويحدد الشروط الموضوعة و المعاير التي بموجبها تعين الوالي وهذا راجع إلى الطبيعة المزدوجة في مهمة الوالي الإدارية والسياسية تجعل عملية وضع قانون أساسي من الأمور المعقدة[2]، يخضع منصب الوالي حسب المرسوم التنفيذي رقم : 226/90 الذي يتضمن حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة و واجباتهم، بالإضافة إلى الشروط العامة التي تحكم الوظيفة العامة المذكورة في المادة 31 من مرسوم رقم : 85-59 المتضمن القانون النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية، تنص المادة: 210 من المرسوم التنفيذي 90-226 لا يعين أحد في وظيفة عليا في الدولة إذا لم تتوفر شروط الكفاءة ونزاهة ويجب أن يتوفر فيه على الخصوص مايلي:

01- أن يستوفي الشروط العامة للإلتحاق بوظيفة عمومية و وفق مايحدده التشريع والتنظيم الجاري بهما للعمل؛

02-أن يثبت تكويناً عالياًأو مستوى من التأهيل مساوياً لذالك؛

03- يكون قد مارس العمل لمدة خمسة (05) سنوات على الأقل في المؤسسات العمومية والإدارات العمومية أو في المؤسسات أو الهيئة العمومية.

كما نصت المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم: 230/90 على أنه يعين الولاة من بين:

– الكتاب العاملين للولاية؛

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1996 ، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 ،المتضمن التعديل الدستوري المعدل بموجب قانون رقم 02-03 والقانون رقم 08-19 ، **الجريدة الرسمية** ،رقم 76، المادة 78 من الباب الثاني.

[2]– محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ، ص125.

- رؤساء الدوائر؛

- حيث يمكن أن يعين 5% من أعداد سلك الولاة خارج أصحاب الوظائف المنصوص عليها في الفقرة السابقة[1].

المطلب الثاني : إنهاء مهام الوالي:

يتم إنهاء مهام الوالي طبقاً لقاعدة توازي الأشكال والتي تكون بموجب مرسوم رئاسي وبالإجراءات نفسها المتبعة في عملية تعينه ، وبالتالي رئيس الجمهورية هو وحده الذي ينهي مهام الوالي"[2].

الأسباب القانونية لإنهاء مهام الوالي:

لم ينص قانون على وضع قانون خاص بالوالي وهذا راجع إلى إنعدام قانون أساسي للولاة وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم: 226/90 الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم نجد أنه يحصر الأسباب القانونية التي يمكن توحيدها إلى إنهاء العلاقة بين الموظف السامي والدولة في التقاعد ، الوفاة ، الإستقالة[3] .

01- التقاعد:

تتميز الوظائف العمومية بطابعها العمومي وهي تختلف عن المهن الحرة، والموظف كما يكون في القطاع العمومي فهو ذالك يكرس حياته للخدمة العامة، وعليه يعتبر التقاعد من الطرق العامية للانتهاء مهام الوالي وهذا يدعوا للمبررين للإحالة على التقاعد:

- الشرط الأول: أن الوظيفة العامة هي خدمة متجددة وتجددها يرتبط بالمتطلبات المجتمع، لذا فهي بالحاجة إلى التغير والتطور، وهذا الأمر يقتضي خروج هؤلاء الموظفين في سن معين ليحل مكانه شخص أخر.

[1]- علاء الدين عشي ، **مدخل القانون الإداري** ،الجزائر : دار الهدى لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص ص ، 87-88.

[2]- محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ، ص125.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 226/90 جويلية 1990،يتضمن تحديد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم ،**الجريدة الرسمية** ،العدد :33 الصادر بتاريخ 28 جويلية 1996 .

– **الشرط الثاني**: يتقدم الموظف في السن يجعله في وضع بدني ونفسي لا يستطيع هذا الموظف بقيام بمهام والأعمال على أكمل وجه بالشكل المطلوب.

والإحالة على التقاعد ليس مرتبط بسن معين وإنما تتم بمدة العمل أي مدة عمله الممارسة في الإدارة العمومية التابعة إلى الدولة والتقاعد هو سبب يتحقق بدون دخل للإدارة الموظف قد نصت المادة 01 من المرسوم 617/83 المتعلق بمعاشات الإطارات السامية في حزب الدولة على وجود شرطين للإحالة الموظفين السامين على التقاعد:

– **الشرط الأول**: أن يكون الموظف قد أمضى يوم إنتهاء مهامه عشرين عاماً من الممارسة الفعلية والحقيقية في الوظيفة العامة لدولة.

– **الشرط الثاني**: أن يكون هذا الموظف قد عمل عشرة سنوات على الأقل ضمن العشرين سنة كإطار سامي داخل أجهزة الدولة.

وكيفية الحصول على حق التقاعد يكون عن طريق تقديم طلب التقاعد من طرف الموظف السامي حيث يبدي فيه رغبته في التقاعد ويكون الطلب عبارة على طلب مكتوب بالإضافة إلى شروط سابقة الذكر[1].

02– الوفاة:

تعتبر الوفاة ثاني سبب من الأسباب العادية لإنتهاء مهام الوالي في إطار ممارسة الوظائف العليا في الدولة، وهو سبب طبيعي في إنهاء أي شاغل للوظيفة، فالوظيفة التي كانت قائمة تنتهي بمجرد وفاة صاحبها ولكن عائلته تستفيد من العديد من الإمتيازات المالية كما هو الحال المعمول به في سائر الوظائف[2]، قد ينتج عن وفاة الوالي عدة أثار منها:

[1]– عبد الهادي بلفتحي ، مرجع سابق ،ص34 -35.

[2]– علاء الدين عشي ، مرجع سابق،ص90.

أ– منحة الوفاة: هي مبلغ مالي نقدي يتم دفعه دفعتن واحدة لعائلة المتوفي ولذوي الحقوق المالك ويقدر المبلغ بثلاثين عشرة ضعفاً كأجر شهري في المنصب وتوزع هذي المنحة بالتساوي في حالة ذوي الحقوق[1].

ب– بمجرد وفاة الوالي تنتهي علاقته بمجال الخدمة العمومية ولا يمتد منصبه إلى الوارث ولكن عائلته وذويه يستفيدون من منح وإمتيازات ذات الطابع الإجتماعي وهذا حسب المادة الثامنة من القانون الخاص بالتأمينات الإجتماعية.[2]

03– الإستقالة:

تعتبر الإستقالة سبب من أسباب إنتهاء مهام الوالي وإنتهاء علاقته بالوظائف العامة لدولة، ويقصد بالإستقالة هي تصرف إداري وإختيار يقوم به الموظف السامي قصد ترك منصب الوظيفة والعمل في الوظائف العليا لدولة ويكون منه بدون ضغط من أي أحد، حيث تكون هذه الإستقالة صريحة وتكون مقدمة كتاباً وغير مقترنة بالشروط وقد تؤدي هذه الإستقالة إلى نتائج سلبية من بينها تعطيل سير المرافق العامة لذالك لبدا على الوالي عندما يأخذ قرار يترك المنصب يجب التبليغ بهذا القرار مع البقاء في منصبه يستمر في تأدية مهامه إلى أن يقبل قراره المتعلق بالإستقالة حيث يعتبر شرط الإلتزام للوظيفة من الشروط الخاصة في المناصب السامية [3].

"وأن يكون إنتهاء مهام الوالي بموجب الإستقالة يقدمها لسلطة التي لها صلاحية التعيين ويكون وفق قواعد العامة تحكم الإستقالة في الوظيفة العليا في الدولة، مع أنه لم يصادفنا وجود إستقالة بالمعنى المعني لها وإنما تكون هذه الإستقالة مكللة بمرسوم رئاسي ينهي مهام لطلابها"[4] .

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 83/11،جويلية 1983،المتعلق بالتأمينات الإجتماعية ، أنظر المواد 50/49/48 **الجريدة الرسمية** ،العدد:1798.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 83/11،جويلية 1983،المتعلق بالتأمينات الإجتماعية ، أنظر المادة 67 **الجريدة الرسمية** ،العدد:1798.

[3]– عبد الهادي بلفتحي ، مرجع سابق ،ص39.

[4]– علاء الدين عشي،مرجع سابق ، ص 89.

– ورغم إنهاء مهام الوالي وإنتهاء علاقته بالخدمة في مجال القطاع العمومي إلا أنه يبقى خاضع للقانون وهذا من جانب الحفاظ على سير المهني والقيام بالعمل في مؤسسات أجنبية ومنظمة دولية دون ترخيص مسبق لمدة سنتين كما أنه يلعب التحفظ الذي فرض عليه منصبه [1].

الإنتهاء التأديبي لمهام الوالي:

يعد التطرق إلى الأسباب القانونية لإنهاء مهام الوالي والتي تنهي علاقته بالخدمة والعمل في الوظائف العليا في الدولة من بينها الإستقالة، الوفاة، التقاعد هناك طرق تأديبية في إنهاء مهام الوالي وتعتبر من الأسباب التي تنهي مهام الوالي.

الجرائم التأديبية:

الجريمة التأديبية توقع عقبتها من قبل السلطة الإدارية العليا المختصة دون إستشارة اللجنة المتساوية الأعضاء حيث إذا كانت العقوبة من الدرجة الثالثة فلا توجد العقوبة إلا بعد تثبيت رأي اللجنة بقرار مسبب، وإذا كانت الجريمة الجنائية هذه الأخيرة توقع من قبل القاضي يترتب عنها خطأ إلا إذا كان الخطأ الموظف من الدرجتين الأول والثانية كما نجد بعض الجرائم مرتبطة بالجرائم الجنائية، وهذا ما جاء به قانون العقوبات وقانون الوظيفة العامة فيجب على الوالي أن لا يكون محل شبه في ممارسة الجمع بين الوظائف بنسبة له بعد الجريمة تأديبية وجنائية في نفس الوقت كما تلقيه هديا أو مكافآت بطريقة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، يعتبر هذا مرتكب للجرم جنائي دون الإخلال بالجريمة التأديبية وأن ثبت الجريمة التأديبية يكون في حالة إرتكاب أخطاء من درجة الأولى والثانية هذا لا يؤدي إلى ثبت الجريمة الجنائية لأنهما منفصلان عن بعضهما[2] .

– لجنة الطعن هدفها تحقيق المصلحة العامة وتحافظ على النظام العام لدولة، وحسن تطبيق القوانين ولوائح وتنفيذها حتى يضمن سير المرفق العام، لهذا يمكن للموظف السامي أن يقدم نظاماً أمام لجنة الطعن وتكون مختصة من أجل تسريع العملية لحل المشكلة، كما يمكن للموظف أن يطلب إعادة الاعتبار من السلطة التي كان لها

[1]– عبد الهادي بلفتحي ، مرجع سابق ،ص40.

[2]– المرجع نفسه ،ص41.

صلاحيات تعيين وإذا لم يتعرض الموظف لعقوبة جديدة تكون هناك إعادة الاعتبار من قبل القانون[1]،تصنف الجرائم إلى ثلاث درجات وذالك تبعاً لجسامة الخطأ المرتكب، قد ينسب الخطأ للعامل الذي إرتكب الجريمة وقد ينسب إلى رئيس الإداري أو الإدارة التي يعمل بها وقد ينسب الخطأ الشخصي للموظف السامي كرئيس إداري على أن تتحمل إدارته الخطأ وتتراوح العقوبة التأديبة التوبيخ و اللوم والطرد و الفصل التأديبي ولسلطة تقدير في إتخاذ العقوبات الخاصة بالمرتكب الخطأ[2].

إنتهاء مهام الوالي بالطرق غير تأديبية:

يعتبر الفصل الإداري بغير الطريق التأديبي سبب من الأسباب التي تؤدي بإنتهاء مهام الوالي وبالتالي تنتهي علاقته بالسلطات الإدارية لدولة وهذا بسبب إنتهاء الصلاحية اللازمة لضمان حسن سير الوظيفة العامة ولكن بدون أن يكون الموظف إرتكابه للخطأ تأديبي وهذا ما يستوجب توقيع العقوبة التأديبية عليه.

"وتعتبر سلطة الفصل الإداري بغير طرق التأديبية سلطة أصلية مقرر بالسلطات الإدارية المختصة لإبعاد الموظفين العاملين الذين تثبت عدم صلاحيتهم للعمل في الوظيفة العامة وفق لما يتطلبه المرفق العام ووفقاً لإيديولوجية النظام الإداري والمستمدة من النظام السياسي أساساً "[3] .

حيث أن المشرع الجزائري لم يقدم تعريفاً للفصل الإداري بطريقة غير تأديبية ولكن تمت الإشارة إليه في القانون الأساسي العام للوظيفة العامة رقم: 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 نصت مادته 116 على أن العزل يعتبر فصلاً بغير الطرق التأديبية وبأنه حق تقرره السلطة الإدارية المختصة والموجهة لها الأمر أو القضية[4].

وهناك العديد من المخالفات الإدارية التي بقي فيها الموظف الحكومي سواء كان يقصده أو بدون قصد هناك وضع المشرع الجزائري عدة قوانين تفصل في هذه القضايا من بينها القانون 06-03 التي تنص على عزل

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الأمر رقم 06-03 جويلية 2006 ،يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، **الجريدة الرسمية** ، رقم 41، أنظر المواد 175،176 الباب السابع .

[2]- عبد الهادي بلفتحي ، مرجع سابق ،ص40-41.

[3]- المرجع نفسه ، مرجع سابق ،ص46.

[4]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الأمر رقم 06-03 جويلية 2006 ،يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، **الجريدة الرسمية** ، رقم 41، أنظر المواد 163،165،167 من الفصل الثاني .

.

وتسريح الموظف السامي عن منصبه الإداري وهذا يعتبر من الطرق الفصل بغير الطرق التأديبية ولكن قرار الفصل يصدر من قبل السلطة الإدارية المختصة فهذا مصدر الوحيد في اتخاذ القرار وتوقيع جزاء تأديبي بالإضافة إلى ذالك هناك قوانين أخرى تتحدث عن الفصل الإداري مثل القانون رقم: 10 لسنة 1972 ينص على توقيع العقوبة على الموظف الذي يعمل في أجهزة إدارة الدولة والهيئات العمومية.

مما سبق نستنتج أن منصب الوالي من المناصب العليا في الدولة حيث نجد "أن كيفية انتهاء مهام الوالي لا تخضع إلى نظام القانون الخاص وهو ما أقر به مجلس الدولة الجزائري في قراره الصادر في 11 جوان 2001 بإقراره بإنعدام الضمانات المتعلقة بالقانون الأساسي التابع لوظائف الوظيف العمومي بنسبة للعمال الممارسين لوظائف عليا، مما يجعل التوقيف وإنهاء مهامه في هذه الوظائف سواء بمبادرة السلطة التي تملك سلطة التعيين أو بطلب من المعني"[1].

المطلب الثالث: صلاحيات الوالي:

أ/- صلاحيات الوالي باعتباره ممثل لدولة:

يتمتع الوالي بازدواجية في الإختصاص حيث يحوز على سلطات بصفته هيئة تنفيذية ويمارس سلطات أخرى بإعتياره ممثل لدولة ومن صلاحياته نجد:

01- التمثيل: تنص المادة 110 على أن الوالي ممثل لدولة على مستوى المحلي وهو مفوض الحكومة "[2] ، هو يمثل مختلف الوزراء إذ يلتزم بتنفيذ التعليمات الصادرة من كل وزير والوالي المكلف بالعملية التنسيق وتنشيط وفي عملية المراقبة أعمال المصالح الخارجية للوزارات التي يكون تواجدها في الولاية باستثناء بعض القطاعات وهذا راجع لطبيعة مهامها التي تقتضي ببقاء إرتباطها المباشر بالإدارة المركزية والمصالح المركزية للوزارات[3]

[1]- علاء الدين عشي،مرجع سابق ، ص 91.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 12-07 فيفري 2012،يتضمن قانون الولاية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد:12 الصادر في 29فيفير 2012.

[3]- محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ،ص128.

02- من صلاحيات الوالي باعتباره ممثل لدولة: " ينفذ القوانين حسب المادة 113التي تنص على أن الوالي هو الذي يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وكذالك إحترام رموز الدولة وشعاراتها الموجودة في إقليم الولاية "[1] ومن هنا يتضح لنا أنه هو المسؤول على مستوى الولاية ينفذ قرارات الدولة وحتى تنفيذ لوائح وتنظيمات الصادرة عن الهيئة الإدارية المركزية سواء كانت مرسوم رئسي أو تنفيذ قرارات عن الوزراء.

03- من صلاحيات الوالي بإعتباره ممثل لدولة الضبط (الشرطة): يسهر الوالي على المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية داخل الولاية وهو مسؤول بالدرجة الأولى في مجال الحفاظ على الأمن كما يؤول تطبيق القرارات المتخذة في إطار تنسيق النشاطات مصالح الأمن التي تكون موجودة على المستوى الإقليمي للولاية كما يطلب الوالي في الظروف الإستثنائية تدخل الأمن المتواجد على مستوى إقليم الولاية فهو المسؤول الوحيد على وضع تدبير الدفاع والحماية التي لا تكتسي طابعاً عسكرياً وتنفذها[2] . من خلال صلاحياته في مجال الضبط وحسب ما نص عليه القانون الإجراءات الجزئية على سلطات الولاة في مجال الضبط وهو نوعان:

الضبط الإداري: يتطلب من الوالي تحقيق الأمن داخل الولاية وبالتالي يمثل الوالي الضبط الإداري على مستوى الولاية ويزود بالوسائل البشرية والقانونية اللازمة لممارسة سلطة تنفيذ وتطبيق القرارات التي يتم إتخاذه في مجال الضبط الإداري [3] .

الضبط القضائي: يجوز للوالي الولاية صفة سلطة الضبط القضائي (مأمور الضبط القضائي) ففي الحالة الإستعجالات وضرورة والظروف الإستثنائية والي الولاية أن يقوم ويتكفل بجميع أعمال الضبط القضائي مثل إلغاء القبض على الجناة وجمع الأدلة المتعلقة بإرتكاب الجريمة ويسلمهم للمحكمة كما لديه وظيفة الحماية المدنية فالوالي مسؤول في ولايته عن عمليات الحماية المدنية كما يمثل كل من الدولة والولاية أمام القاضي كمدعي والمدعى عليه[4].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 12-07 فيفري 2012،يتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية ، العدد 12 ،الصادرة بتاريخ 29فيفري 2012 ، مرجع سابق .

[2]- المرجع نفسه ، أنظر المادة 114 .

[3]- عبد المجيد سلامة ،"**تمثيل الدولة على مستوى الإدارة المحلية** " ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الإدارة المحلية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2013/2012 ،ص 37.

[4]- عمار عويدي ، **القانون الإداري** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية لنشر والتوزيع ، الطبعة الخامسة ، 2008، ص 76.

" يتجلى إختصاص الوالي في مجال الضبط بصفة عامة في الضبط الإداري والضبط القضائي بالنسبة لضبط القضائي أسند القانون للوالي هذه المهمة بموجب نص خاص يتجلى في قانون في إجراءات الجزائية وقد حدد المشرع الجزائري أعمال الضبط القضائي من خلال هذا القانون وفرض على الوالي حال ممارسة هذه الإختصاصات مجموعة من القيود تتمثل في وقوع جناية ضد أمن الدولة، حالة الإستعجال إذا لم يكون قد وصل إلى عمله أن سلطة القضائية قد أخطرت بالحدث "[1] .

ب/- صلاحيات الوالي باعتباره ممثل للولاية:

الوالي هو ممثل للولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية و مفوض الحكومة ورجل القرار والميدان بالولاية وعميد الوساطة بين مختلف المؤسسات والأطراف طبقاً لنص المادة 78 من الدستور الجزائري 1996 المعدل والمتمم ونص المادة 01 من المرسوم الرئاسي 240/99 المؤرخ في 21 أكتوبر المتعلقة بتعيين الوظائف العسكرية في الدولة فإنه ينعقد الإختصاص في التعيين الوالي برئيس الجمهورية وبموجب مرسوم رئاسي [2] . وبهذه الصفة يمارس الوالي عدة صلاحيات تتمثل فيما يلي:

1- نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها:

يعتبر الوالي هو الجهة المختصة بتنفيذ قرارات المجلس حيث نصت المادة 83 من القانون الولائي 1990 على أن ينفذ الوالي القرارات التي تسفر عن مداولات المجلس " وكذالك حسب المادة 102 من قانون الولاية 12-07 تنص على أن يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وينفذها " كما يقوم الوالي بتقديم تقرير للمجلس الشعبي الولائي عن مدى أهمية تنفيذ هذه القرارات التي تم إتخاذه من قبل المجلس الشعبي الولائي وعن مدى إستجابته لهذه التقرير وهنا يعتبر الوالي مكلف من طرف القانون بتقديمه للمعلومات اللازمة التي يطلبها المجلس الشعبي الولائي من أجل القيم بأشغاله ومهامه إضافة إلى ذالك تقديم بيان مستوى نشاطات الولاية

[1] - فريحة حوة ،"**توزيع الإختصاص في مجال الضبط الإداري على مستوى المحلي في الجزائر** " ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة دكتورة ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 01 ،مدرسة الدكتورة الدولة والمؤسسات ، فرع جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2015/2014، ص12.

[2] - لالة الزهراء العلوي ، "**رئيس المجلس الشعبي البلدي** " ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إطار الدكتورة ، تخصص : الدولة والمؤسسات العمومية ، جامعة الجزائر 01 ، كلية الحقوق ، فرع تمنراست ،2016/2015،ص57.

ومناقشتها معه ولكن لم يعطي للمجلس الشعبي الولائي حق إلتزام الوالي بتنفيذ مداولاته وتطبيق قراراته بل اكتفى بحق الإطلاع على مدى تنفيذ الوالي لها "[1].

حيث يلزم قانون الولاية 07/12 الوالي بضرورة إطلاع وإعلام المجلس الشعبي الولائي بوضعية ونشاط الولاية عن طريق إطلاع رئيس المجلس بين الدورات بإنتظام عن مدى تنفيذ مداولات المجلس، تقديم تقرير حول مدى تنفيذ المداولات عند كل دورة عادية.

تقديم بيان سنوي للمجلس الشعبي الولائي يتضمن نشاطات مصالح الدولة في الولاية من جهة نشاطات مصالح الولاية من جهة أخرى والذي يمكن أن ينتج عن مناقشة ورفع لائحة إلى السلطة الوصية (الوزارات)[2] كما يشرك في إجتماعات المجلس ويمكن أن يتكلم أمامه لكنه لا يتمتع بحق التصويت[3] .

2- تمثيل الولاية:

يمثل الوالي الولاية في المظاهرات الرسمية وجميع الأعمال الإدارية ويتول إدارة أملاك الوالاية أمام القضاء، كما يتول إبرام العقود وبعد ذالك مشروع الميزانية حسب المادة 107 من قانون الولاية 07/12 ويتول تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي إضافة إلى ذالك يمارس السلطة السلمية على موظفي الولاية ويسهر على حسن سير العملية الإنتخابية التي تكون داخل الولاية[4] .

3- إدارة أملاك الولاية:

يؤدي الوالي كل أعمال الإدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية بإسم الولاية وتحت رقابة المجلس الشعبي الولائي وهذا طبقاً للمادة 105 لقانون الولاية 07/12 .

[1]- محمد خسمون ، " **مشاركة المجلس البلدي في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة** " ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم ، تخصص ،علم إجتماع التنمية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم علم الإجتماع ، 2011/2010،ص192.

[2]- محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ،ص191.

[3]- أحمد محيو ، **محاضرات في المؤسسات الإدارية** ،(تر :محمد عرب صاصيلا) ، الجزائر : ديوان المطبوعات لنشر والتوزيع ، طبعة الرابعة ،2006،ص277.

[4]- إلياس جوادي ، **المركز القانوني للوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري** ، المركز الجامعي تمنراست ،2013/2012،ص02.

4- ممارسة الرقابة الإدارية الوصائية على موظفي الولاية:

"يقوم الوالي بسهر على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ومراقبتها لما تقوم به من أنشطة وخدمات في حدود لإقليم الولاية عن صلاحية رقابة بعض موظفي الولاية كمراقبة لأعمال رئيس المجلس الشعبي البلدي لما يمارسه من صلاحيات المخولة إليه وفق أحكام المادتين 87-88 من قانون البلدية"[1] .

المبحث الثاني: السياسة الفلاحية:

تعتبر الفلاحة من بين القطاعات المؤثرة على العامل الإقتصادي، هذا راجع لأهميتها في حياة الأفراد والمجتمعات وأصبحت مقياس لتطور الدولة بين المتقدم والعالم الثالث، ولبروز أهمية الفلاحة سيتم التطرق إلى هذه المطالب حيث سنعالج في المطلب الأول مفهوم السياسة الفلاحية وأنواعها ومطلب الثاني نتطرق إلى تطور السياسة الفلاحية في الجزائر بالإضافة إلى أهداف السياسة الفلاحية وأهم الوسائل الداعية لتحقيقها وهذا سوف نتناوله في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الفلاحية وأنوعها:

قبل التطرق لتعريف السياسة الفلاحية سنتطرق لتعريف بعض المصطلحات:

السياسة:

"لغة: قال في المحيط: ساس يسوس سياسة [سوس] : تتول رياستهم و قيادتهم يحتاج كل شعب إلى حاكم يسوسه = الأمور دبرها وقام بها".

" وقال في المعنى : ساس – ساس أمور الناس بالحق أي هي تدبير أمورها وتصرفها ونفسها في الوسيط = ساس الناس بمعنى تولى رياستهم وقيادتهم ".

إصطلاحاً: لقد عرفها العلماء في بيان مفهوم السياسة : فعرفت بأنها رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً وتكون من قبل الدولة" [1].

[1]- سعيد بوعلي ، نسرين شريفي ، مريم عمارة ، **القانون الإداري** ، الجزائر: دار بلقيس للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ،2016، ص82.

"عرفت موسوعة العلوم السياسة لعبد الوهاب الكياني السياسة poliCy على أنه كلمة مشتقة من ساس يسوس أي تدبري شؤون الناس وتملك أمورهم ورياسة عليهم ونفذ الأمور فيهم وتستخدم لدلالة على معني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم "[2] .

تعريف الفلاحة: هي مجموعة من الأنشطة الهادفة لتحويل الوسط الطبيعي لفائدة الإنتاج النباتي والحيواني للأفراد[3].

تعريف السياسة الفلاحية: إختلفت التعريفات بالإختلاف التوجهات الباحثين والعلماء حيث تعرف السياسة على أنها : "مجموعة من التدابير والإجراءات التي تنسبها الحكومة لحماية القطاع الزراعي من الواردات ورفع مداخيل المزارعين "[4]،يركز هذا التعرف على أن السياسة الفلاحية على أن الدولة تأخذ مجموعة من الإجراءات والخطط لرفع من إنتاج القطاع الفلاحي وبالتالي تحقيق الإكتفاء الذاتي لها ولاتعتمد على الواردات التي تأتي من الدول الأخري كما ركز هذا التعريف على أن الفلاحين لديهم رفع في مدخولهم وذالك من خلال العمل الزراعي أو الفلاحي، وبالتالي الحكومة من خلال التدبير والخطط التي تكون لها رؤية بعيدة الإقتصاد وهذا من خلال بناء القطاع الفلاحي خطط بعيدة المدى.

تعرف السياسة الفلاحية على أنها "نمط لتخصيص الموارد أكثر فعالية من السوق في حالة عدم الاستقرار هذا الأخير و يفهم من خلال هذا التعريف بأن السياسة الزراعية هي مدخل الدول في الأسواق نتيجة دعم استقرارها قصد تلبية احتياجاتها الغذائية"[5] و يركز هذا التعريف على أن السياسة الفلاحية استقرارها مرتبط بتدخل الدولة و هذا من أجل تلبية حاجات المواطنين بما يلزمه من مواد غذائية و تنوعها في السوق المحلي و حمايتها من التلف و إنتاج منتجات عالية الجودة و بأقل جهد وفي وقت قصير .

---

[1]– أسعد سمير أسعد حليوني ،**المدرسة التجديدية في الفكر الإسلامي وأثرها على التنمية السياسية المشتركة السياسة للمرأة نموذجاً** " ، رسالة مقدمة للإستكمال الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية جامعة النجاح الوطني ، – نابلس– فلسطين ، كلية الدراسات العليا ، 2012،ص35.

[2]– حمزة عبد القادر ، " **ترشيد السياسة العامة لتشغيل في الجزائر** " ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الدراسات السياسية المقارنة الشعبية الجزائر 03 ، قسم التنظيمات السياسية والإدارية ، 2014/2013، ص 19.

[3]– صاحب يونس ،مرجع سابق ، ص 17.

[4]– حسين خليل ، **السياسات العامة في الدول النامية** ، بيروت : دار المنهل اللبناني لنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، 2007،ص 391.

[5]بلال خزار ، مرجع سابق ، ص 05.

تعرف السياسة الفلاحية بأنها"مجموعة الإجراءات والتشريعات و القوانين التي تنتهجها الدولة وفق مخططات أهم إصلاحات وهي تتمثل في الوقت ذاته أسلوب إدارة الدولة لهذا القطاع في سبيل تحقيق أهداف محدودة تتضمنها خطط فلاحية يكون من وراء تحقيقها السعي إلى بلوغ تنمية القطاع الفلاحي"[1]، يركز هذا التعريف على دور الدولة في مجال القطاع الفلاحي من خلال وضع قوانين ومخططات ومشاريع لنهوض بالقطاع الفلاحي ويكون ذلك في وقت قصير وهذا من أجل تحقيق أهداف تكون منظمة في خططها والهدف الحقيقي لها هو تنمية وتطوير القطاع الفلاحي.

كتعريف إجرائي للسياسة الفلاحية:هي مجموعة الإجراءات والتشريعات والخطط تقوم بها الدولة من أجل تحقيق اكتفاء الذاتي لدولة وتطوير منتجاتها الفلاحية وتلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين من خلال رفع مداخيلهم .وهنا يكون للسياسة الفلاحية هدفين هما: رفع مداخيل الفلاحين وتحقيق احتياجات المجتمع المحلي.

أنواع السياسات الفلاحية:

هناك عدة أسباب أدت إلى إختلاف السياسات الفلاحية من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى عدة عوامل فكل دولة تضع سياسات خاصة لقطاعها الفلاحي للقضاء على المشاكل التي تكون في قطاعها الفلاحي وتختلف حسب الظروف الطبيعية والإقتصادية فالإجتماعية ومن بين هذه السياسات الفلاحية نجد:

أ/– السياسات السعرية: حيث تعرف السياسة السعرية بأنها مجموعة القواعد والقوانين التي تتحكم في حركة الأسعار خلال المرحلتين: الإنتاجية و الإستهلاكية ومدى تأثيرها على الأسواق والقدرة الشرائية للمستهلك، حيث تتميز السياسة السعرية بتنوع وإختلاف الوسائل والأدوات المستخدمة، وهذا يؤدي إلى تنوع مهامها وأهدافها حيث يتم إتباعها من أجل التأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين ومن أهم أهدافها نجد:

– تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في المناطق الريفية والمساهمة في تنظيم هجرة اليد العاملة؛

– تحقيق التكامل والترابط بين مختلف القطاعات مثل الفلاحة وترابطها بمختلف النشاطات الإقتصادية،

[1]– بومدين زاوي ، **"التموين البنكي والدعم والتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)** " ،أطروحة لنيل شهادة الدكتورة ، جامعة إسطمبول ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2016/2015،ص37.

– المساهمة في إنعاش الميزان التجاري للمنتوجات الفلاحية.

وحتى تتحقق هذه الأهداف لابد من وجود إجراءات التي تختلف من بلد إلى أخرى حسب إمكانية الدول ومن بين الإجراءات:

– ثبات الأسعار مع ضمان حد أدن لها وهذا يهدف إلى تحقيق التوازن بين قدرة المستهلك على إقتناء حاجياته الغذائية من جهة وضمان حصول الفلاح على دخل كافي من جهة ثانية إضافةً إلى ذالك يعمل القطاع الفلاحي بغية الرفع في حجم الإنتاج وتحسين نوعية المنتوجات ولا يتحقق هذا إلا بتشجيع عملية الإستثمار الفلاحي وتنمية قدرة موارد البشرية داخل هذا القطاع "[1].

ومن بين أهم السياسات التسعيرية نجد:

1– سياسة تحديد الأسعار الزراعية: هذا على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة وهذا لن يكون إلا بوجود سياسات دعم الإعانة.

2– سياسة الدعم: تشمل بعض أو كل مستلزمات الإنتاج مستوى المدخلات والمخرجات الزراعية وفق أهداف محددة لهذه السياسة وقد يكون دعم مباشر يتأثر بها القطاع الفلاحي وقد يكون غير مباشر يتمثل في إلغاء أوتخفيض الرسوم الجمروكية المفروضة.

3– سياسة الإعانة المالية: وتتبعها الحكومات ذات توفير أكبر في نسبة الأموال تدفع إعانات مالية للمزارعين وذلك من أجل إستخدامهم لتقنيات حديثة لتحسين القطاع الفلاحي.

4– سياسة الأسعار التشجيعية: تهدف إلى توسيع بعض المحاصيل حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب.

5– سياسة الأسعار الجبرية: تهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محدودة توفق مصلحة المستهلك وتتحدد هذه الأسعار على مستوى سعر التجزئة للسلعة الرئيسية مثل الخبز،اللحم...إلخ.

[1]– بومدين زاوي ، مرجع سابق ، ص 38-39.

6-سياسة ضريبة الدخل: تقوم هذه السياسة بإعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخلهم الفلاحي".[1]

ب/ السياسات التسويقية:

تغير أسواق المنتوجات الفلاحية من أكثر الأسواق غرض لتغير التذبذب وعدم الإستقرار وهذا يعود إلى طبيعة المتوجات الفلاحية من جهة محدودية الإمكانيات التخزينية من جهة أخرى بالإضافة إلى عدد الأسواق وتدنيفعالياتها إلا أن أغلب الدول تعتبر هذه السياسات التسويقية عنصراً ثانوياً وأقل أهمية من السياسات السعرية حيث تم إنتاج المفهوم انطلاقا من منطق أن التحكم في الأسعار والإنتاج حتماً يؤدي إلى توازن حجم الأسواق بشكل عشوائي ،كما أن الدولة عندما تسيطر على الأسعار هذا يمكنها من الحفاظ على قدرة الإستهلاك وعلى التوازن الدخل بالنسبة للفلاح وعليه تحقيق تكافئ عند كليهما ،وتتمثل أهداف هذه السياسة في:

- ضمان وصول المنتوجات الفلاحية إلى المستهلكين في الوقت والمكان المناسبين
- المساهمة في رفع نسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي من خلال تحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك
- العمل على التحقيق الإجتماعي وهذا عن طريق المزج بين السياسة السعرية الفلاحية والسياسة التسويقية."2

وتبرز أهم ملامح السياسات التسويقية الزراعية في:

- عدم قدرتها على تنظيم الأسواق بما يتوافق مع مصالح المتعاملين فيها
- ليس هناك صلة وثيقة بين القطاعات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك
- نصيب المزارع من سعر المستهلك قليل بدرجة لا تشجع على الإنتاج ؛
- تدخل الدولة في دعم بعض القطاعات ودعم الأجهزة التسويقية يقتصر أحياناً على تسويق بعض السلع الزراعية الرئيسية ،كما يتسم هذا التدخل بعدم التسويق لكافة المراحل التسويقية ؛
- ضعف المواصلات ووسائل الإتصال يؤدي هذا إلى تعرقل تسويق السلع و المنتوجات الزراعية مما يؤدي إلى إستراد المنتوجات الزراعية أكثر سهولة من الحصول عليها من مناطق إنتاجية محلية[3].

[1]- عيسى محمد الغزالي ، **"السياسات الزراعية"** ،مجلة سير التنمية (سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطاب العربية) ،عالمية،العدد21،سبتمبر 2007 ،السنة الثانية،ص10 .

[2]- بومدين زاوي ، مرجع سابق ، ص39-40.

[3]- عيسى محمد الغزالي ، مرجع سابق ، ص15.

ج/السياسات التمويلية :

التمويل الفلاحي له دور فعال وبالغ الأهمية خصوصاً بعد الأزمات التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث إتجهت الدول إلى إتخاذ عدة سياسات تنموية وإجتماعية في مختلف المجالات من أجل القضاء على المشاكل وحلها التي كانت ناجمة عن الحروب ، من بينها القطاع الفلاحي وهو قطاع حساس لذا قامت كل من الدول والمنضمات الدولية إلى تبني سياسة التمويلية للقطاع الفلاحي و مساهمة المؤسسات المالية في شكل ظروف مختلفة ومساهمة الحكومات في شكل دعم بمختلف أنواعه وهذا من أجل المساهمة في زيادة الإنتاج وتوفير اليد العاملة ورفع مستوى الدخل مع تحسين القدرة الشرائية للأسواق الفلاحية ، وتستخدم هذه السياسات كمبرر للتدخل الحكومي في تسيير القطاع الفلاحي وبالتالي كتابة أسعار على المدى القصير وهذا يزول بمجرد تخفيض حجم الدخل في حين توجد سياسات داعية إلى توجيه نحوى إستقلالية الأسعار الفلاحية على إستقرار بعض المتغيرات مثل :إجمالي صافي الإرادات الفلاحية[1] وتندرج أنواع السياسات التمويلية في مايلي :

1- **أقطاب التخطيط المركزي** : تتولى الحكومة ممثلة في ذلك القطاع العام وتوفير الأموال اللازمة للقروض الزراعية وفق خطة تضعها الحكومة وهي تحديد كل مستلزمات الخاصة بالقطاع الفلاحي من مال ، أسعار ، مستلزمات...إلخ ، كما تتولى الشريكات و المؤسسات العامة مهمة الإستراد والتوزيع .

2- **الأقطاب ذات الإقتصاد الحر** : تشمل الدول التي تطبق برامج الإصلاح الإقتصادي والتي يتم بها التمويل عن طريق المؤسسات المالية الخاصة وقد أعطت الدول كامل الصلاحيات لهذه المؤسسات بمزاولة نشاطها وفق معايير السوق .[2]

بالإضافة لهذه السياسات توجد سياسات أخرى لسياسة الفلاحية ولكن أقل أهمية منها :

- السياسات المالية :تدرس في ثنايا نظام الري سطحي ؛

- السياسات التقنية : هي سياسة تعتمد على الأساليب التقليدية في الإنتاج ولا تعتمد على أحدث التكنولوجيا التي يؤدي إستخدامها إلى زيادة إنتاجية الأراضي ؛

- سياسة تخزين المنتوجات الزراعية : تعتمد على تخزين المنتوجات من المواد الغذائية الزراعية بمختلف أنواعها هدفها تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند إلى عنصرين هما تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج وتكوين مخزون إستراتيجي لإستخدام وقت الأزمات مثل تقلبات الإنتاج الغذائي أو الحروب .....

[1]- بومدين زاوي ، مرجع سابق ، ص40.

[2]- عيسى محمد الغزالي ، مرجع سابق ، ص07.

– سياسة توفير الغذاء : تعمل على توفير الغذاء بمختلف أنواعه وتحقيق الأمن الغذائي وهذا يقاس بمقدرة الأسرة على توفير إحتياجاتها الغذائية المستهدفة وتوفير عوامل الإنتاج مثل الأراضي و العمل.[1]

وكخلاصة لقولنا : إن لكل دولة سياستها الخاصة بالقطاع الفلاحي وذلك يكون حسب طبيعة الموارد الموجودة داخل الدولة وطبيعة التربة والمناخ وحتى الإمكانيات المادية لذلك تقوم كل دولة بسياسات فلاحية للحفاظ على قطاعها الفلاحي من خلال وضع خطط وبرامج وإجراءات هذا من أجل ضمان الإستدامة للفلاحة و الحفاظ عل الموارد الطبيعية ، كما يكمن دور المزارعين في الحفاظ على البيئة وذلك من خلال إتخاذ وتبني سياسات فلاحية خاصة بالبيئة مثل حماية التربة وإصلاح الأراضي غير صالحة لزراعة إضافة إلى ذلك إتخاذ برامج خاصة بالتشجير و الحفاظ على التنوع البيولوجي حيث كل سياسة فلاحية لديها هدف خاص بها ودور كذلك خاص بها فكل سياسة فلاحية تكمل سياسة فلاحية أخرى .

المطلب الثاني :تطور السياسة الفلاحية في الجزائر :

مّر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل هدفها كان تحسين وتطوير وتحقيق الإكتفاء الذاتي لدولة وهذا ما جعل الجزائر تتبنى سياسات فلاحية في كل مرحلة :

1/ مرحلة التسيير الذاتي : كان الإقتصاد الجزائري بعد خروج الإستعمار الفرنسي يتسم بطابع التبعية لدولة الأخرى و الإحتلال الجهوي ، حيث نجد أغلب الأراضي الزراعية الخصبة تتمركز في متيجة و سهول عنابة ووهران وهناك كذلك إختلاف حتى بين الولاية الواحدة أي بين المدن و الأرياف وهناك عدة أسباب أدت إلى تدني القطاع الفلاحي في الجزائر و من أسباب التدني نجد :

– مغادرة المعمرين البالغ أنذلك 900 ألف أروبي أدى هذا إلى شغور أو فراغ في مجال الإقتصادي والإجتماعي؛

– توقف كل المستثمرات والمشاريع الإقتصادية في الجزائر؛

– تراجع في الواردات خاصة الموارد الإستهلاكية والتجهيزات.

وبعد كل هذه الأسباب التي كانت نتائجها وخيمة على القطاع الإقتصادي ونادت الجزائر بالإعادة النظرة الكلية في مجال القطاع الفلاحي والنهوض به وإصلاحه حيث إهتم حزب جبهة التحرير الوطني وطرح فكرة في

[1]– عيسى محمد الغزالي ، مرجع سابق ، ص ص، 5-19.

مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بالإصلاح الزراعي وكانت لأول مرة تحضى بالإهتمام نتيجة للبؤس والفقر في الأرياف وكانت فكرة التسيير الذاتي أول منطلق لنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر ، وكانت أهدافه محصورة ومحددة فيما يلي:

- حماية الأملاك الشاغرة؛

- مواجهة النقص الذي كان موجود في القطاع الفلاحي؛

- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية؛

- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.[1]

وقامت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة بدراسة مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والسياسية إضافة إلى ذلك قامت بإتخاذ عدة إجراءات من بينها إعلان أملاك المعمرين التي دون مالك الأمر الذي يسمح لها بمنح إدارتها لجهازها الإداري مثل ماتم للأملاك العقارية غير الزراعية ومنح إدارتها للعمال الذين يشتغلون فيها مثل ما وقع في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية كما قررت الدولة حضر جميع الصفقات التي تمس الأملاك دون مالك وذلك بغية منع إنتقال ملكيتها إلى ذوي المواطنين [2]

ومرت هذه السياسة بالمرحل التالية :

1/ مرحلة 1962-1967: هي مرحلة النشأة بعد إستلاء الفلاحين على الأراضي جاءت قرارات الدولة بصيغة قانونية محتواه تنظيم القطاع الفلاحي وتسييره تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي[3]، وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي وهذا الديوان هو مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ويسير ويمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في:

---

[1]- نور محمد لمين ،"**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة-ولاية تيارت**" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتور، تخصص:تسير الملية العامة ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،كية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة ، 2014/2013،ص113.

[2]- عبد القادر حمزة ، مرجع سابق ،ص84.

[3]- صالح مفلاح، فاطمة رحال ، "**تقديم أثار برامج الإستثمار العامة و إنعاكسها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال هذه الفترة 2014/2001** "،أبحاث المؤتمر الدولي، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2014/2001 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،مدارس الدكتورة ، جامعة سطيف-1- ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، 2013/03/23/11 ،ص8.

على مستوى المحلي : المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتزويدهم بالتجهيزات والمعدات الفلاحية .

على المستوى الوطني : يقدم تعاونيات لإصلاح الزراعي وجهوية للتصريف [1].

2/المرحلة 1967-1975: إتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية حيث تم إستبدال هذا الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة إضافة إلى ذلك تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بعروضه الجمهورية مهمة توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإنشاء دواوين وطنية وهذا من أجل تبسيط نظام التسويق ،ركزت هذه المرحلة على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيم فعال.

جاءت كنتيجة منطقية لنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة حيث لم تعمل ولم تساعد على خلق محيط إقتصادي يعمل على تقدم وتطور المزارع وكانت هذه المرحلة فاشلة هذا ما نادت به الدول إلى تطبيق سياسة زراعية شاملة تستدعي تغير العلاقات الإتناجية تغييراً جذرياً وهذا ما جاءت به السياسة الزراعية الجديدة ممثلة في الثروة الزراعية.[2]

3/مرحلة الثورة الزراعية: بعد فشل سلسة التسيير الذاتي في الجزائر التي كانت مبنية على العشوائية فقط كان هدفها النهوض بالمنظومة الإجتماعية والقطاع الفلاحي لكن فشلت هذه الأخيرة مما نادت الجزائر في إعادة الإعتبار وتبني سياسة الفلاحية جديدة هدفها تحقيق تنمية إقتصادية وقضاء على المشاكل الإجتماعية فجاءت الدولة الجزائرية بالثورة الزراعية كسياسة بديلة.

الثورة الزراعية: يعتبر مصطلح الثورة هو التغيير الشامل والكامل الذي يحدث عندما تصبح القوى القديمة على إختلاف أنماطها و أشكالها غير قادرة على مواجهة متطلبات المجتمع القائم وبذلك تتطلب من الوجود العلمية ثلاث أشكال لقيامها :

- تغيير صورة الهرم الإجتماعي ؛

[1]- نور محمد لمين ، مرجع سابق ،ص 114.

[2]- صالح مفلاح ، فاطمة رحال ، مرجع سابق ، ص 09-10.

- إحلال علاقات إجتماعية جديدة محل القديمة ؛

- تبديل شكل مضمون السلطة السياسية يقودنا إلى أن الثورة هي الأساس للإنتقال من تشكيلة إجتماعية إقتصادية إلى تشكيلة إجتماعية إقتصادية أخرى ؛[1]

وجاءت هذه الثورة الزراعية لوضع حد للمعانات والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض ، وهذه السياسة ناتجة عن الإستعمار حين إنتشرى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الإستقلال وعند رحيل المعمرين من الجزائر لهذا أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 08 نوفمبر 1971 م تحت شعار الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ، لذا تم إعداد لجنة وطنية في أوت 1966م لتحضير الثورة الزراعية ومن أهدافها نجد :

1/- تأميم الأراضي الممتلكات الكبيرة وفق أسس منها :

- الإستغلال الشخصي والمباشر للأرض ؛

- من يستغل الأرض بنفسه ويترك جزء غير مستعمل تنزع منه الغير مستعملة؛

- كل الأراضي العمومية و الفلاحية الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة لأن هذا القطاع تابع إلى القطاع المؤمم و الإختلاف القائم بين الأراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية هو نظام تسييرها ؛

2/- الأراضي المؤممة : توزع على الفلاحين الذين لايملكون أراضي ويستغلونها إجبارياً تحت نظام التعاونيات ماعدا غير القادرين ماديا و وجسديا ، ومرت هذه الثورة بثلاث مراحل :

- المرحلة 1: فيها يتم توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض ؛

- المرحلة 2: بدأت سنة 1973 م حيث تم فيها توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص على 60ألف عائلة فلاحية بدون أرض ؛

[1]- مبروك مقدم ، **الإتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية لنشر و التوزيع ، 1993، ص25.

– المرحلة 3 : بدأت سنة 1975 م كان هدفها تنمية القطاع الرعوي في الهضاب وفي شمال الصحراء وهذا من أجل تمكين بدو الرحل من الإستقرار بتحسين ظروفهم[1].

4/مرحلة إعادة الهيكلة 1981 – 1990 : ترجع أسباب إعادة الهيكلة إلى عدة أسباب أهمها :

– تضخم في العمالة (نسبة كبيرة لم تكن مؤهلة) تفاقم الممارسات البيروقراطية؛

– غياب التخصص وعدم التحكم في التكنولوجيا و تقنيات الإنتاج؛

– صعوبة التسيير والمراقبة وكثرة التكليف؛

– إختلال التوازن في توزيع الإستثمارات بفعل المساومة والضغط؛

– مديونية إتجاه البنوك والعجز المالي الذي كانت تسجله العديد منها وهو ما شكل عبئاً ثقيلاً على الميزانية العامة للدول وجعلها تفكر في تطهيرها مالياً ؛

– إصلاح الهيكل التنظيمي مطلب أساسي وضروري للإعادة الهيكلة العضوية والمالية[2]وقد نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءاً صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 1981/03/14 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين وكانت الأهداف المرجوة من إعادة الهيكلة إقتصادية بحتة منها : تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة؛

– إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة؛

– رفع الحواجز البيروقراطية وذلك عن طريق الإهتمام بجودة البذور و التأطير والري؛

– توسيع المساحة الصالحة للزراعة وحياة الملكية العقارية الصادرة في 1983/08/13؛

– يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيداً منها طبقاً للقانون المتعلق بإستصلاح الأراضي.

[1]– نور محمد لمين ، مرجع سابق ،ص ص ،115–118.

[2]– أمين عبد القادر عليواشي ، **"أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني "** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع نقود ومالية ،2007/2006،ص56.

وما نتج عن إعادة الهيكلة مايلي:

1- تنظيم المزارع الفلاحية الإشتراكية:هدفها إنشاء وحدات فلاحية يسهل إستثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية ؛

2إعادة تنظيم القطاع مسير ذاتياً يكون مدعماً بهيئات وتجهيزات ومعدات تضمن حسن تسييره ثم إنشاء الدواوين وتعاونيات الفلاحية ويشرف عليها مهندسون تتوزع على مستوى كل ولاية بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنموية فلاحية يشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة إشتراكية أما المؤسسات الدعم فأنها أصبحت تتكون من :

- الديوان الوطني للتمويل وتدعيمات الفلاحية؛

- الديوان الوطني لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط؛

- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي .[1]

السياسات الفلاحية الجديدة التي تم نهجها في الجزائر :

لتحسين الوضع الفلاحي قامت الجزائر بعدة مخططات من بينها المخطط الوطني لتنمية الفلاحية هو"عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة من خلال إستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمالية "ومن بين أهدافه:

- الإستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛

- ترقية وتشجيع الإستثمار الفلاحي ؛

- تحسين ظروف الحياة و مداخيل الفلاحين؛

- تحسين التناقص الفلاحي ودمجه في الإقتصاد الوطني.[1]

[1]- نور محمد لمين ، مرجع سابق ،ص ص ، 118-120.

وتتمثل آلياته في:

الآلية المالية:تتمثل في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: يقوم بدعم تنمية الإنتاجية والإنتاج ، تتميز الموارد الفلاحية وتحرير وتطوير عمليات التخزين.

– صندوق الإستصلاح عن طريق الإمتياز: هدفه تدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للإستصلاح الفلاحي، توسيع المساحة الصالحة للزراعة ،توسيع الواحات بالجنوب؛

– الصندوق الوطني للعتاد الفلاحي :دعم الإستثمارات في إطار الإنتاج والإنتاجية؛

– القروض الفلاحية والأمنيات الإقتصادية.[2]

الآلية التقنية : تعمل على تزويد المخطط الوطني لتنمية الفلاحية بإطار تقني متعدد الأشكال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة وخصوصية كل البرامج ولهذا الغرض تعد المستثمرة الوحيدة قاعدية في عمليات الإنتاج وقصد تطويرها تسهر الإدارة على إنشاء خلايا تقنية على مستوى كل ولاية تتكلف بتدعيم أنشطة التكوين والإرشاد الفلاحي ومراكز البحث والمزارع النموذجية[3]

تميزت السياسة الفلاحية في الجزائر بثلاث مراحل وكل مرحلة تتميز عن الأخرى بمميزات فمرحلة التسيير الذاتي كانت عشوائية إضافة إلى ذلك لم تكن مبنية على برامج وخطط تنموية كان هدفها الخروج من الوضع الذي خربه الإستعمار ثم جاءت مرحلة الثورة الزراعية وهي تعتبر جذري في كل المنظومات والقطاعات الجزائرية والنهوض بالقطاع الفلاحي وقد حققت نسبة معينة حيث كان هناك نهوض بالقطاع الفلاحي و الإجتماعية وذلك من خلال توزيع الأراضي الفلاحية وإستصلاحها ، كذلك إسترجاع الأراضي التي تكون بدون مالك ، ثم جاءت مرحلة إعادة الهيكلة وكانت هذه المرحلة تتميز بإعادة النظر في كل القطاعات وربطها ببعضها البعض وهذه حققت نجاحاً حيث وضعت صناديق وبرامج ومخططات خاصة بالقطاع الفلاحي من أجل بقاء السياسة

[1]– سلطانة كتفي ، **"تطبيق المخطط الوطي للتنمية الفلاحية (2000–2005) في ولاية قسنطينة تقييم والنتائج "**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية 2006/2005،ص07.

[2]– صاحب يونس ،مرجع سابق ، ص 139.

[3]– الجيلالي عجة ،**أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويقها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة المالك العام** ،الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2005،ص295.

الفلاحية في الجزائر و إستمرارها ومواكبة التطور قامت الدولة الجزائرية بإعداد مخططات تنموية تساعد تنمية القطاع الفلاحي وتطويره من خلال البرامج التي تكون موجودة على مستوى كل ولاية .

المطلب الثالث : أهداف السياسة الفلاحية :

أهم هدف لهذه السياسة هي دعم ومساعدة التنمية الإقتصادية حيث نجد أهداف مباشرة تتمثل في:

– تحقيق توازن الأسعار الفلاحية الحقيقة : وهذا هدف الوصول إلى التوازن بين الإستثمار الفلاحي منجهة والرفع من القدرات الشرائية دخل الأسواق الفلاحية من جهة أخرى وهذا لا يحقق إلا بإحداث توافق بين السياسات السعرية والسياسة التسويقية؛

– تنمية الإنتاج الفلاحي: يتم تحقيق هذا الهدف عن طرق التنسيق بين كافة السياسات والبرامج الفلاحية؛

– الرفع من حجم الصادرات الفلاحية: أي الهدف من أي عملية الإنتاجية هو المساهمة في تحقيق الإكتفاء الذاتي وخلق علاقات تجاربية خارجية وجلب العملة الصعبة؛

– وهناك أهدف غير مباشرة تتمثل في : أن الفلاحة تساهم في تحقيق الإحتياجات الغذائية وذلك من أجل تحسين دخل الأسرة الفلاحية:

– تلبية إحتياجات الفلاحية و إحتياجات مادية داخل المناطق الريفية والحضارية ؛

– المساهمة في الرفع من إنتاجية القطاعات الأخرى مثل:قطاع الصناعة والخدمات وهذا يتم من خلال تنمية العلاقات وتحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة وباقي القطاعات؛

– تحسين القدرة الشرائية للعائلات الريفية من خلال خلق مناصب شغل وجلب اليد العاملة إلى القطاع الفلاحي[1]

وتتمثل أهداف السياسة الفلاحية في الجزائر:

– التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد ؛

[1]– بومدين زاوي ، مرجع سابق ، ص42.

– حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في تحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الإستثمار وتشجيعه ؛

– تحسين مداخيل وظروف معيشية الفلاحين[1] .

المبحث الثالث: التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية من المواضيع الهامة في أي دولة لأنها أساسي الرقي والتطور والرفاهية لذلك لابد من النظر في الموضوع ودراسته وإعطاء أهمية له لذلك تم دراسة هذا الموضوع في ثلاث مطالب حيث سوف نتناول في المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية و خصائصها والمطلب الثاني:نظريات التنمية المحلية،أما القائمون بالتنمية المحلية في المطلب الثالث .

المطلب الأول:مفهوم التنمية المحلية وخصائصها:

قبل تعريف التنمية المحلية نقدم تعريف للتنمية :

تعرف التنمية علي أنها :"هي عملية تغير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهذه الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإقصادية ويتم ذلك وفقاً لخطة مرسومة"[2].

تعرف أيضا على أنها "عملية مجتمعية واعية وموجهة نحو تحقيق تحولات أساسية في البناء الإقتصادي والاجتماعي لتصبح أكثر قدرة على تنمية طاقات إنتاجية سياسية يتحقق معها الربط بين الكفاءة والجهد والإنتاجية "[3]،وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر عام 1996 قراراً تضمن إعلان الحق في التنمية حيث إعتبر الإعلان أن التنمية هي "عملية إقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسة شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[4]

---

[1]– نور محمد لمين ، مرجع سابق ،ص124.

[2]– طارق السيد ، **علم إجتماع التنمية** ،الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة لنشر وتوزيع ،2007،ص37.

[3]– كمال جمال أبو سخيلة ، " **دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية الوضعي والإقتصادي داسة مقارنة و قياسية على الإقتصاد الفلسطيني 1996–2013**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاديات التنمية ، جامعة الإسلامية بغزة ، كلية التجارة ، قسم إقتصاديات التنمية ، 2015،ص18.

[4]– حسين خليل ، مرجع سابق ، ص38.

كتعريف إجرائي لتنمية تعرف على أنها عملية اجتماعية وسياسة إقتصادية تكون شاملة في جميع المجالات مبنية على خطة مرسومة تستهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع المحلي وهي تغير من الوضع الحالي إلى أحسن وضع من الوضع التي كانت عليه.

تعرف التنمية المحلية:

هي"عملية التغير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال واستخدام الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحلين بالمشاركة الشعبية والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة."[1]كما تعرف أيضاً على أنها "عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم،"[2] إضافة لهذا التعرف هناك تعريف آخر حيث تعرف على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون و التفاعل يبين الجهود الشعبية والجهود الحكومية لاقتناء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصلدياً جتماعياً وثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من المستويات إدارة المحلية في المنظومة الشاملة ومتكاملة"[3] وكتعريف أخير للتنمية المحلية يرى الأستاذ أرثدونهام ARTHURDUNHAM بأن "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منظم غرضه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيهي الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق الجهود التعاونية والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات قيمة من المؤسسات الحكومية والأهلية "[4] .

كتعريف إجرائي للتنمية المحلية :تستنتج مما قدمناه في التعريفات على أن التنمية المحلية هي عملية تغيير تشمل جميع المجلات والقطاعات الموجودة في الدولة والمجتمع المحلي تقوم على خطة مرسومة من قبل الحكومة والمجتمعات المحلية عن طرق التعاون بينهم والمشاركة الشعبية من قبل المواطنين من أجل تحقيق الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي لهم مما يؤدي كذلك إلى جعل حياة المواطنين أكثر غنى من الناحية المادية والروحية لهم .

[1]– عبد المطلب عبد الحميد ،**التمويل المحلي والتنمية المحلية** ، الإسكندارية : دار الجامعة لنشر و التوزيع ، 2001، ص13.

[2]– صبيحة عبد اللاوي ، **"الإرتقاء بالخدمة العمومية ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "** ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد : 11، البليدة ، ماي 2017 ، ص302.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص13.

[4]– خيضر خنفري ، **" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق "** ،أطروحة لنيل درجة الدكتورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 03، كلية العلو الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فرع : التحليل الإقتصادي 2011/2010،ص18.

خصائص التنمية المحلية :

تتميز التنمية المحلية بعدة صفات وسيمات تتمثل فيما يلي :

- التنمية المحلية فرعية وليست حالة عرضية عابرة فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد ؛
- التنمية المحلية عملية موجهة ومقصودة ومتعددة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهي ليست عشوائية ؛
- التنمية المحلية عملية إرادية مخطط لها ولها نظرة مستقبلية بعيدة ؛
- عملية إدارية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية وإرادة التخلص من التخلف؛
- عملية متكاملة وشاملة وغير قابلة للتجزئة أي أنها تشمل جميع المستويات والقطاعات بطريقة متوازنة؛[1]
- عملية هادفة تتطلب تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف وتتوافق هذه الأهداف على المداخلات و الإمكانيات الموجودة في تلك المنطقة للقيام بالعملية التنمية؛
- عملية نظامية فالعملية التنمية المحلية تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة ؛
- التنمية المحلية هي عملية إيجابية فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء يتنقل من وضع إلى وضع أحسن من الذي كانت عليه ؛
- مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس إتباع مطالب وحاجيات المواطن الأساسية وتحديد الاحتياجات له ؛
- التوازن والتنسيق عن طريق الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجات المجتمع فلكل مجتمع لديه احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها ومراعاة التنسيق عن طريق تعاون جميع الفئات و المؤسسات التي تكون في الدولة مع إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية [2]

[1]– عبد السلام عبد اللاوي ، **"دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ، دراسة ميدانية لولاية المسيلة و برج بوعريرج "** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : إدارة المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تاريخ المناقشة : الإثنين 2012/01/09 ، 2011/2010،ص55.

[2]–كمال بودانة شعباني ، **" أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة "** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلم الإجتماع ، تخصص : تنظيم وعمل ، جامعة محمد خيضر بشرة ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ، 2014/2013، ص ص ، 75-77.

المطلب الثاني : نظريات التنمية المحلية :

تتمثل نظريات التنمية المحلية فيما يلي:

1/نظرية أقطاب النمو:

تميزت مرحلة الستينات بظهور عدة نظريات من بينها هذه النظرية ، حيث يمثلها كل من فرانسوابيرو ، بوديفيل ، هيرشمان وغيرهم ولقد كانت هذه النظرية موجهة للحكومات في تلك الفترة محاولة منهم تعمير المناطق الريفية والقضاء على كل الفوارق الموجودة بين المدينة والريف ، وتقوم على أساس الفضاء متعدد الأقطاب والذي يعرفه بيرو بأنه"فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة " ومن هنا تدعوا النظرية إلى فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة وغير متجانسة وبهذا يمكن دراسة وتطوير كل قطب على حدا في النهاية تؤدي إلى تنمية البلد ككل.[1]

كما برزت اجتهادات نظرية مهمة في السبعينيات توضح أثار الشركات العابرة الجنسيات في التنمية المحلية بجوانبه الإيجابية وحتى السلبية وهذا من التحليل الذي جاء به بيرو لدور الشركات الكبيرة والأمر الجديد والمهم في هذه الاجتهادات التي قام بها رواد هذه النظرية هو تصحيح نظرة المعرفة في التفاؤل لبيرو الذي كان يركز على الإيجابيات فقط وليس على السلبيات هذه الشركات فقط ، إتساقاً مع وجهة نظرة المستمدة من مفهوم النيوكلاسيكي، نجد الحركة الحرة لرأس المال بين الفروع الإنتاجية والمناطق الجغرافية المختلفة حتى الوصول إلى نقطة التعادل في معادلات العائد فيما بينها التي من شأنها تحقيق ما يسمى بالقارب بصفة تلقائية بين مختلف الأقاليم في الدولة وداخل الإقليم الواحد.[2]

[1]- خيضر خنفري ،مرجع سابق ،ص ص ، 13-14.

[2]- محمد عبد الشفيع عيسى ، " **مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية** " ، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العددان 43-44، 2007، ص 165.

2/ نظرية القاعدة الإقتصادية:

تعتمد هذه النظرية على الصادرات كأساس و مصدر لتنمية المناطق فحسبها أن مستوى الإنتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير وهذا حسب الطلب الخارجي وتقسم هذه النظرية الأنشطة الإقتصادية إلى :

- النشاطات القاعدية : وهي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة و التي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج
- النشاطات الداخلية : هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة وبالتالي تساهم في التكامل بين هذه الأنشطة وتطوير المنطقة وهذا يؤدي في الأخير إلى تطور البلد .

3/ نظرية التنمية من تحت:

ترتكز هذه النظرية على فكرة تنظيم الإقتصاد ينظم من طرف أعضاء وهيئات المحلية لصالحها ظهرت في بداية التسعينات وتميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الإقتصاد العالمي من بينها إرتفاع أسعار الطاقة ، مما أدى إلى طرح أفكار جديدة تمثلت في البحث عن التنمية تنطلق من الأسفل وصولاً إلى الأعلى أي من المجتمع المحلي لى المسؤولين ،حيث يقول جون لويس قويقو التنمية المحلية بأنها "تعبير عن تضامن محلي وهذا التضامن يخلق علاقات إجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية إقتصادية " ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن مكونات التنمية المحلية هي :

الجانب الثقافي : يظهر هذا الجانب من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة .

الجانب الإقتصادي : يتمثل في إستغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناء المنطقة .

4/نظرية المقاطعة الصناعية :

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها الفريد مارشال 1890 وهو الذي تحدث عن التجمعات التي تنتشئ وتتكون مابين المؤسسات وتكون تنشط في نفس المجال وفي منطقة واحدة وأطلق عليها

بإسم مقاطعة صناعية وتقوم هذه النظرية على فكرة أن تمركز هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منطقة واحدة سيعود هذا بالمنفعة على هذه المنطقة وهذا يؤدي في الأخير إلى :

- تخفيض تكاليف النقل ؛

- الإستفادة من اليد العاملة ؛

- تسهيل عملية تحويل المعارف و المعلومات بين هذه المؤسسات ؛

وإن من مميزات المقاطعة الصناعية تتمثل فيما يلي :

- تركز على مجموعة كبيرة من المؤسسات PME متخصصة في نشاط معين ؛

- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات ؛

- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد ؛

- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة .

5/نظرية الوسط المجدد :

ظهرت نتيجة نتائج البحث قام بها مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد يأسسها فيليب أيدلو والتي تعتبر أن الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية في نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين أي تنمية لا تحدث إلا بوجود الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف وتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط وفي هذا العدد يقول دينيس مايلات "إن الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة وتنظيم وإستعمال التكنولوجيا ودخول السوق وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للإستعاب والفهم الحركة المتواصلة"ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الإقليم له دور كبير في إحداث تنمية .[1]

[1]- خيضر خنفري ،مرجع سابق ،ص ص ، 14-16.

المطلب الثالث : القائمون بالتنمية المحلية :

1/ البلدية :المجلس الشعبي البلدي لديه صلاحيات تتعلق بسير البلدية فهو بذلك يشارك في عملية تنفيذ المخططات والبرامج الخاصة بالتنمية إضافة إلى ذلك وضع مخطط محلي لكن يجب أن يتوافق مع أهداف المخطط الوطني ويستجيب للموارد والوسائل المتاحة ، في مجال الاقتصادي والاجتماعي هنا يتمتع المجلس الشعبي البلدي بصلاحيات تكون في مجال التهيئة والإسكان فالبلدية هي التي تحدد الاحتياجات وتضع البرامج وتنفذها مع المساعدة التقنية والمالية للدولة حتى تضع مخطط التعمير[1]، في المجال الصناعي والحرفي تتدخل البلدية عن طريق الاستغلال المباشر أو عن طريق الإمتياز أما السياحة تتكلف البلدية بتثمين كل المجهودات التي من شأنها تشجع السياحة المحلية وذلك من خلال خلق مؤسسات طابعها سياحي بإضافة إلى ذلك تتكفل البلدية بتنظيم مختلف المحطات الخاطئة بالنقل المدرسي ،كما للبلدية دور في تنشيط الحيات الإجتماعية والثقافية عن طريق الجمعيات كما يمكن للبلدية أن تلجأ إلى أسلوب عقد الامتياز في تسير ممتلكاتها وتحقيق أهداف المرفق العام والهدف منه هو تحقيق البرامج التي تندرج ضمن صلاحيات البلدية ،[2] وإن عقد الإمتياز يعطي عدة إمتيازات للبلدية من بينها:

- البلدية لا تستعمل أسلوب المباشر في الإستغلال والتسير وهذا من أجل تجنب الدخول في منازعات مع الغير؛
- تمثل حق الرقابة والجزاء وتغير أحكام العقد،كما تمتلك كذالك حق فسخ العقد؛
- تستفيد البلدية من مداخيل مضمونة مما يعزز مواردها؛
- تسير وصيانة وتجديد مختلف الشبكات:مثل شبكات المياه،صرف المياه،الإنارة،الطرقات،التطهير والتصفية؛
- جمع القاذورات ونظافة المحيط؛
- ترميم وصيانة ممتلكات البلدية؛
- إستغلال الأسواق وحقوق الذبح والوقوف.[3]

---

[1]- صليحة بن نملة ، " **مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي** "، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في الحقوق والقانون العام ، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق ، فرع الإدارة والمالية ، 2013/2012، ص141.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 10/11 جويلية 2011،يتضمن قانون البلدية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد:37.

[3]- صليحة بن نملة، مرجع سابق ، ص142.

2/ الولاية: تساهم في خلق وتهيئة المناطق لصناعية وهذا في المجال الصناعي ، كما يمكنها أن تستغل المحاجر والمقالع الموجودة في الحدود الإقلمية للولاية و يمكنها أن تسير المرافق العمومية الخاصة بالمسافرين وإتخاذ تدابير التي من شأنها تطوير الهياكل الطاقوية المتعلقة بالمياه وشبكة الطرقات، كما أن الولاية تتضمن تسير الأملاك العقارية وتأخذ بعين الإعتبار المبادرات لتحسين وتطوير النشاطات المتعلقة ببناء السكنات في نطاقها الإقليمي و تتكفل بعملية الاستثمار و تنسيق مع البلدية كإنشاء برامج خاصة بمنشآت، والنشاطات التي تتعدى إمكانيات البلدية، كما تتدخل الدولة باعتبار أمرة بالصرف بالنسبة للبلديات فيما يتعلق ببرامج التنمية والتجهيز الممول.

إن للجمعات المحلية دور كبير في تحقيق التنمية المحلية من خلال تحمل مسؤولية السلطة سواء الحقيقية أو الطبيعية التي حدث من أجلها:الإدراك التحليل ، دراسة التقنية والإجتماعية للسياسات العامة المحلية وإستجابتها لمجموعة المطالب الموجهة من قبل المجتمع المحلي وتحقيق الأهداف المسطرة في سياق الإصلاحات الجارية ، لذلك يجب على الجماعات المحلية أن تأخذ وتختار إجراءات للتسيير تكون أكثر خصوصية وفعلية للمصالح العامة المحلية.[1]

[1]- صليحة بن نملة، مرجع سابق ، ص 143.

خلاصة وإستنتاجات الفصل الأول:

يتضح من خلال هذا الفصل: أن للوالي دور كبير في إحداث تنمية محلية وذلك من خلال الصلاحيات والمهام المخولة له من قبل الحكومة وباعتباره ممثل للولاية فهو يملك صلاحيات تسمح له بإتخاذ القرارات اللازمة لتسيير المرافق العمومية وإشراك المواطنين المحلين في عملية تحقيق التنمية المحلية ، كما يتطلب منه إتخاذ سياسات اللازمة في مجال الفلاحة الذي له دور كبير في ترقية وتطوير القطاع الإقتصادي ،حيث نجد عدة سياسات يتم إتخاذها من قبل الوالي من بينها السياسة التسويقية ، السياسة التمويلية،السياسة السعرية ، وتعتبر هذه السياسات الركيزة الأساسية لتحقيق إكتفاء ذاتي للولاية وحماية غذاءها من الأمراض والبكتيريا والفيروسات...إلخ ، وعلية يجب إتخاذ التنمية في كل القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي ،كما ينبغي إحداث تنمية في كل إقليم محلي من أجل تحقيق تنمية على مستوى الدولة بوجه عام والولاية بوجه خاص.

الفصل الثاني

محددات التنمية المحلية بولاية

عين الدفلى

تعد الفلاحة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر وهذا لما تملكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الإكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية وتقليل من عملية الواردات وإعتمادها على الدولة المتقدمة حيث نجد أن معظم أقاليم الجزائر تتميز بالقطاع فلاحي بالإمتياز من بينها ولاية عين الدفلى التي تساهم في تنشيط الحركة الإقتصادية والتجارية على مستوى المحلي و الوطني ، إضافة إلى ذلك تساعد في تحقيق الإكتفاء الذاتي على مستوى المحلي لها ، من خلال الإمكانيات و الموارد التي تستخر بها المنطقة من حيث وفرة الأراضي الزراعية وسدود والحوافز المائية و المستثمرات ...إلخ ، تحويل هذه العناصر إلى محرك أساسي في التنمية المحلية من خلال الإستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات ووفق ماتقوم به السلطات المحلية لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق للمباحث التالية :

- المبحث الأول :العوامل الجغرافية ؛

- المبحث الثاني : العوامل الطبيعية والإقتصادية ؛

- المبحث الثالث : المحددات البشرية (الكثافة).

المبحث الأول: العوامل الجغرافية:

إن للعوامل الجغرافية دور كبير في رفع المنتوج الزراعي ورفع الجانب الإقتصادي للولاية لذلك سيتم تناول تعريف الولاية في المطلب الأول أما الأراضي الفلاحية والزراعية سيتم تناولها في المطلب الثاني وسنتطرق في المطلب الثالث إلى الثروة الحيوانية والنباتية لولاية عين الدفلى .

المطلب الأول: موقع ولاية عين الدفلى :

تقع ولاية عين الدفلى على بعد 145 كلم جنوب غرب الجزائر ،

أنشأة الولاية إثرا التقسيم الإداري لسنة 1984م وتتربع على مساحة 4544.28كلم^2 بمجموع سكان يبلغ 782277 نسمة ، تحدها من الشمال ولاية تيبازة ومن الشمال الشرقي ولاية البليدة ومن الجنوب ولاية تسمسيلت ومن الغرب ولاية شلف ، وهي تتكون إدارياً من 14 دائرة تتفرع إلى 36 بلدية .

الجدول رقم 01: بلديات ودوائر ولاية عين الدفلى[1] :

الدائرة	البلدية	الدائرة	البلدية
عين الدفلى	عين الدفلى	بومدفع	بومدفع،الحسينية
خميس مليانة	خميس مليانة،سيدي لخضر	عين الأشياخ	عين الأشياخ،عين السلطان ،واد الجمعة
مليانة	مليانة ، بن علال	برج الأمير خالد	برج الأمير خالد، طارق إبن زياد، بير أولاد خليفة
جندل	جندل ، واد الشرفة ، بربوش	بطحية	بطحية، الحسنية ، بلعاص
جليدة	جليدة،بوراشد ، جمعة ولاد الشيخ	الروينة	الروينة، زدين ، الماين
العطاف	العطاف ، تبركانين	العبادية	العبادية، تاشتة ، عين بويحية
حمام ريغة	حمام ريغة،عين البنيان، عين التركي	العامرة	العبادية، المخاطرية ، عريب

[1]– توفيق بشير ، **"دراسة طريقة تصنيف وتسيير المساحات الخضراء لبلدية عين الدفلى"** ، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في المحيط والنظافة ، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بحجوط ولاية تيبازة ، 2017/2014،ص 30.

المطلب الثاني: الأراضي الزراعية والفلاحية :

- كم يبلغ عدد الأراضي الموجهة للقطاع الفلاحي ؟

- ما هي نسبة إنتاج الأراضي المنتجة من سنة 2014 إلى 2018 ؟

- ما هي الأسباب التي أدت إلى إنخفاض نسبة النمو والإنتاج من سنة 2014 إلى 2018 ؟

- كم تبلغ مساحة الأراضي الصالحة لزراعة ؟

جدول رقم01: الأراضي الفلاحية لولاية عين الدفلى:[1]

السنة / الأراضي	12/31 2014	12/31 2015	12/31 2016	12/31 2017	12/31 2018
المساحة الكلية للفلاحة(هكتار)	235611	235611	235611	235611	235611
المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)	181676	181676	181676	181676	181676
الأراضي غير المنتجة(هكتار)	53935	53935	53935	53935	53935
المساحة المسقية(هكتار)	46000	55000	56000	59000	38660
الأراضي في راحة(هكتار)	28534.8	32371.55	41079.75	32936.5	35306.99
الأراضي المنتجة(هكتار)	153140.75	149304.75	140595	149606.75	146563.09

مصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية .

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الأراضي الموجهة للقطاع الفلاحي ، مديرية المصالح الفلاحية ،10 فيفري 2019.

تشير المعطيات في الجدول إلي مساحات الأراضي الفلاحية المتواجدة في ولاية عين الدفلى حيث تقدر المساحة الفلاحية الكلية بـ 235611 هكتار أي نسبة 25٪من المساحة الكلية للولاية كما يبين هذا الجدول الأراضي الصالحة لزراعة والتي تقدر بـ: 181676 هكتار أي بنسبة 77٪من المساحة الفلاحية الإجمالية ، بالنسبة الأراضي غير منتجة تقدر بـ : 53935 هكتار.

قدرة الأراضي المسقية سنة 2014 بـ 46000 هكتار وتزايدت سنة 2017 حيث بلغت 59000 هكتار وهذا راجع :

- السقي الفلاحي للولاية الذي أعطت له أهمية خلال السنوات الماضية؛
- دعم الولاية بالأجهزة الري الفلاحي؛
- تدعيم الدولة بالنسبة 60٪ لتجهيزات الرش وشبكات التقطير ؛
- تدعيم الولاية فيما يخص البذور والأسمدة والمعدات الفلاحية؛
- منح تسهيلات لحفر الآبار و المناقب.

إنخفضت سنة 2018 ولكن بالنسبة قليلة حيث بلغت 38660 هكتار وهذا راجع إلى:

تساقط الأمطار غير كافية ،وبالنسبة الأراضي التي تكون في راحة هي الأراضي التي يتم إستعمالها وحرثها من عام إلى عام أخر من أجل تحسين وزيادة الإنتاج حيث بلغت سنة 2014 بـ : 27958.8 هكتار وسنة 2018 قدرت بـ : 34730.99 هكتار[1].

أما بالنسبة للأراضي المنتجة فمن خلالها يمكن معرفة نسبة النمو والإنتاج للولاية لذا سيتم معرفة نسبة الأراضي المنتجة ومقارنتها ومعرفة أسباب زيادة الإنتاج ونقصانه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: نسبة الأراضي المنتجة بدلالة المساحة الكلية للفلاحة من سنة 2014 إلى سنة 2018:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الأراضي المنتجة	65%	63.37%	59.67%	63.5%	62.2%

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النمو والإنتاج للأراضي المنتجة كانت مرتفعة حيث كانت نسبتها 65٪ في سنة 2014 ثم بدأت في الإنخفاض في سنة 2016 حيث قدرت نسبتها 59.67٪ وكان الفارق بينهما 4٪ وهذه النسبة تمثل نسبة الإنخفاض وهذا راجع لعدة أسباب منها:

[1]– ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الأراضي الموجهة للقطاع الفلاحي ، مديرية المصالح الفلاحية ،11 فيفري 2019.

- بالنسبة لسنة 2016 سبب إنخفاض المساحة المنتجة هو التراجع في مساحة الحبوب حيث بلغت المساحة المحصودة 63740 هكتار مما أدى إلى إنخفاض المساحة المنتجة.

- إنخفاض مساحة الأشجار المثمرة حيث قامت مصالح مديرية الفلاحة وإعادة إحصائها في سنة 2018.

المطلب الثالث:الثروة الحيوانية و النباتية:

1_الثروة النباتية لولاية عين الدفلى:

- ماهي أهم المنتوجات التي تتوفر عليها ولاية عين الدفلى ؟
- كم تبلغ كمية الإنتاج النباتي للولاية ؟
- ماهي المادة الأكثر إنتاجا في الولاية ؟

جدول رقم 03: تطور الإنتاج النباتي في ولاية عين الدفلى من سنة 2014 إلى سنة 2018[1]:

السنة / المحصول	12/31 2014	12/31 2015	12/31 2016	12/31 2017	12/31 2018
الأعلاف والباقوليات(ق)	1236795	1251777	1251777	1157800	1313081
الخضروات (ق)	12419357	13259504	14607682	15694500	15271145
البطاطا (ق)	7092875	6197030	6433126	6879362	5128695
الأشجار المثمرة (ق)	1297248	1628000	1109056	1029160	1134330
الطماطم الصناعية (ق)	101270	261682	475500	1164000	1683000
الحبوب (ق)	900000	1267000	1310000	1469000	1960000

مصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية .

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة النباتية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،12 فيفري 2019.

من خلال الجدول يتبين لنا تنوع الإنتاج النباتي في الولاية لذا سيتم تحليل بعض المحاصيل لدراسة أسباب الزيادة ونقص الإنتاج:

- ماهي أسباب إنخفاض الإنتاج النباتي من سنة 2014 إلى سنة 2018 ؟

- ماهي الأسباب التي ساعدت على وفرة بعض المنتوجات في الولاية من سنة 2014 إلى سنة 2018 ؟

مادة الحبوب :

منحني بياني يمثل مادة الحبوب من سنة 2014 إلى سنة 2018:

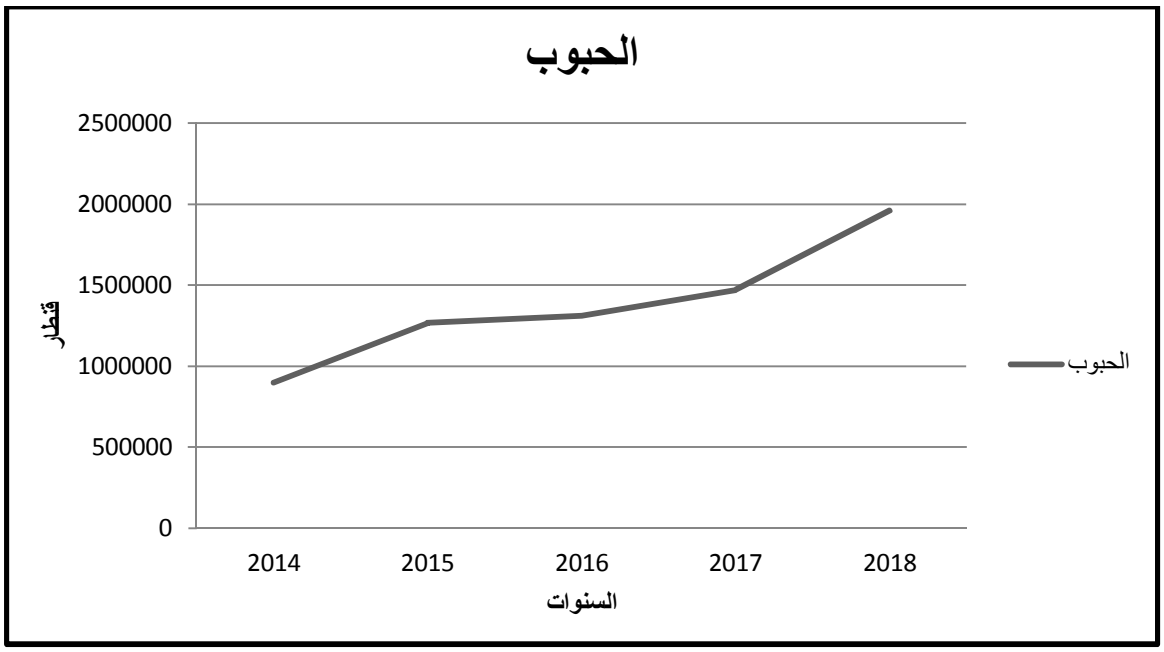

نلاحظ من خلال المنحني البياني أن هناك نمو في مادة الحبوب حيث كانت 9000000 قنطار سنة 2014 وزادت نسبتها سنة 2018 حيث قدرت بـ: 1960000 قنطار وهذا راجع لأسباب معينة ساعدت علي وفرة إنتاجية مادة الحبوب للولاية و من بينها نجد :

- المجهودات التي قام بها فلاحوا الولاية ؛

- متابعة المسار التقني ؛

- مجهودات الولاية في السقي التكميلي من خلال تقديم من عتاد الري و القروض بدون فوائد وتجديد المكننة[1] .

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة النباتية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،17 فيفري 2019.

الأعلاف و البقوليات:

منحني بياني يمثل تطور الأعلاف و البقوليات من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

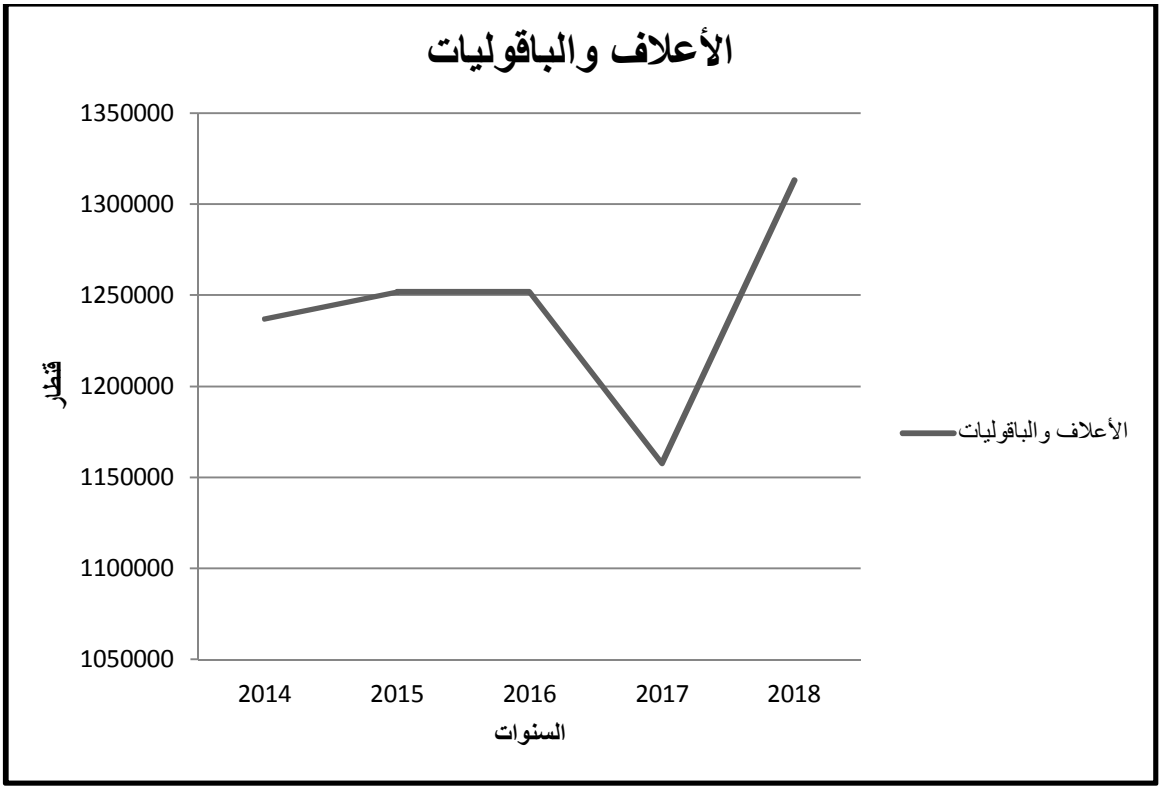

نلاحظ من خلال المنحني أن نسبة الإنتاج الأعلاف و البقوليات كانت مرتفعة بنسبة قليلة سنة 2014 حيث قدرت بـ:1236795 قنطار ثم كان هناك ثبات في الإنتاج سنوات 2015 و 2016 حيث قدرت بـ:1251777 قنطار ثم انخفضت سنة 2017 وهذا راجع لأسباب معينة جعلت الإنتاج ينخفض بالشكل ملحوظ ثم إرتفعت سنة 2018 حيث قدرت بـ:1313081 قنطار وهذا يرجع لعدة أسباب منها :

- إستغلال الأراضي البور وتحويلها إلى أراضي بقوليات ؛
- مساعدة ومرافقة la ccls في هذا المحصول [1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة النباتية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،18 فيفري 2019.

الخضروات:

منحني بياني يمثل تطور إنتاج الخضروات من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

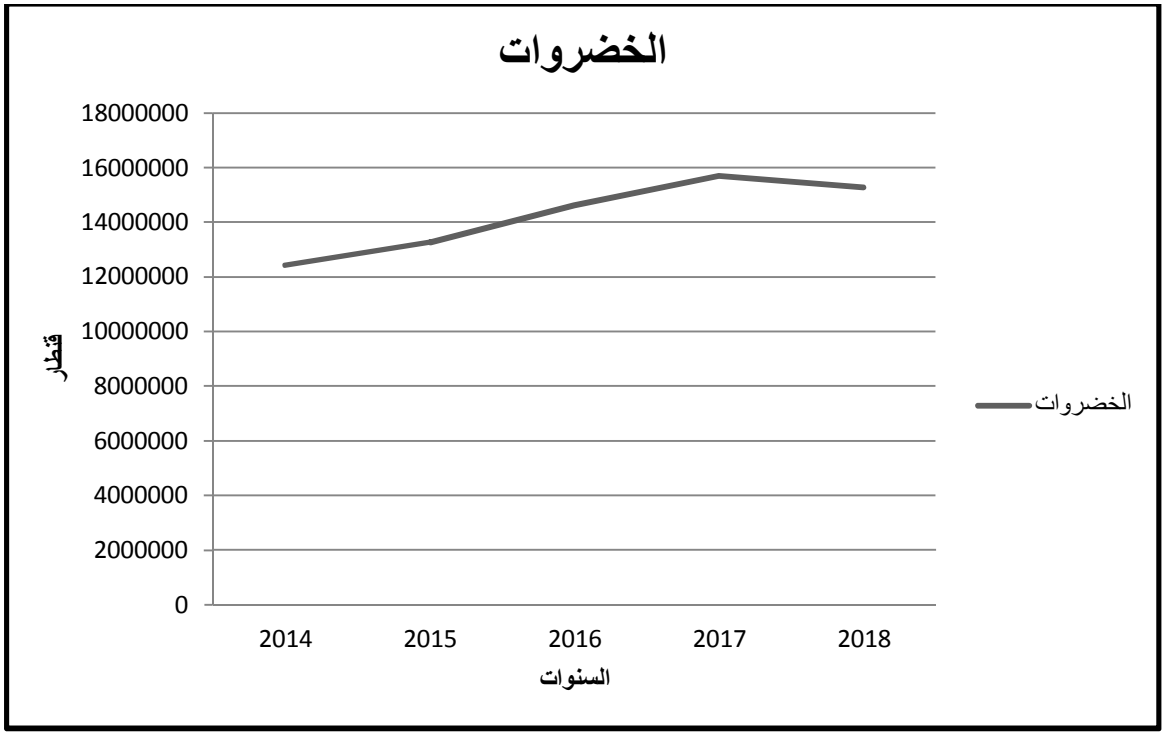

يوضح المنحني نسبة الإنتاج كانت دائما في زيادة ولكن هذه الزيادة كانت بنسبة قليلة حتى أصحت 15654500 قنطار سنة 2017 ثم إنخفضت بنسبة سنة 2018 و قدرت بـ:15271145 قنطار وهذا راجع لأسباب التالية :

إلي تراجع في إنتاج منتوج البطاطا حيث أن بعض منتجي هذه الأخيرة قاموا بالتغيير نشاطهم بالنشاط أخر وتحويلهم إلي مناطق أخرى؛

- التكاليف الباهظة لبعض المحاصيل؛
- تعويض بعض المنتوجات بالمنتجات أخري[1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة النباتية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،19 فيفري 2019.

البطاطا:

منحني بياني يمثل تطور محصول البطاطا من سنة 2014 إلى سنة 2018:

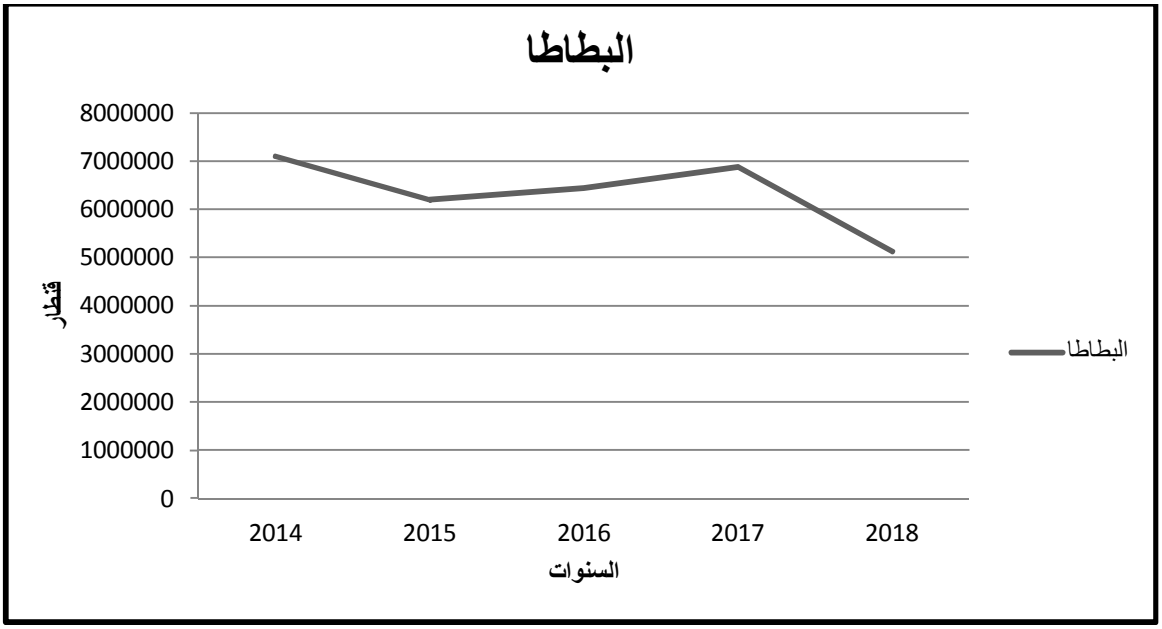

يوضح المنحني البياني تطور منتوج البطاطا من سنة 2014 إلى 2018 حيث كانت نسبة الإنتاج البطاطا مرتفعة سنة 2014ثم إنخفضت نسبة الإنتاج سنة 2015 حيث قدرت بـ:6197030 قنطار ثم زادت نسبة الإنتاج ولكن بنسبة قليلة سنة 2017 وقدرت بـ: 6879362 قنطار ثم تراجعت سنة 2018 حيث قدرت بـ: 5128695 قنطار وهذا راجع لأسباب معينة:

- سنة 2014 نقصت فضاءات التبريد ؛
- كما ذكرنا سابقا أنه تراجع إنتاج البطاطا في الولاية راجع إلي تغير منتجي البطاطا نشاطهم وتعويضهم بالمنتجات أخري؛
- إرتفاع أسعار كراء الأراضي الفلاحية ؛
- إرتفاع أسعار الأسمدة؛
- الظروف المناخية التي أدت إلى إتلاف عشرات الهكتارات من المنتوج البطاطا من بينها الفيضانات والتي شهدتها الولاية سنة 2018؛
- نقص المياه وحالة الجفاف التي شهدتها الولاية في السنوات الماضية ؛

- وفرت العرض وغياب الطلب؛
- سعر البطاطا منخفض وهذا ما أدى إلي إتلاف منتوج البطاطا؛
- نقص اليد العاملة الفلاحية.

الطماطم الصناعية :

منحني بياني يمثل تطور محصول الطماطم الصناعية من سنة 2014 إلى سنة 2018:

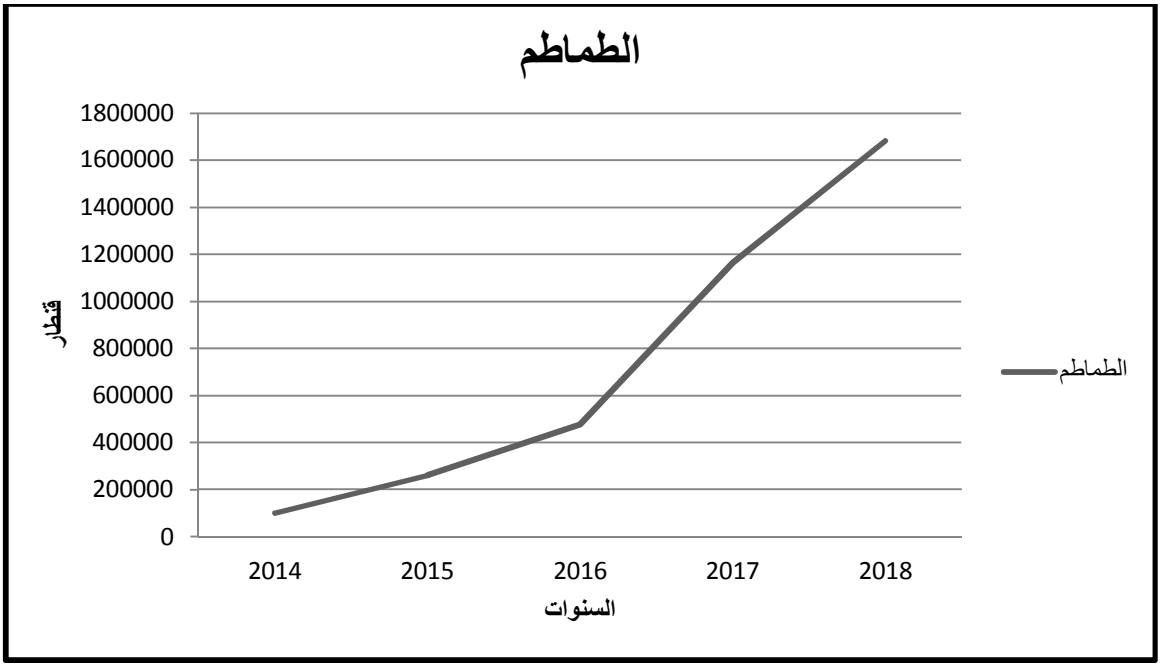

يوضح المنحنى البياني نسبة الإنتاج الطماطم الصناعية للولاية عين الدفلى وما يمكن ملاحظته أن نسبة الإنتاج تزداد كل سنة حيث كانت في سنة 2014 تقدر بـ:101270 قنطار حتى أصبحت سنة 2018 تقدر بـ:1683000 قنطار وهذا دلالة علي وجود أسباب ساعدت علي وفرة الإنتاج لمنتوج الطماطم الصناعية من بينها :

- التحفيز علي هذا المنتوج من خلال إبرام إتفاقيات مع المحولين هذه المادة إلى طماطم مصبرة ؛
- تشجيع الفلاحين لتطوير إنتاج الطماطم االصناعية لما له من وفرة المردودية [1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة النباتية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،20 فيفري 2019.

الأشجار المثمرة:

منحني بياني يوضح تطور محصول الأشجار المثمرة من سنة 2014 إلى سنة 2018:

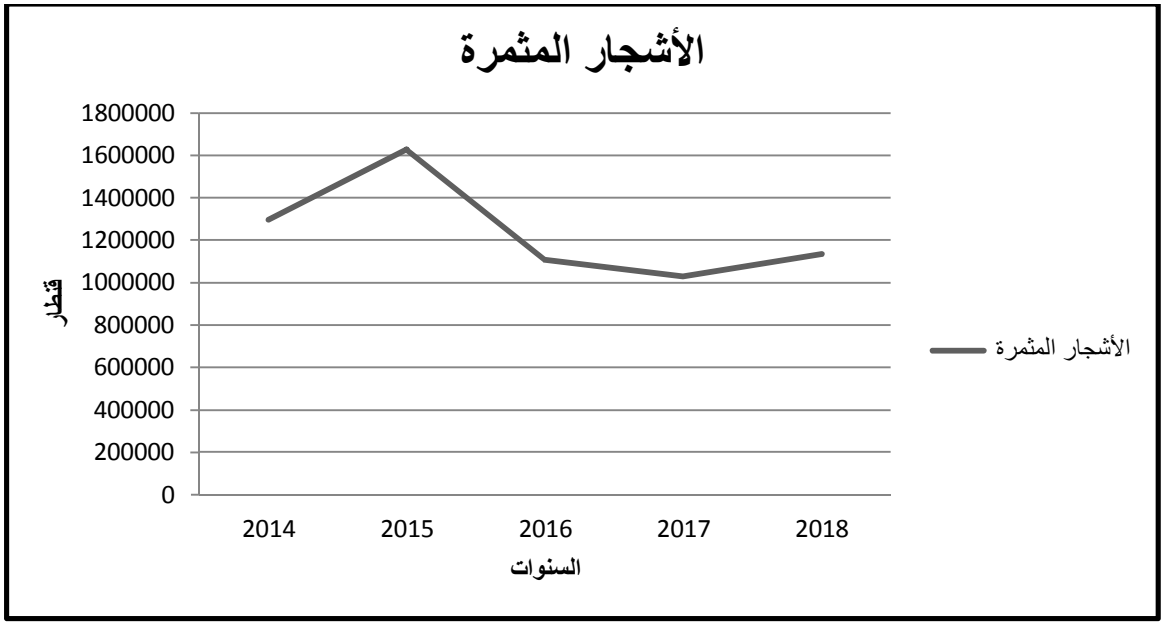

نسبة الإنتاج الأشجار المثمرة كان مرتفع سنة 2014 ثم إنخفاض سنة 2017 ثم إرتفعت نسبة الإنتاج سنة 2018 ولكن بنسبة قليلة حيث قدرت بـ:1134330 قنطار و هذا يرجع الأسباب التالية:

- إنخفاض مساحة الأراضي الخاصة بالأشجار المثمرة؛
- عدم متابعة هذه البساتين من طرف ملاكها؛
- بعض المناطق عرفت نزوح ريفي؛
- نقص في المواد المائية ؛
- الظروف والتقلبات المناخية تؤثر تأثيرا مباشر علي الإنتاج بحيث أن قلة تساقط الأمطار خاصة سنة 2016[1].

2_الثروة الحيوانية لولاية عين الدفلى:

- ماهي أهم الثروات الحيوانية التي تتوفر عليها ولاية عين الدفلى ؟
- كم تبلغ كمية الإنتاج الحيواني للولاية ؟

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة النباتية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،21 فيفري 2019.

– ماهي المادة الأكثر إنتاجا في الولاية ؟

الجدول رقم 2: الإنتاج الحيواني لولاية عين الدفلى[1]:

السنة	12/31 2014	12/31 2015	12/31 2016	12/31 2017	12/31 2018
الحليب (لتر)	63768000	65435000	66231000	60304000	20894026
اللحوم الحمراء (قنطار)	61154	62970	63871	69430	51108
اللحوم البيضاء (قنطار)	225858	233810	243864	186353	194262
العسل (قنطار)	1184	1187	1187	1348	783
الصوف (قنطار)	2379	2382	2382	2510	1809
البيض (وحدة)	113900000	157076000	171230000	120000000	123161000
الحليب المجمع (لتر)	6213000	8900000	8312000	5590000	5281000

مصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية .

[1]– ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،24 فيفري 2019.

يشير الجدول لأهم المنتوجات التي تقوم بها الولاية لذلك سيتم تحليل هذه الإحصائيات إلي منحنيات بيانية .

- ماهي أسباب إنخفاض الإنتاج الحيواني من سنة 2014 إلى 2018 ؟

- ماهي الأسباب التي ساعدت على وفرة بعض المنتوجات الحيوانية في الولاية من سنة 2014إلى 2018 ؟

منتوج الحليب :

منحني بياني يمثل منتوج الحليب من سنة 2014 إلى سنة 2018:

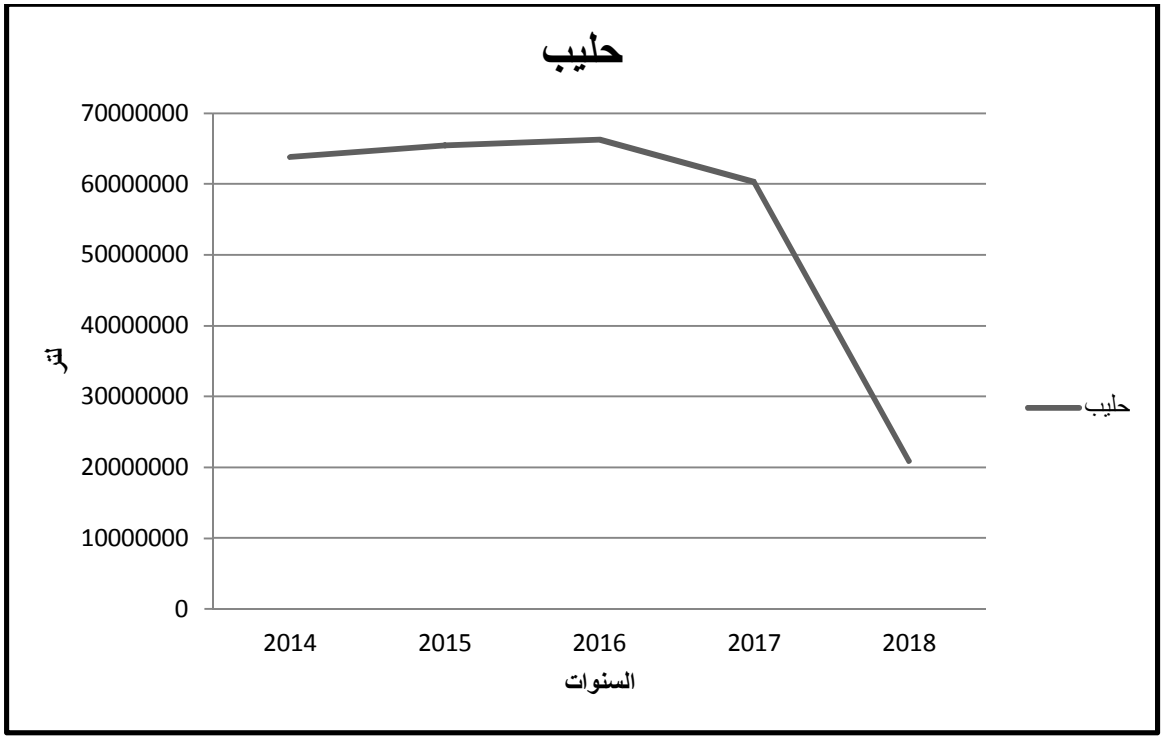

نلاحظ من خلال المنحني البياني أن نسبة الحليب تزداد كل سنة ولكن بالنسبة قليلة ثم تراجعت سنة 2018 تراجع ملحوظ وهذا راجع لأسباب معينة جعلت الإنتاج ينخفض:

- حسب إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية سبب نقص إنتاج الحليب هو تراجع عدد رؤوس الأبقار الحلوب[1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،25 فيفري 2019.

اللحوم الحمراء والبيضاء:

منحني بياني يوضح تطور إنتاج مادة اللحوم الحمراء والبيضاء من سنة 2014 إلى 2018:

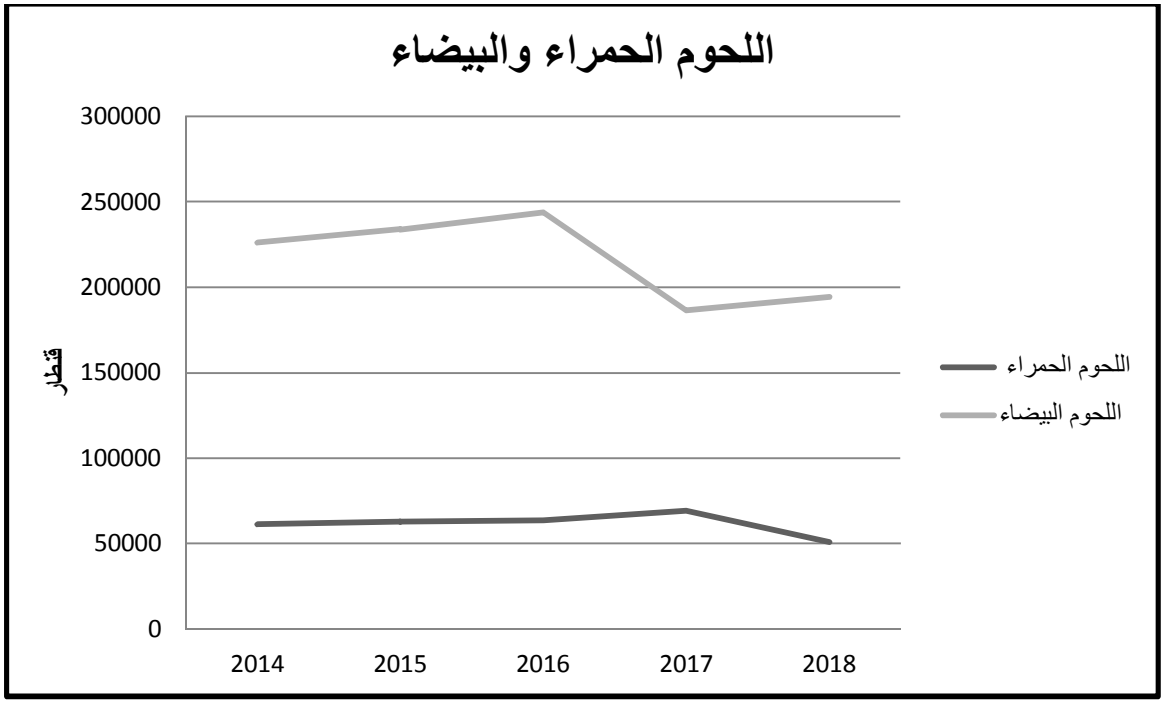

نلاحظ من خلال المنحني البياني أن نسبة اللحوم البيضاء والحمراء في زيادة مستمرة إلي غاية 2017 وبقيت اللحوم الحمراء إنتاجها متزايد حيث وصلت إلي 69430 قنطار بينما اللحوم البيضاء إنخفضت إلي 186353 قنطار وفي سنة 2018 زادت نسبة إنتاج اللحوم البيضاء حيث قدرت بـ:194262 قنطار بينما إنخفظت اللحوم الحمراء إلي 20894026 قنطار وترجع الأسباب إلي:

- اللحوم الحمراء عرفت تراجع في إنتاجها بحيث لها علاقة مع تراجع في عدد رؤوس الأبقار والأغنام .
- اللحوم الحمراء إنخفضت سنة 2017 نظرا للأمراض التي مست أنذالك الدواجن مما أدى إلى إفراغ جل المنشآت الخاصة بتربية الأخيرة وعرفت سنة 2018 رجوع نسبي لإنتاجها[1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،25 فيفري 2019.

العسل :

منحني بياني يوضح تطور إنتاج العسل من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

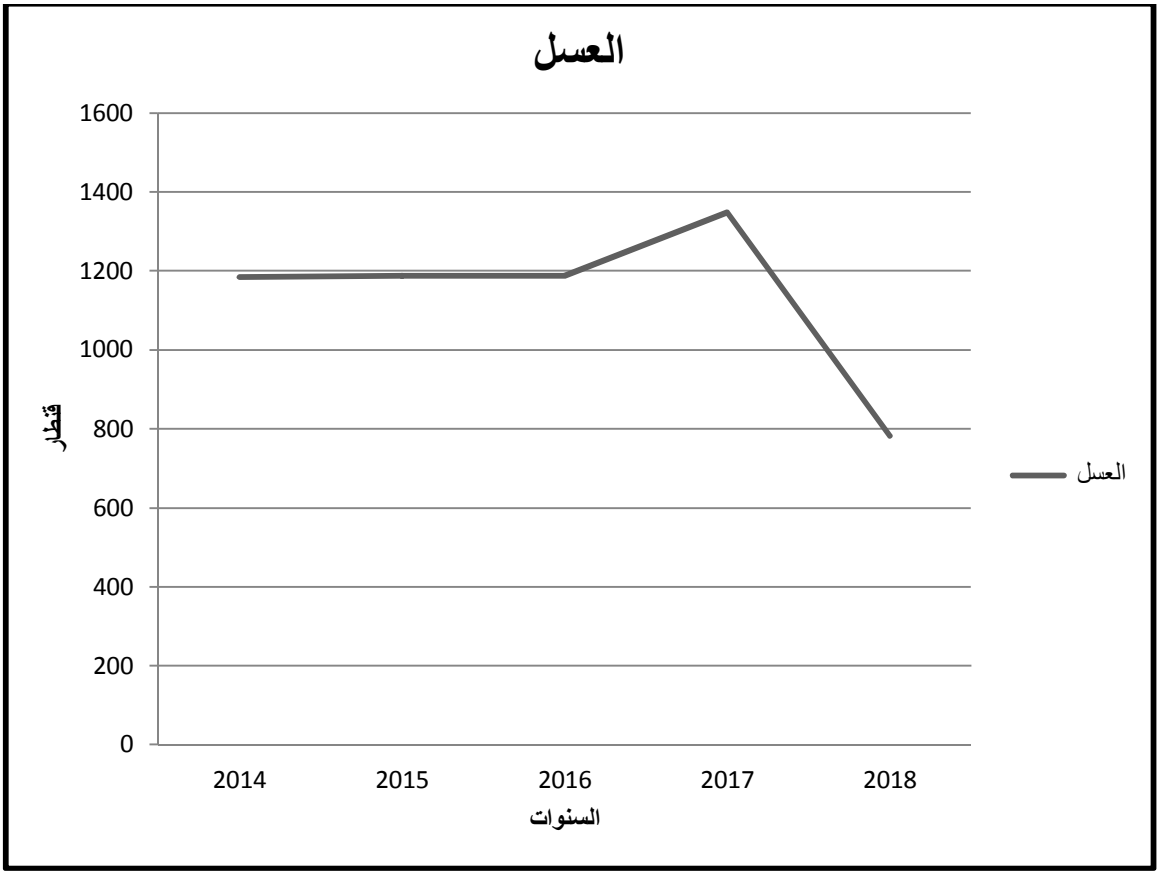

نلاحظ من خلال المنحني البياني أن نسبة الإنتاج مادة العسل كانت مرتفعة سنة 2017 و إنخفضت سنة 2018 وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- حرائق الغابات في صيف 2017 الذي مس بعض جبال الولاية أدى إلى حرق خلايا النحل وعليه أثر تأثير مباشر علي الإنتاج هذه المادة سنة 2018؛
- تأثير عكسي من خلال عدم إزهار البساتين الأشجار المثمرة[1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،26 فيفري 2019.

الصوف:

منحني بياني يوضح تطور مادة الصوف من سنة 2014 إلى سنة 2018:

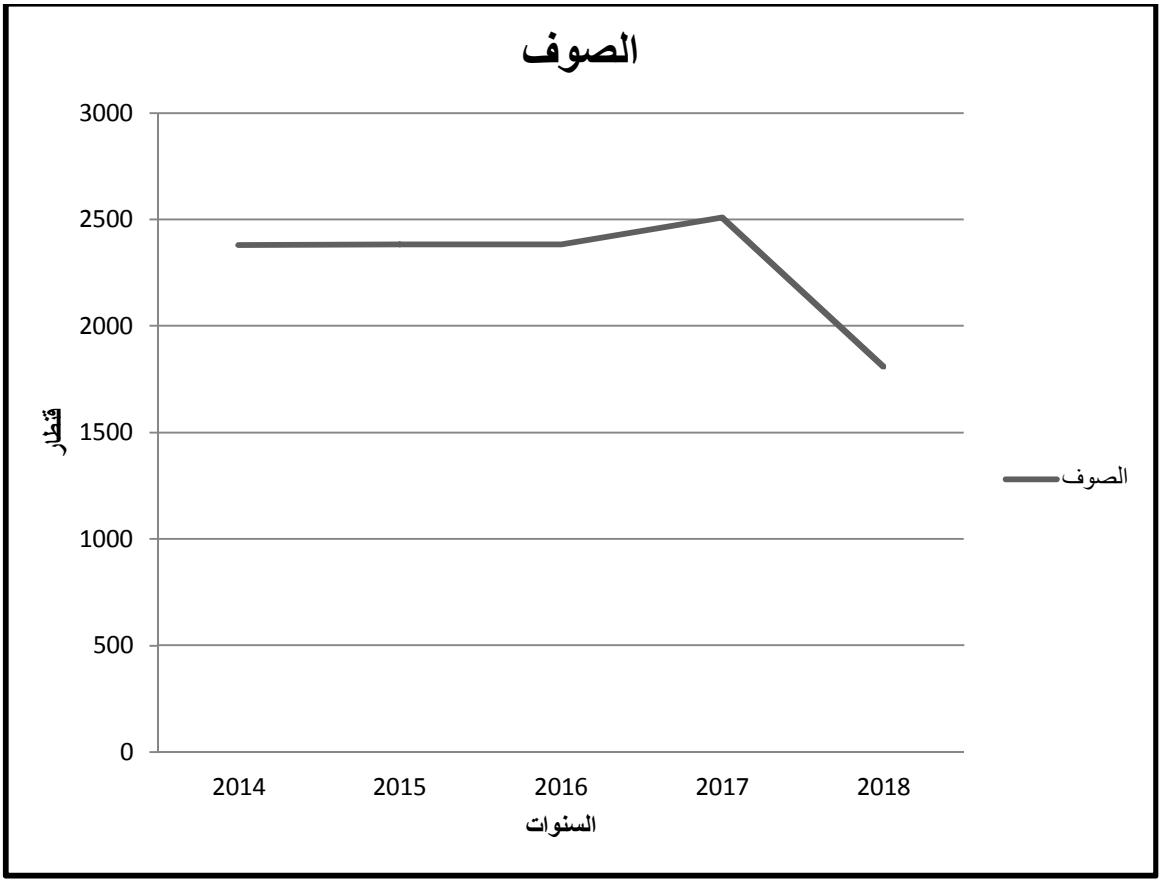

نلاحظ من خلال المنحني البياني أن مادة الصوف للولاية كانت في زيادة في الإنتاج ولكن بالنسبة قليلة حيث بلغت 2382 قنطار سنة 2016ثم تراجعت نسبته سنة 2018 وقدرت بـ: 1809 قنطار وتعود أسباب الإنخفاض إلى :

- حسب إحصائيات ومعطيات مديرية المصالح الفلاحية تعود أسباب إنخفاض إنتاج الصوف إلى إنخفاض في عدد رؤوس المواشي[1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،27 فيفري 2019.

البيض:

منحني بياني يوضح تطور إنتاج البيض من سنة 2014 إلى سنة 2018:

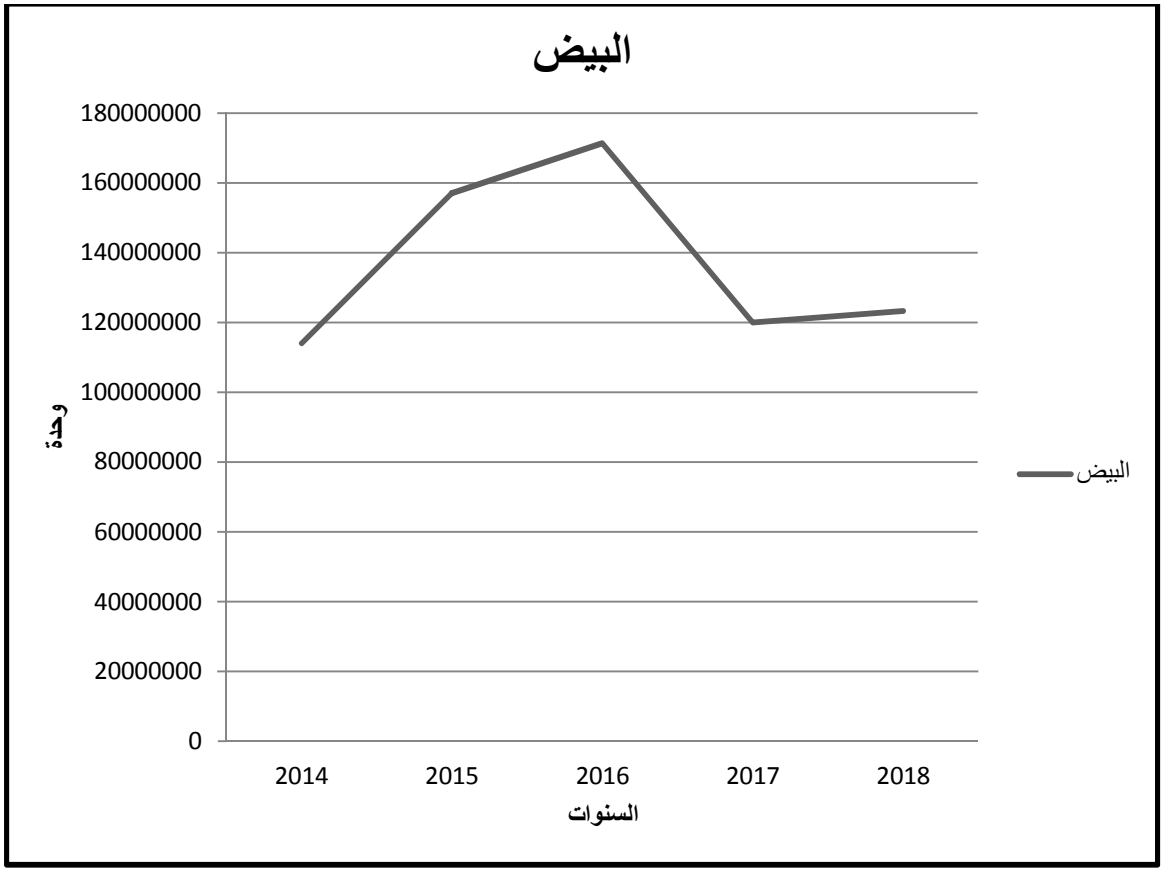

يوضح المنحني البياني نسبة الإنتاج البيض في ولاية عين الدفلى حيث نلاحظ زيادة في نسبة إنتاج البيض وهذا من سنة 2014 إلى غاية 2016ثم إنخفضت سنة 2017 و إرتفعت سنة 2018 وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- بالنسبة الإنخفاض إنتاج البيض سنة 2017 يرجع إلى إصابة الدواجن بمرض أدى إلى مساس جل المربيين والمستثمرين في هذا المجال .

- أما بالنسبة لسنة 2018 عرف دخول بعض المنشآت الجديدة لوحدة البيض مما أدى إلى إرتفاع إنتاجه [1].

[1] – ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،28 فيفري 2019.

الحليب المجمع :

منحني بياني يوضح تطور إنتاج الحليب المجمع من سنة 2014 إلى سنة 2018:

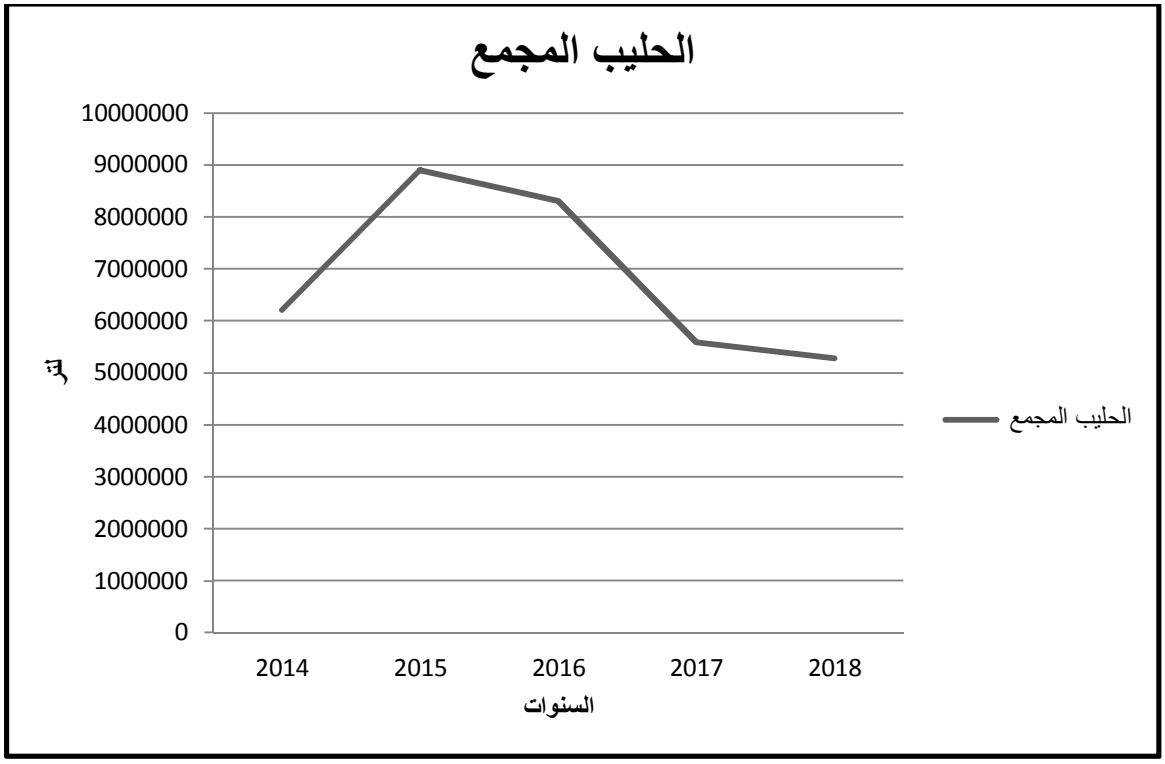

يوضح المنحني البياني نسبة زيادة إنتاج مادة الحليب المجمع وهذا من سنة 2014 إلى سنة 2015 ثم إنخفاض في السنوات الأخرى وهذا راجع إلى:

- تراجع في منتوج الحليب المجمع راجع إلى صعوبة التجميع من طرف المجمعين [1].

3_ التربية في ولاية عين الدفلى:

- ماهي الحيوانات التي تتم تربيتها في ولاية عين الدفلى ؟
- كم تبلغ نسبة تربية الحيوانات في الولاية ؟
- ماهي الأسباب التي أدت إلى تراجع تربية بعض الحيوانات ؟

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول الثروة الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،28 فيفري 2019 .

جدول رقم 03: أنواع التربية الحيوانية في ولاية عين الدفلى[1]:

السنة	12/31 2014	12/31 2015	12/31 2016	12/31 2017	12/31 2018
الأبقار (رأس)	46177	40800	39710	41835	26941
الأغنام (رأس)	446764	260000	217000	212709	214305
الماعز (رأس)	121404	121404	90200	38370	42182
الدواجن(لحم) (دجاجة)	13830245	13840730	13709643	8446526	9713096
الدواجن(بيض) (دجاجة)	582143	770000	751000	589000	733579
خلايا النحل (خلية)	25252	18994	17900	14814	16431
الأرانب (رأس)	15401	49551	12000	24766	7436
الداند (رأس)	41655	41660	47605	31614	7155

مصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية .

من خلال الجدول يتبين لنا تنوع تربية الثروة الحيوانية في ولاية عين الدفلى ولذلك سيتم تحليل بعض الإحصائيات الخاصة بالتربية الثروة الحيوانية من بينها :

[1] – ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول التربية الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،10 مارس 2019 .

الأبقار :

أعمدة بيانية تمثل تطور تربية الأبقار من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

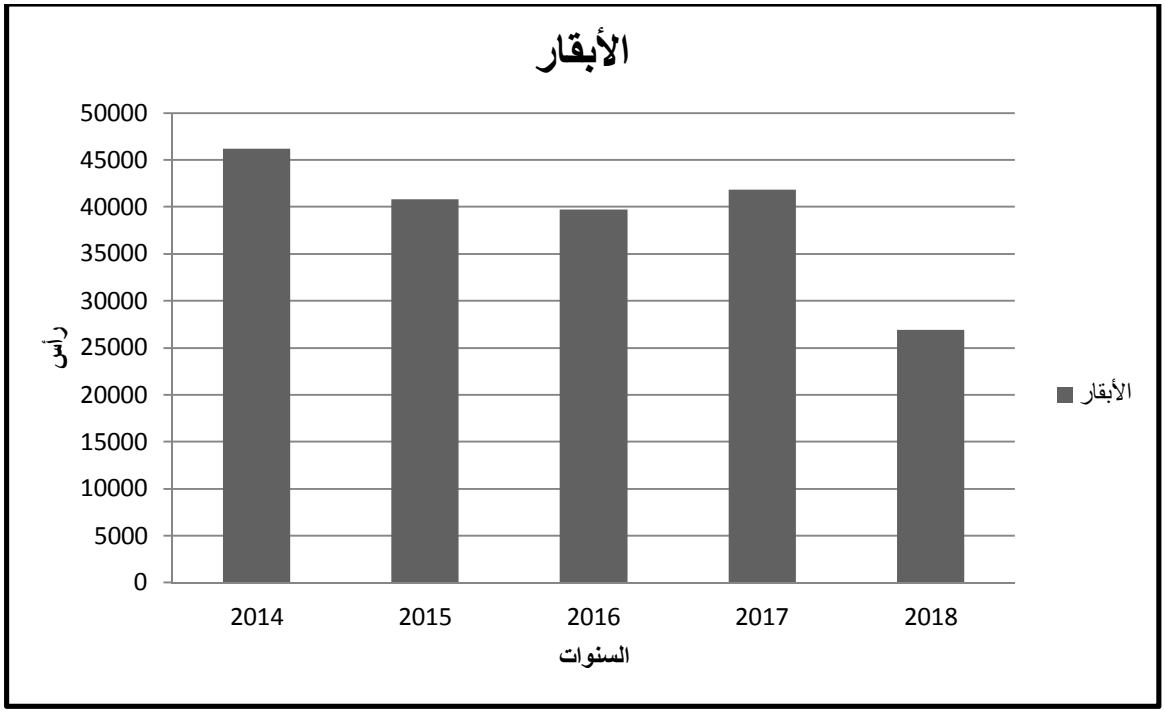

من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ أنه هناك تشتت في تربية الأبقار حيث أنه في سنة 2014 كانت عدد الأبقار تقدر بـ:46177 رأس وعليه إنخفضت في سنوات الموالية إلى 40800 رأس إلى أن وصلت سنة 2018 إلى 26941 رأس وتعود أسباب التراجع إلى:

- إرتفاع أسعار الأعلاف ؛
- إنتشار الأمراض التي ظهرت في سنوات الأخير ؛
- إرتفاع أسعار الأبقار بصفة عامة؛
- من خلال الإحصاء الفلاحي الذي قامت بها المديرية وجدت أنه مربي الأبقار غير متخصصين في تربيتها أي أنهم موالون (بائع ومشتري)؛
- سعر الحليب منخفض مقارنة بالأعلاف ومعدات الموجهة لتربية الأبقار [1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول التربية الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،13 مارس 2019.

الأغنام:

أعمدة بيانية تمثل تطور تربية الأغنام من سنة 2014 إلى سنة 2018:

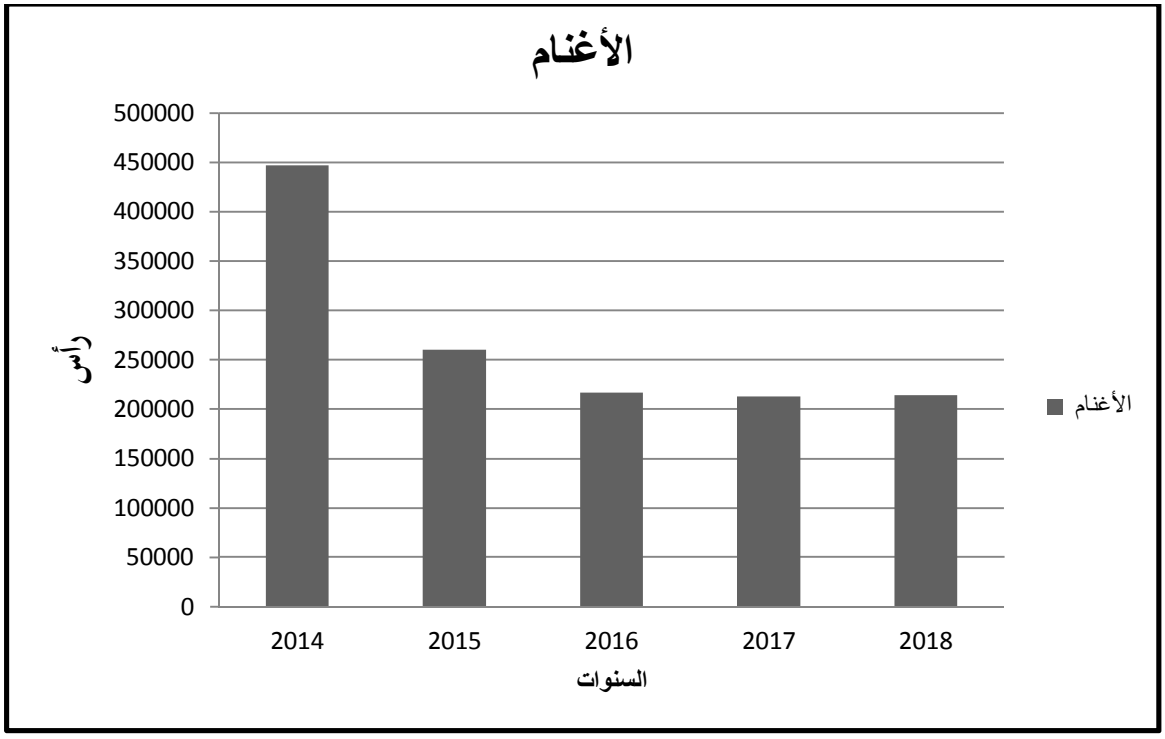

كانت تربية الأغنام سنة 2014 مرتفعة ولكن في السنوات الأخيرة إنخفضت وهذا راجع إلى:

- إرتفاع أسعار الأعلاف الأغنام ؛.
- إرتفاع أسعار المواشي ؛
- إيقاف الدعم الفلاحي في مختلف المجالات ؛
- الأمراض المنتشرة مما أدى إلى البيع؛
- غلق أسواق المواشي ؛
- صعوبة تربية المواشي مقارنة بتربية الأبقار [1].

الداند :

أعمدة بيانية تمثل تطور تربية الداند من سنة 2014 إلى سنة 2018:

[1]– ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول التربية الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،13 مارس 2019 .

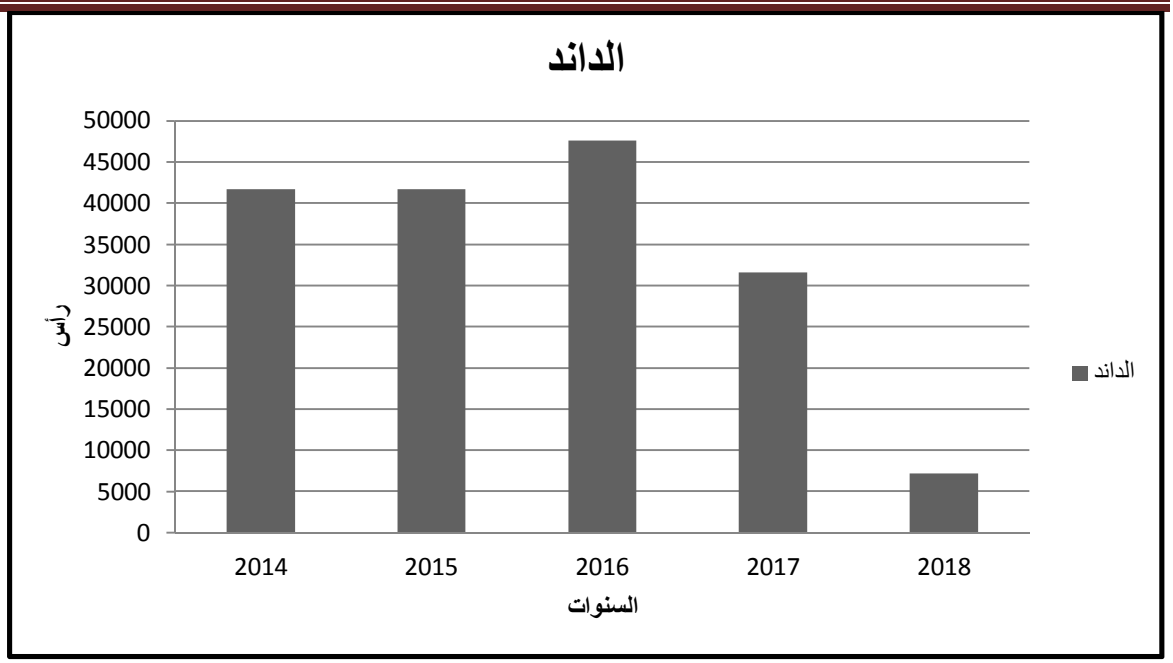

ما يمكن ملاحظته أن تربية الداند علي مستوي الولاية يتزايد كل سنة خاصة سنة 2016 ثم إنخفضت سنة 2017 ولكن بنسبة قليلة وفي سنة 2018 إنعدمت تربيتها تقريبا وهذا راجع إلى :

- راجع إلي الأمراض التي مست الدواجن (الداند) سنة 2017 وعليه في سنة 2018 توجها مربي الدواجن (الداند) إلى تربية الدواجن الخاصة بالبيض واللحوم البيضاء [1].

المبحث الثاني : العوامل الطبيعية والإقتصادية :

إن للعوامل الطبيعية والإقتصادية دور فعال في القطاع الفلاحي لذالك سيتم تناول طبيعة المناخ و التربة في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى الموارد المائية والإقتصادية أما بنسبة للمستثمرات الفلاحية سنتناولها في المطلب الثالث .

المطلب الأول : طبيعة المناخ والتربة :

- ماهو المناخ السائد بولاية عين الدفلى و هل يساعد على ممارسة النشاط الفلاحي ؟
- مانوعية التربة الموجودة بالولاية ؟
- هل البنية الترابية الموجودة بالولاية صالحة لنشاط الفلاحي ؟

تعتبر بنية التربة للولاية من أحسن نوعيات التربة في الجزائر وهذا راجع لمكونات وبنيتها التي تتكون من طين ورمل أما بالنسبة للمناخ فهوا شبه جاف وكذالك بفضل إمتلاكها لسهل الخميس والعبادية كذالك لإمتداد أعالي

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندسة دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول التربية الحيوانية لولاية عين الدفلى ، مديرية المصالح الفلاحية ،13 مارس 2019 .

شلف وعلى هذا تعتبر ولاية عين الدفلى ولاية فلاحية بإمتياز ، أما نسبة كثافة الأمطار لأربعة سنوات ماضية تراوحت ما بين 450 ملم و700 ملم كمعدل سنوي وعلى هذا لها أفاق مستقبلية في المجال الفلاحي[1].

المطلب الثاني: الموارد المائية والاقتصادية:

- كم تبلغ الأراضي التي تم تغطيتها بعملية السقي ؟
- كم عدد محطات التسفية الموجهة لسقي الفلاحي ؟
- كم يبلغ منسوب المياه الموجه لسقي الفلاحي ؟
- كم يوجد من سدود الموجهة لسقي الفلاحي و ماقدرة تخزينها ؟

حشد الموارد المائية المستخدمة لسقي الأراضي الفلاحية:

1- حشد المياه السطحية:

أ/السدود الكبرى:

الجدول رقم01: أهم السدود الموجودة في الولاية:

السد	البلدية	قدرة التخزين (هكم^3)	تخصيص السد
غريب	واد الشرفة	115000	تزويد بالمياه الصالحة لشرب ،سقي سهل شلف
دردر	طارق إبن زياد	105000	تزويد بالمياه الصالحة لشرب ، سقي سهل شلف
حريزة	جليدة	76000	سقي سهل شلف
سيد أمحمد بن طيبة	عريب	75	تزويد بالمياه الصالحة لشرب، سقي سهل العامرة (العبادية)
أولاد ملوك	الروينة	127	تزويد بالمياه الصالحة لشرب ، سقي سهل العامرة (العبادية)

المصدر : مصلحة الري الفلاحي ، مدرية الموارد المائية .

الجدول يمثل السدود الكبرى المتواجدة على مستوى ولاية عين الدفلى المقدرة بخمسة سدود كبيرا بقدرة تخزين إجمالية تقدر بـ: 560 مليون متر مكعب تستخدم لتزويد بالمياه الصالحة للشرب للعديد من بلديات الولاية

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع عبد القادر سلطاني ، مراقب جوى ، مناخ وتربة ولاية عين الدفلى ، الديوان الوطني للأرصاد الجوية مصلحة عين الدفلى ، 20 أفريل 2019 .

والولايات المجاورة وكذا سقي الأراضي الفلاحية المتواجدة بمحطات السقي الكبرى لسهل الشلف وسهل العامرة (العبادية).

ب/السدود الصغرى

الجدول رقم 02: أهم السدود الصغرى المتواجدة في ولاية عين الدفلى:

السد	البلدية	المساحة المسقية لسنة 2018
واد بوقالي	العبادية	145 هكتار
واد تاغغية	العبادية	
واد رحيل	طارق إبن زياد	
واد تالبانت	عين الأشياخ	

المصدر : مصلحة الري الفلاحي ، مدرية الموارد المائية .

تتوفر ولاية عين الدفلى على 4 سدود صغرى مستعملة لسقي الأراضي الفلاحية المتواجدة خارج محيطات السقي الكبرى.

2- حشد الموارد المائية الجوفية:

أ/الأبار والمناقب

جدول رقم 03:يمثل الآبار والمناقب لولاية عين الدفلى

السنة	عدد الأبار	المساحة المسقية (هكتار)	عدد المناقب	المساحة المسقية (هكتار)
2014	2098	2200	1308	21397
2015	2133	3178	1342	25678
2016	2134	2950	1391	28865
2017	2159	3100	1399	29428
2018	2177	1868	1418	17615

المصدر : مصلحة الري الفلاحي ، مدرية الموارد المائية .

ب/المنابع الجوفية:

تتوفر الولاية على عدد كبير من المنابع المائية المستخدمة في السقي حيث يتغير عددها ومنسوب مياهها حسب طبيعة المناخ وخاصة نسبة تساقطات الأمطار خلال السنة:حيث يقدر عدد المنابع المستخدمة للسقي خلال سنة 2018 بـ:117 منبع والمساحة المسقية تقدر من خلالها ب 101 هكتار.

3- حشد الموارد المائية غير إعتيادية :

تتوفر ولاية عين الدفلى على محطة واحدة لتصفية ومعالجة المياه القذرة تتواجد على مستوى بلدية عين الدفلى ذات منسوب تدفق يقدر ب 12900متر مكعب في اليوم تصب مباشرة في واد شلف[1].

المطلب الثالث: المستثمرات الفلاحية:

- مذا نقصد بالمستثمرات الفلاحية ؟
- مانوع المستثمرات الفلاحية الموجودة بالولاية ؟
- ماهوا عددها وكم تبلغ مساحتها ؟

عرفت الحكومة أثناء عرضها لمشروع القانون رقم 19/87 أمام المجلس الوطني الشعبي مصطلح المستثمرة على أنها تعني إيجاد وسائل جديدة الإستغلال لأن الهدف من هذا التنظيم هو إضفاء قيمة على الوحدة الفلاحية،حيث لا تكتفي بالإستعمال الوسائل الموجودة بل تزيد من قيمة وسائل الإنتاج،وتشجع الفلاحين على الاستثمار بتوظيف أموالهم وفوائدهم من الربح لنهوض بهذا القطاع الحيوي في الإقتصاد الوطني[2]،بهذا تصبح الفلاحة مثلها مثل باقي القطاعات الاقتصاد الوطني.

يتضمن القانون 19/87 تشكيل مستثمرات فلاحية وجماعية وهي الطبيعية القانونية التي تربط الدولة والجماعات المنتخبة فهو عبارة عن عقد إيجار يبرم بين الدولة والمستفيدين حيث يحدد هذا العقد حدود ومساحة القطعة الأرضية ومبلغ الأملاك المتناول عليها وطرق وكيفية الدفع،كما يشير إلى حق الإنتفاع الدائم بحصص متساوية ويكون مدونا ومكتوبا في سجل العقار[3].

وتتمثل المستثمرات الفلاحية لولاية عين الدفلى فيما يلي:

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع بلقاسم حسني ، رئيس مكتب ، زوليخة مداني ، مهندس دولة على مستوى مصلحة الري الفلاحي لولاية عين الدفلى ، مديرية الموارد المائية ، 18 مارس2019.

[2]- عجة الجيلالي ، مرجع سابق ،ص178.

[3]- صالح مفلاح ، فاطمة رحال ، مرجع سابق ،ص12.

جدول رقم 01:يمثل المستثمرات الفلاحية لولاية عين الدفلى:

المستثمرات	العدد	المساحة (هكتار)
ملك أو تابعة للدولة	2295	43417
المستثمرات الخاصة	22200	186788
المزارع النموذجية	6	5406

المصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية .

من خلال الجدول يتضح لنا أن ولاية عين الدفلى تحصي 24,500 مستثمرة فلاحية منها:

مستثمرات ملك الدولة: تقدر بـ: 2295 أي بنسبة 9.36%من نوع مجموع المستثمرات الفلاحية بمساحة كلية تقدر بـ: 43417 هكتار أما المستثمرات الخاصة قدرة بـ:22200 أي 91% من مجموع المستثمرات الفلاحية بمساحة تقدر بـ: 186788 هكتار من المساحة الفلاحية الإجمالية.

المزارع النموذجية:06 بمساحة تقدر بـ 5406 هكتار أي 2.29%من المساحة الفلاحية الإجمالية عرفت كلها عملية شراكة مع الخواص وإنشاء 06 شركات ذات أسهم متخصصة في إنتاج الحليب ، بذور،البطاطا،الحبوب وأشجار المثمرة[1].

المبحث الثالث : المحددات البشرية (الكثافة السكانية)

إن للعامل البشري دور كبير في إحداث عملية التنمية المحلية بولاية عين الدفلى وخاصة في القطاع الفلاحي فهو يعتبر القطاع الحساس للولاية لذلك سيتم التطرق إلى أهلية اليد العاملة وهذا من خلال المطلب الأول وسنتناول في المطلب الثاني أهم الأجهزة والآليات المرافقة للفلاحين .

المطلب الاول : أهلية اليد العاملة (الفلاح)

- كم عدد الفلاحين الموجودين بالولاية ؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى نقص اليد العاملة ؟

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، مستثمرات الفلاحية للولاية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 17مارس2019.

جدول رقم 02:يمثل اليد العاملة الفلاحية [1]:

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الفلاحين	86000	88094	87074	86200	86733

المصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية .

أعمدة بيانية تمثل تطور اليد العاملة من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

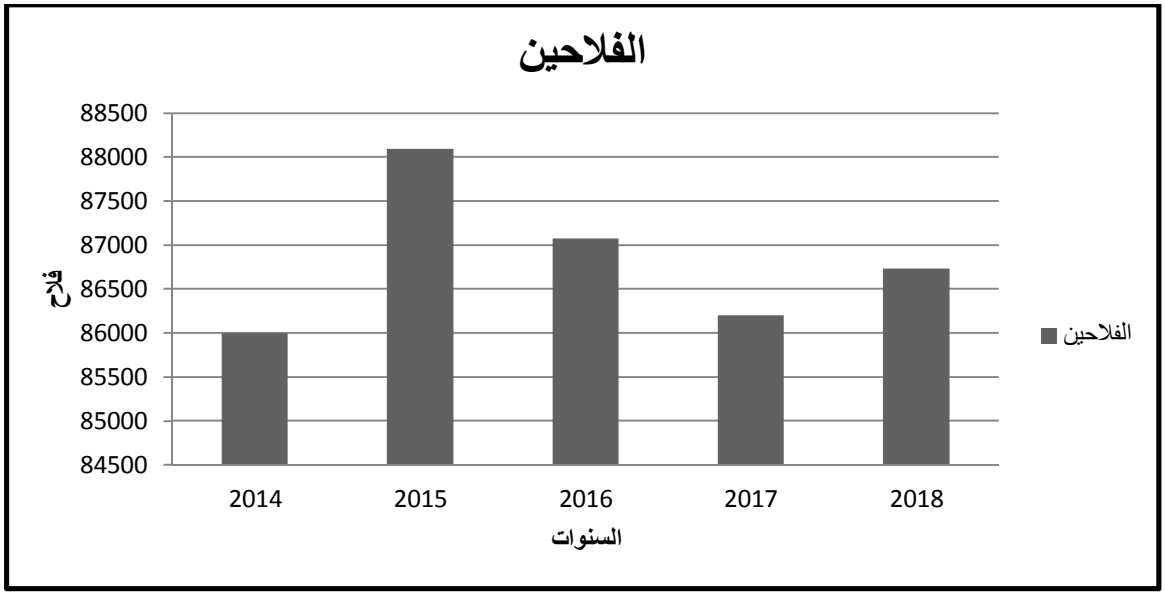

ما تشير إليه الأعمدة البيانية أن أهلية اليد العاملة الفلاحية كانت في تزايد مستمر من سنة 2014 إلى 2015 وقدرت هذه الزيادة بـ: 88094 فلاح ثم بدأت في إنخفاض تدريجيا وهذا خلال السنوات 2016 و 2017 ولكن بنسبة قليلة حيث قدرت بـ: 87074 فلاح هذا في سنة 2016 و 86200 فلاح سنة 2017، ثم زادت بنسبة قليلة سنة 2018 وقدرت بـ: 86733 فلاح وكل هذه الزيادة والنقصان وما يمكن قوله وملاحظته أن هناك تذبذب في أهلية اليد العاملة الموجهة للفلاحة وهذا راجع لعدة أسباب من بينها:

- المكننة حلت مكان اليد العاملة ؛

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول اليد العاملة الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 17مارس2019.

– عزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي حيث بعض المنتوجات مثل منتوج البطاطا يتطلب جهد كبير من قبل اليد العاملة ما يجعل العمال يعزفون إلي العمل في القطاعات الأخرى غير قطاع الفلاحة ؛

– نقص الدعم الفلاحي من طرف مديرية المصالح الفلاحية وكذا المشاريع الموجهة من قبل وكالة دعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة ؛.

– إنخفاض اليد العاملة يتبين من خلال إنخفاض و إرتفاع مساحة السقي بالرش بحيث في السنتين الأخيرتين كانت تساقطات الأمطار بكميات كبيرة بحيث وصل تقريبا 600 ملم موزعة خلال السنة مما يجعل اليد العاملة المختصة بالسقي كالحبوب و الخضروات تتراجع ؛

– مكننة السقي الفلاحي بالسقي عن طريق التقطير خاصة في إنتاج الطماطم الصناعية وإنتاج البطيخ أدى إلى إنخفاض اليد العاملة ؛

– غياب اليد العاملة وإن وجدت نقص خبرتها؛

– بعض الآلات و المعدات الفلاحية تتطلب خبرة الفلاح؛

– نقص في سعر الخدمة ولا يوجد تأمين للفلاحين [1].

المطلب الثاني : الأجهزة والآليات المرافقة للفلاح:

1– هل توجد أجهزة لمرافقة الفلاحين؟

– يوجد جهاز مصلحة الإرشاد الفلاحي من بين مهامه تقديم النصائح للفلاحين عن طريق تنظيم أيام تحسيسية مع معاهد تكون في الميدان من بينها : معهد الجهوي لحماية النباتات ،معهد المحاصيل الحقلية ،معهد الأشجار المثمرة ؛

– مصلحة الإحصائيات الفلاحية وتحقيقات الإقتصادية ؛

[1] – ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، إحصائيات حول اليد العاملة الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 19مارس2019.

- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني ؛

- مصلحة إدارة الوصائل ؛

- مصلحة مفتشيات البيطرية والصحة النباتية .

2- متي تبدأ عملية المتابعة للفلاحين ؟

يبدأ العمل مع هذه المعاهد إنطلاقاً من مرحلة الحرث ،البذر والمعالجة الكيميائية للأعشاب الضارة ،وفترة إستعمالهم الأسمدة والأدوية للأمراض الفطرية،وتبدأ عملية المتابعة كذلك في فترة الحصاد .

3- هل هناك برمجيات لتكوين الفلاحين ؟

نعم هناك برمجة التكوينات للفلاحين والمربين بالتعاون مع المعاهد الفلاحية التقنية مثل معهد إتما التابع لولاية المدية مختص هذا المعهد في تقديم تكوينات حول التقليم ،التطعيم،تربية النحل،تربية المواشي .....

4- كم يوجد من من معاهد على مستوى الولاية لتكوين الفلاحين ؟

أ - مراكز التكوين المهني و التمهين عبر الولاية .

ب - المراكز التقانية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري .

- معهد التكوين والإرشاد الفلاحي (المدية) ؛

- المعهد التقني للزراعات الكبرى (خميس مليانة) ؛

- المعهد الجهوي لحماية النبتات (شلف) ؛

- المعهد التقني لزراعة الخضروات و الزرعات الصناعية (زرالدة) ؛

- المعهد التقني للأشجار المثمرة (بوفاريك) ؛

- المعهد التقني المتوسطي الفلاحي (عين طاية ، تموشنت ، الجلفة ، جيجل) ؛

- المعهد التقني لتربية الحيوانات (شلف) ؛

- المعهد الوطني للبيطرة (الجزائر) ؛

- جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة) .

أنواع التكوين لهذه المعاهد : تقني (فلاحي ، بيطري ، إداري ، إذاعي) .

5- هل هناك معاهد لحماية المحاصيل الفلاحية؟

من بين المعاهد نجد معهد الجهوي لحماية النباتات حيث هناك فترات من الموسم الفلاحي يكون تواجد لأعشاب الضارة ،الحشرات ، الأمراض الفطرية ،لذلك تكون هناك تعاونيات مع معهد الجهوي لحماية النباتات وتبعث لهم برامج من مديرية المصالح الفلاحية مع تنسيق مع مصلحة الإرشاد الفلاحي ويتم تنظيم معهم أيام تحسيسية لفائدة الفلاحين.

6-كيف يتم القضاء على الأمراض والأعشاب الضارة للمحاصيل الزراعية؟

هناك أفات أو أمراض خطيرة تسطر من قبل الوزارة الفلاحة أو الدولة وهناك أفات تقل خطرا مثل : فأر الحقول ،الجراد ،الديدان البيضاء،.....هنا نقوم بالتحليل المخبرية مع التنسيق مع معهد الجهوي لحماية النباتات (srpv)بالشلف، التحليل تكون علي عينة مثل عينة الأشجار المثمرة في المشاتل هدفه التحليل إن كان هناك أمراض فطرية ،بكتيريا ،الحشرات الضارة ومن بين الحشرات الخطيرة نجد :

- التفاحيات واللوزيات(pon de saint josé) مثل التفاح ،اللنجاس ،خوخ ،المشمش...إلخ ؛

- الزيتون(Tubecreculose et verticillise l'olivier)؛

- التفاحيات(feu bacterien).

يتم تحليل عينة النقلة الخاصة بالأشجار الصغيرة قبل غرسها وبيعها ومعالجتها من قبل مديرية المصالح الفلاحية مع التعاون مع معهد الجهوي لحماية النباتات ومعهد المحاصيل الحقلية وكذلك معهد الأشجار المثمرة

وحتى البذور ومشاتل بمختلف أنواعها يتم تعييرها في مخبر إذا كانت نتيجة إيجابية يتم غرس هذه الأشجار من قبل الفلاحين وإذا كانت عكس ذلك يتم رميها لأنها تشكل خطر على الأشجار الأخرى .

7- هل هناك نشاطات تقوم بها مديرية المصالح الفلاحية لمرافقة للفلاحين؟

يتم تنشيط حصص في الإذاعة الهدف منها هو توعية،الإرشاد وتقديم النصائح التقنية للفلاحين.

8- هل يتم تعويض الفلاح في حالة تضرر حقله مثل: أمراض ،بكتيريا ،حشرات ضارة ...إلخ ؟

لابد لأي فلاح أن يؤمن علي منتوجاته لدى الصندوق الجهوي لتعاضد الفلاحي(CRMA)وهنا في حالة حدوث كوارث طبيعية الفيضانات،حرائق،برد... سيتم تعويضه ،وفي حالة إذا لم يكن مؤمن لدى هذا الصندوق فلن يتم تعويضه.

9-هل سياسة التخزين (مخطط سير بلاك)مطبقة من قبل مديرية المصالح الفلاحية لحماية منتوج الفلاحين عندما يكون فائض في الإنتاج ؟

نعم سياسة التخزين مطبقة في الولاية والهدف منه ضبط وتنظيم السوق في الحالات الحرجة ،وتم تبديل إسمه من مخطط إلي برنامج للإنخراط ومراقبة البطاطا الموجهة الإستهلاك.

10- ماهي المنتوجات التي يتم تخزينها؟

المنتوجات التي يتم تخزينها في ولاية عين الدفلى من قبل الفلاحين :

- منتوج البطاطا الموجهة للإستهلاك والموجهة للبذور.

- منتوج البصل ،الإيجاس ،التفاح[1].

[1]- ولاية عين الدفلى :مقابلة مع بلعيد سيد أحمد ، مهندس رئيسي في حماية النبتات ،أجهزة و آليات لمرافقة الفلاحين ، مديرية المصالح الفلاحية ، 19مارس2019 .

خلاصة وإستنتاجات الفصل الثاني:

تختلف العوامل الداعية لتحقيق التنمية المحلية من ولاية إلي أخري ،و ولاية عين الدفلى تتميز بخاصية قطاعها الفلاحي وذلك لوجود عدة محددات تنموية فلاحية تساعد على تحقيق تنمية محلية ومن بين العوامل نجد أنها تتمتع بمساحات واسعة صالحة للزراعة والفلاحة وتحقق بذلك إنتاج وفير للولاية ككل و الإقتصاد الوطني بوجه خاص وتتميز بخصوبة تربتها وطبيعة المناخ الذي يكون حار صيفاً وبارد شتاءاً ،كما تتمتع بالسدود ،الآبار،مناقب...إلخ وكل هذه العوامل تزيد من إنتاج الأراضي الموجودة في ولاية ،وتحقيق مستثمرات منها ما هو ملك الدولة وتابع للخواص إضافة إلي ذلك المزارع النموذجية ،ولا يمكن أن نهمل العامل البشري فهو أساس لتحريك القطاع الفلاحي وزيادة نسبة الإنتاج للولاية ،إضافة إلي هذا كله يجب أن تكون هناك عدة آليات وبرامج داعية لدعم الفلاحين واهتمام بهم وتشجيعهم وإعطاء الأهمية لهم ومساعدتهم في الحالات الطارئة والنادرة وإذا كانت هذه العوامل متواجدة ومتكاملة تؤدي هذه الأخير إلي تحقيق تنمية محلية فلاحية.

الفصل الثالث

جهود والي عين الدفلى في خدمة القطاع الفلاحي وأثارها

يمثل الوالي السلطة العليا في الولاية ، فهو وسيط للحكومة يقع بين الدولة والمواطن ، مما يترتب عليه الإزدواجية في إختصاصه ، فيمارس سلطته علي مستوي الولاية بصفته ممثل للدولة ،ذلك بتمثيل السلطة المركزية بمختلف الوزراء علي مستوي إقليم الولاية أمام الدولة ، فالمنصب الوالي من المناصب الجد حساسة في هرم وظائف الدولة كما أشرنا سابقاً ،و بالإعتباره الهيئة التنفيذية لتنفيذ القرارات ومشاريع الدولة علي مستوي الولاية وهذا من أجل تحقيق تنمية محلية للولاية،حيث نجد والي ولاية عين الدفلى لديه كل الصلاحيات ومهام في تنفيذ القرارات الخاصة بالفلاحة وتطبيق المشاريع في مختلف القطاعات ،وخاصة القطاع الفلاحي الذي يعتبر من بين القطاعات التي لديها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية للولاية لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلي المباحث التالية:

- المبحث الأول : من الناحية الإدارية البيروقراطية ؛
- المبحث الثاني : من الناحية المالية ؛
- المبحث الثالث : من الناحية التقنية؛
- المبحث الرابع : أثار جهود الوالي علي خدمة التنمية المحلية بعين الدفلى وتقييمها.

المبحث الأول: من الناحية الإدارية البيروقراطية

حسب ما جاء به عالم الإقتصاد الألماني ماكس فيبر حول تعريف البيروقراطية والتي تعني التسيير الحسن للإدارة ،لذلك هناك عدة إجراءات وتسهيلات تقوم بها الإدارة لتسيير شؤون و إنشغالات الفلاحين وشق الصعوبات أمامهم للقضاء علي البيروقراطية وحصول علي عدة إمتيازات.

سنتناول في المطلب الأول : أهم التسهيلات والإجراءات للحصول على بطاقة الفلاح والقروض البنكية وبالنسبة لإجراءات الحصول علي العقار الفلاحي سنتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الأول :تسهيل إجراءات الحصول على بطاقة الفلاح والقروض البنكية:

ما هي الإجراءات والجهود التي قام بها والي ولاية عين الدفلى من الناحية الإدارية للحصول علي بطاقة الفلاح و القرض البنكي؟

1- بطاقة الفلاح:

تمد بطاقة الفلاح من طرف الغرفة الفلاحية بعد تكوين ملف أساسه عقد ملكية أو عقد كراء للأرض وذالك للحصول على عدة إمتيازات من بينها :

- تسهل علي الفلاح الحصول علي البذور،أسمدة،أدوية...؛

- الإستفادة من الدعم المالي لبعض الشعب مثل منتوج الحليب ، الحبوب....؛

- الحصول علي القروض بدون فائدة و آلات ومعدات الفلاحة مثل جرارات زراعية،غرف تبريد ،مذابح،مركبات صناعية لتربية الدواجن....؛

- الحصول علي مخازن خصوصا في الصيف .بالإضافة إلى ذلك منح رخص لحفر الآبار والمناقب...إلخ[1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أعمر سعدي ، رئيس مصلحة الإحصائيات الفلاحية ، بطاقة الفلاح ، مديرية المصالح الفلاحية ، 20 مارس 2019 .

2-القروض البنكية الممنوحة للفلاحين:

للحصول على القروض البنكية يجب أن تكون للفلاح بطاقة الفلاحة حيث توجد هناك :

أ- قروض بنكية موسمية:ذات المدى القصير ،تكون مدتها سنة وتتجدد من سنة إلى أخرى،وهي قروض بنكية بدون فوائد (قرض الرفيق) يكون في المنتوجات مثل منتوج الحبوب،البطاطا،الدواجن....

ب- قرض التحدي (الإستثمار):ذات المدى المتوسط وتكون هذه القروض في المشاريع الكبرى مدتها خمسة سنوات فما فوق مثل : غرس أشجار مثمرة،بناء مخازن....،يتم دراسة الملفات من قبل مديرية المصالح الفلاحية وإذا تمت المصادقة عليهم يكون تمويلهم من قبل البنك الفلاحي والتنمية الريفية التي تقوم بالمتابعة هذه الملفات.[1]

المطلب الثاني:تسهيل إجراءات الحصول على العقار الفلاحي

بناءا على تعليمة وزارية مشتركة رقم 654 وكذا المنشور الوزاري الصادر في 18 جويلية 2018 يمكن طرح الأسئلة التالية:

1- ما هي الأراضي القابلة لتسوية حسب هذا المنشور والتعليمة ؟

2- علي مستوي الولاية كم عددها؟

3- ما هي الحالات التي تم تسويتها لحد الآن وشروط الإستجابة للملفات؟

4- ما هي الصعوبات الإدارية والتقنية للملفات ؟

الإجابة على الأسئلة المتداولة:

1- الأراضي القابلة لتسوية حسب المنشور والتعليمة هي تلك الممنوحة في إطار القانون 19/87 الممنوحة لفائدة المستثمرات الفلاحية الذين لم يخلوا بإلتزماتهم بمعنى الأراضي التابعة لأملاك الخاصة للدولة ، الأراضي الفائضة غير موزعة في إطار إعادة تقسيم وتوزيع المزارع الإشتراكية ويتم تسويتها في إطار القرار الوزاري رقم 1344 المؤرخ في

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أعمر سعدي ، رئيس مصلحة الإحصائيات الفلاحية ، قرض البنكي ، مديرية المصالح الفلاحية ، 24 مارس 2019 .

11 نوفمبر 2012 المعدل والمتمم بموجب القرار الوزاري رقم 849 المؤرخ في 11 نوفمبر 2015 وكذا المنشور الوزاري المشترك رقم 1809 المؤرخ في 05 ديسمبر 2017 كما يوجد هناك منشور وزاري المؤرخ في 18 جويلية 2018 وهو منشور وزاري رقم 750 الذي ينص على كيفية تطهير العقار الفلاحي .

تعليمة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012 تتضمن كيفية معالجة الملفات من طرف اللجان الولائية وتخص أساساً ملفات المستثمرين الذين قامو بشراء حقوق الإنتفاع بموجب عقود توثقية في إطار تعليمة وزارية رقم 07 مؤرخة في 15 جويلية 2012 ولم تكتمل إجراءات شهر تلك العقود أو الذين قامو بشراء حقوق الإنتفاع بموجب عقود عرفية في كلتى الحالتين يمكن للجان الولائية النظر في هذه الملفات وشروط الإستفادة مبنية كالأتي :

أ – إثبات المستغل الفعلي للأرض .

ب – عدم وجود منازعات قضائية بين الطرفين ، بعد ذالك تم إصدار تعليمة رقم 1808 المؤرخة في 05 ديسمبر 2017 وهي تكميلة لتعليمة رقم 654 .

2 – على مستوى الولاية يبلغ عددها 7973 عقد إمتياز تم إعداده من طرف مصالح أملاك الدولة بالتنسيق مع مديرية المصالح الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية [1].

3– الحلات التي تم تسويتها لحد الأن هي :

أ – حالة التنازل من حق الإنتفاع :

درسة اللجنة الولائية أكثر من 160 ملف قبلت منهم أكثر من 85 ملف .

ب – الملفات المتعلقة بمنح الأراضي الفلاحية لفائدة المجاهدين وذوي الحقوق :

40 ملف متعلق بالمجاهدين تم دراستهم من قبل اللجنة الولائية قررت عدم الفصل فيها لأن هذه الملفات ليست من إختصاصها وهذا لوجود أحكام قضائية .

[1]– ولاية عين الدفلى : مقابلة مع ياسين . و ، مدير الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ، العقار الفلاحي ، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ، 25 مارس 2019.

ج – الملفات المتعلقة بعدم التطابق مابين العقد الإداري ومخطط التحديد ورسم الحدود :

درسة اللجنة الولائية أكثر من 900 ملف فصلت في 700 ملف وبقية 200 تم إصدار عقد الإمتياز بالمساحة القديمة على أن تعدل لاحقاً .

د – حالة إبرام المستغلين الأصليين إتفاق مع الغير :

درسة اللجنة الولائية 37 ملف ولكن لم تفصل في هذه الملفات رغم وجود معاينة ميدانية من قبل المحضرين قضائيين .

هـ – حالة إكتساب عدة حصص :

درسة اللجنة الولائية 03 ملفات ولم تقبل هذه الملفات ولكن بقية هذه الأراضي تستغل من طرف صاحب الأرض .

و – فيما يخص المستفيدين في إطار القانون رقم 18/83 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية :

ولاية عين الدفلى غير معنية بها .

ن – المستفيدين في إطار الإستصلاح عن طريق الإمتياز :

أكثر من 274 ملف الموجودة على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الخاصة ب 17 محيط إستصلاح عن طريق عقد الإمتياز ولكن لم يتم الفصل فيها .

ي – فيما يخص إستغلال بدون سندات توجد 2945 هكتار من الأراضي الفلاحية منها 1881 هكتار هي فائض مزارع تابعة لقانون 10/03 وهو الذي يعالجها أما 1064 هكتار مسجلة بإسم الدولة كل هذه الأراضي مستغلة بدون وثائق ولم يتم دراستها من قبل اللجنة الولائية .

شروط الإستجابة للملفات هي :

الفلاحين إستوفوا الشروط القانونية وليس لديهم إخلال بالوجبات في إطار القانون 19/87 إستنادا لنص المادة 05 من القانون 10/03 تم إمضاء دفاتر الشروط من قبل الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

4 – الصعوبات الإدارية والتقنية للملفات العالقة هي :

– بعض الملفات تدرس من طرف القضاء .

– بعض الملفات مخالفة لشرط القطعة الواحدة .

– بعض الملفات ناقصة من حيث الوثائق و بدون سندات [1].

مدير الفلاحة يعمل على تنفيذ السياسة العامة الفلاحية للقطاع ولكن من جهة فإن تسوية الملفات المتعلقة بالقطاع على مستوى الولاية يكون بالتنسيق مع مصالح الولاية المختلفة منها مديرية أملاك الدولة فيما يتعلق في تسوية العقار الفلاحي ، ولكن أيضا مع السيد الوالي فيما يتعلق بسلطة الإقرار والتنفيذ في الواقع كتوزيع الأراضي الفلاخية لمستحقيها وطرد من يستغلها بغير وجه حق ...إلخ وهذا من خلال طلب تسخير القوة العمومية ومتابعة تنفيذ سياسة القطاع في الميدان ، أنظر إلى الملاحق (01)،(02)،(03).

المبحث الثاني : من الناحية المالية :

هناك عدة مشاريع و معدات فلاحية يتم تمويلها من قبل المصالح الفلاحية وعدة وكالات موجودة في ولاية عين الدفلى ، هدفها تشغيل الشباب والقضاء على البطالة إضافة إلى ذالك تقديم نشاطات للمرأة الريفية هذا من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المحلية ، لذالك سنتطرق في المطلب الأولى إلى تمويل المشاريع الفلاحية وفيما يخص التجهيزات الفلاحية نتناولها في المطلب الثاني .

المطلب الأول: تمويل المشاريع الفلاحية :

– ما هو الدعم المقدم للفلاحين من قبل مديرية المصالح الفلاحية ؟

– ما هو الدعم المقدم من طرف الوكالات؟

– ما هو الدعم المقدم للمرأة الريفية لإخراجها من عزلتها وممارستها لنشاط الفلاحي ؟

[1] – ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أحمد قدور ، تقني سامي في الفلاحة ، العقار الفلاحي ، مديرية المصالح الفلاحية ، 26 مارس 2019 .

1- الدعم المقدم من قبل مدرية المصالح الفلاحية :

أ-الدعم المقدم للفلاحين :

جدول رقم01: يمثل أهم المعدات والتجهيزات الفلاحية المقدمة إلى الفلاحين من سنة 2014 إلى سنة 2018:

السنة	النشاطات	عدد المستفيدين
2014	- المكننة (إقتناء الجرارات ولوازمها وآلات الحصد)، غرف التبريد، تربية الأبقار والنحل ، الأشجار المثمرة ، الأسمدة ، إقتصاد الماء	120
2015	- المكننة (إقتناء الجرارات ولوازمها وآلات الحصد)، غرف التبريد ، تربية الأبقار والنحل ، الأشجار المثمرة ، الأسمدة ،إقتصاد الماء	358
2016	- المكننة (إقتناء الجرارات ولوازمها وآلات الحصد)، الأسمدة ، إقتصاد الماء ، الأعلاف الخضراء	69
2017	- المكننة (إقتناء الجرارات ولوازمها وآلات الحصد)، الأسمدة ، إقتصاد الماء ، الأعلاف الخضراء	36
2018	- المكننة (إقتناء الجرارات ولوازمها وآلات الحصد)، الأسمدة ، إقتصاد الماء	108

المصدر : مكتب الدعم المالي، مديرية المصالح الفلاحية [1].

نلاحظ من خلال الجدول أن الدعم المقدم من قبل مديرية المصالح الفلاحية زاد من سنة 2014 إلى سنة 2015 بنسبة 238 مستفيد بينما تراجع بنسبة كبيرة خلال السنوات الأخيرة وهذا راجع للأوضاع المالية و الإقتصادية التي تمر بها البلاد .

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع صالح بلاق ، تقني في الفلاحة ، الدعم الفلاحي ، مديرية المصالح الفلاحية ، 02 أفريل 2019 .

ب– الدعم المقدم للمرأة الريفية :

جدول رقم 02: يمثل الدعم الفلاحي المقدم للمرأة الريفية من سنة 2014 إلى سنة 2018:

السنة	النشاطات	عدد المستفيدات
2014	– تربية النحل – عتاد الري (الرشاشات) – عتاد الحرث (الجرار ولوازمه)	10
2015	– حفر منقب مائي لري – عتاد الحرث (الجرار ولوازمه)	10
2017	– حفر منقب مائي لري – زراعة الأعلاف (الخرطام)	10
2018	– أشجار المثمرة (الزيتون ، المشمش ، اللوز ، التين ، البرقوق ، الخوخ)	15

المصدر : مكتب المرأة الريفية ، مديرية المصالح الفلاحية [1].

يمثل سكان الريف بولاية عين الدفلى أزيد من 50% من الكثافة السكانية الإجمالية ، وتعتبر 23 بلدية ريفية 100% ولإخراجها من عزلتها قامت مدرية المصالح الفلاحية بتقديم دعم فلاحي للمرأة الريفية وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن عدد المستفيدات كان أكبر خلال سنة 2018 عن السنوات الأخرى ، وهذا راجع لإهتمامها بهذا القطاع .

2–الدعم المقدم من الوكالات :

أ– الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة:

[1]– ولاية عين الفلى : مقابلة مع أمينة بن خدومة ، تقني في الفلاحة ، المرأة الريفية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 07 أفريل 2019 .

جدول رقم 01: يمثل عدد المستفيدين من الدعم :

السنة	النشاطات	عدد المستفيدين
2015	– آلات والمعدات الفلاحية	190
2016	– آلات والمعدات الفلاحية	149
2017	– آلات والمعدات الفلاحية	56
2018	– آلات والمعدات الفلاحية	42

المصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية : مدرية المصالح الفلاحية :

نلاحظ من خلال الجدول أن الدعم المقدم من قبل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة يتراجع من سنة إلى أخرى وهذا نظراً الأوضاع التي تمر بها البلاد من تقشف وأزمات مالية و اقتصادية وسوء التسيير بالإضافة إلى عزوف وميول الشباب إلى قطاعات أخرى بدل القطاع الفلاحي حيث أنه هذا الأخير يكون إحتمال خسارة أكثر من الربح ، إن شباب اليوم يتجه إلى الربح السريع .

ب – الدعم المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

جدول رقم 02: يمثل عدد المستفيدين من الدعم :

السنة	النشاطات	عدد المستفيدين
2015	– آلات والمعدات الفلاحية	43
2016	– آلات والمعدات الفلاحية	37
2017	– آلات والمعدات الفلاحية	23
2018	– آلات والمعدات الفلاحية	20

المصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية : مدرية المصالح الفلاحية [1]:

[1]– ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، الدعم المقدم لشباب ، مديرية المصالح الفلاحية ، 09 أفريل 2019 .

ما يمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول أن الدعم المقدم يتراجع من سنة إلى أخرى وهذا يعود إلى ميول الشباب إلى قطاعات أخرى والبحث عن الربح السريع .

المطلب الثاني : التجهيزات الفلاحية:

– ما هو عدد المخازن الموجودة على مستوى الولاية ؟

– ما هوا عدد المخازن التبريد في طور الإنجاز ؟

– ما هي كمية الأسمدة المستعملة من سنة 2014 إلى سنة 2018 ؟

– ما سبب الزيادة والنقص في كمية إستعمال الأسمدة ؟

– ما هو عدد الآلات الفلاحية الموجودة على مستوى الولاية من سنة 2014 إلى سنة 2018 و ما سبب الزيادة والنقص في هذه الآلات ؟

أ/ المخازن:

أ – 1: تطور عدد المخازن وقدرتها التخزينية من سنة 2014 الى 2018 .

جدول رقم 01: عدد المخازن من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

السنة	عدد المخازن	الحجم متر مكعب
2014	217	469300
2018	220	495194

المصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية [1].

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المخازن سنة 2014 قدر بـ:217 مخزن ، ذات قدرة تخزين تبلغ 469300 متر مكعب ، أما في سنة 2018 قدرت عدد المخازن في الولاية بـ: 220 مخزن بقدرة 495194 متر مكعب أي بزيادة 5٪ من حجم قدرة التخزين لغرف التبريد.

[1]– ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، مخازن التبريد ، مديرية مصالح الفلاحية ، 11 أفريل 2019 .

أ – 2 :مخازن التبريد في طور الإنجاز:

من خلال المعطيات والإحصائيات المستوردة من طرف مديرية المصالح الفلاحية هناك 27 مشروع لمخازن التبريد في طور الإنجاز موزعة على كامل تراب الولاية بقدرة تخزين 92138 متر مكعب .

ب : الأسمدة:

جدول رقم 02: تطور الأسمدة من سنة 2014 إلى سنة 2018:

السنة	الأسمدة
2014	468445
2015	776509.7
2016	664233
2017	583239
2018	665524

المصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية .

منحنى بياني يمثل تطور إستهلاك الأسمدة من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

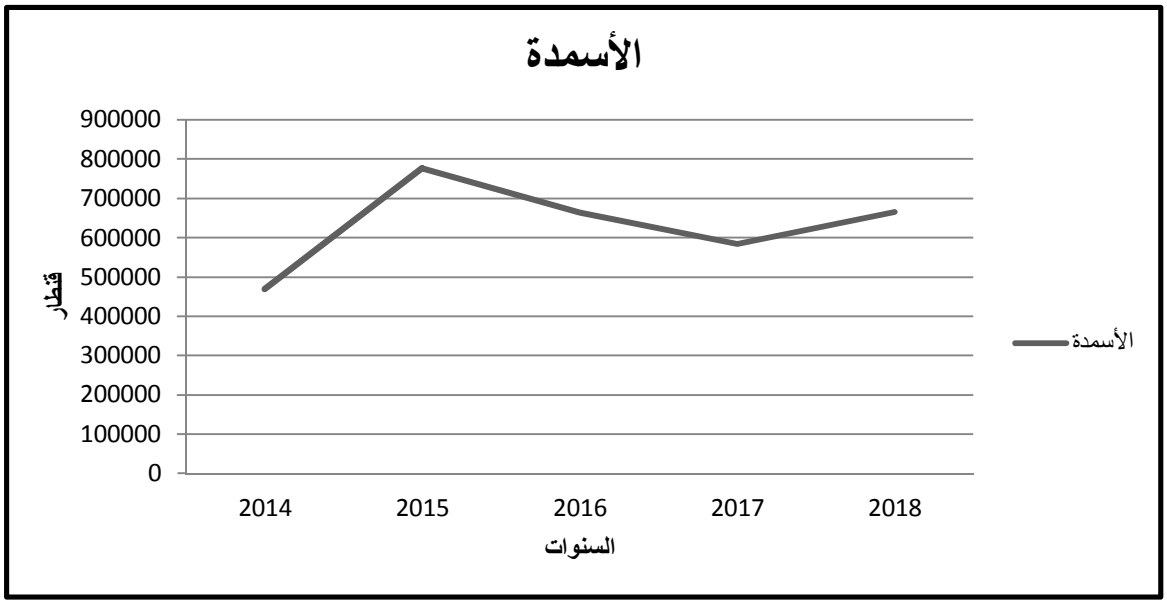

تختلف كمية الأسمدة من سنة إلى أخرى وهذا نظرا إلي كيفية إستعمالها من طرف الفلاحين في مختلف المنتوجات حيث تخضع هذه الأسمدة إلي المرافقة والمتابعة من طرف الدولة وهذا راجع إلي حساسية وخطورة هذه المواد ،فنلاحظ من خلال الجدول والمنحني تراجع كمية الإستعمال في السنوات الأخيرة لما مرت عليه البلاد من سياسة التقشف ،والأوضاع الإقتصادية والمالية[1].

ج : معدات وآلات الفلاحة:

جدول رقم 03: تطور آلات الفلاحة من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

المعدات / السنة	الجرارات	آلات الجمع	آلات التسميد	آلات الحصاد	آلات النقل	آلات الري
2014	3017	3044	7731	4809	12004	42650
2015	3293	9635	4025	2998	4647	45928
2016	3304	9905	4186	3219	4881	65460
2017	3293	9635	4025	2998	4647	45928
2018	3665	11569	2580	3306	4988	64660

المصدر : مكتب الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية[2] .

[1]– ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، الأسمدة ، مديرية المصالح الفلاحية ، 16 أفريل 2019 .

[2]– ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، المعدات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 18 أفريل 2019 .

1/ جرارات :

أعمدة بيانية تمثل عدد الجرارات سنة 2014 إلى سنة 2018 :

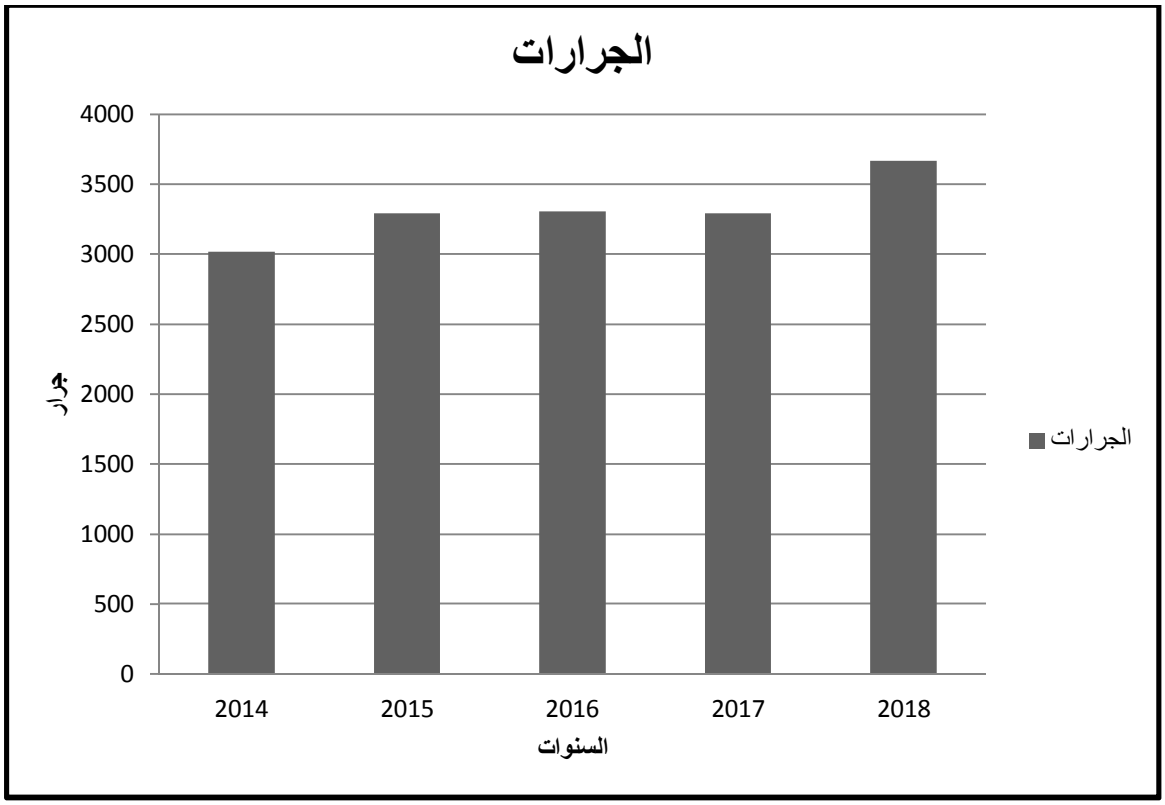

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول والأعمدة البينية أن هناك زيادة في عدد الجرارات من سنة 2014 إلى 2018 ، حيث قدرة سنة 2014 بـ 3017 جرار وتزايدت خلال سنة 2018 لتصبح 3665 جرار وهذا راجع لعدة أسباب من بينها :

- ضرورة هذه المعدات في المجال الفلاحي ؛

- الدعم المقدم من طرف الدولة ؛

- الفلاح يسعى لإكتساب هذه المعدات من أجل خدمة أرضه ، حتى أنه يقتنيها بمالها الخاص .

2/ آلات الجمع:

أعمدة بيانية تمثل عدد آلات الجمع من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

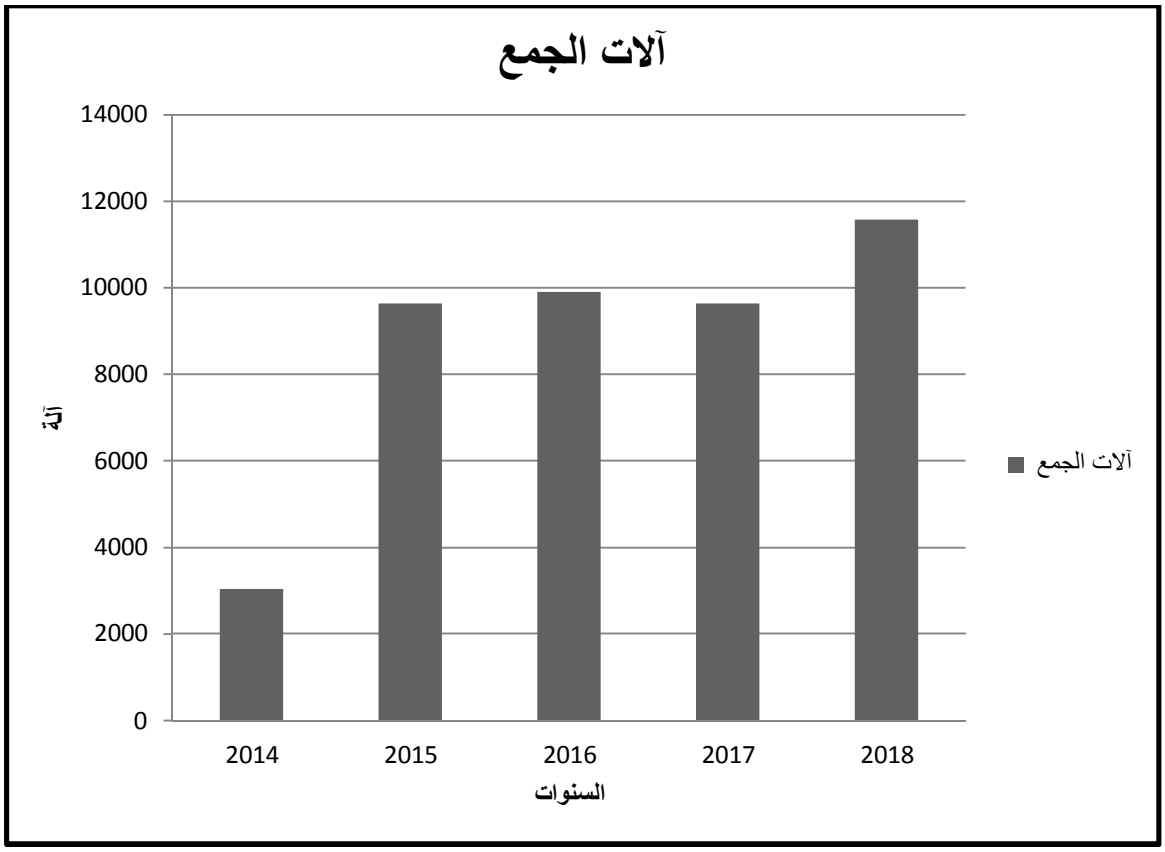

ما تشير إليه معطيات الجدول و الأعمدة البينية إلى الزيادة في آلات الجمع من سنة 2014 إلى سنة 2018 ، قدرت سنة 2014 بـ :3044 آلة خاصة بالجمع وفي سنة 2018 أصبحت 11569 آلة خاصة بالجمع وهذا يعود إلى عدة أسباب منها :

– ضرورة هذه المعدات و التجهيزات اللازمة في المجال الفلاحي ، حيث يتم إقتناؤها عن طريق الدعم الفلاحي المقدم من طرف الدولة أو بالمال الخاص من طرف الفلاحين[1] .

[1] – ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، المعدات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 21 أفريل 2019 .

3/ آلات التسميد:

أعمدة بيانية تمثل عدد آلات التسميد م سنة 2014 إلى سنة 2018 :

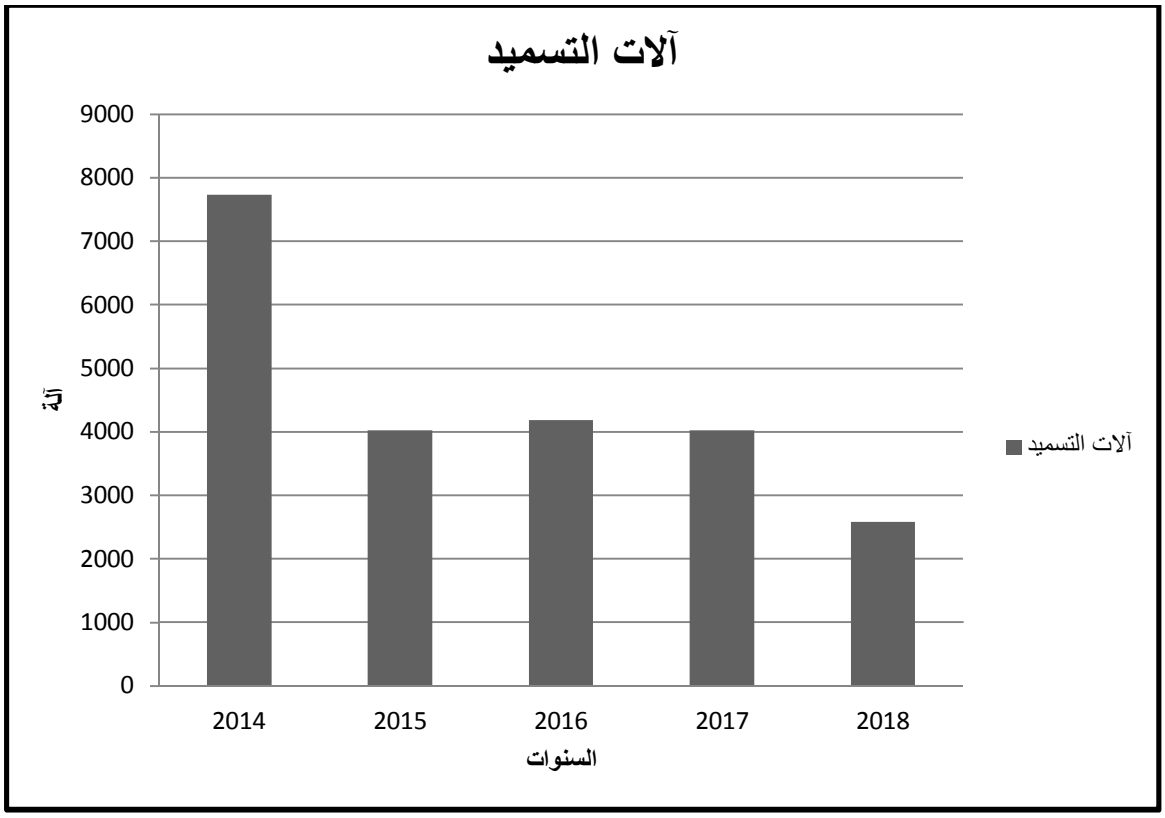

ميمكن ملاحظته من خلال الجدول والأعمدة البيانية أن الآلات المتعلقة بالتسميد كانت متزايدة في سنة 2014 وقدرت بـ 7731 آلة ثم تراجعت في السنوات الأخيرة حيث بلغة سنة 2018 2580 ألة ، وهذا التراجع يعود إلى عدة أسباب منها :

- راجع إلى سياسة التجميد المنتهجة من قبل الدولة ؛

- بعض هذه الآلات والمعدات دخلة في مرحلة عدم الصلاحية ؛

- بيع التجهيزات و الآلات من طرف الفلاحين .

4/ آلات الحصاد:

أعمدة بيانية تمثل عدد آلات الحصاد سنة 2014 إلى سنة 2018 :

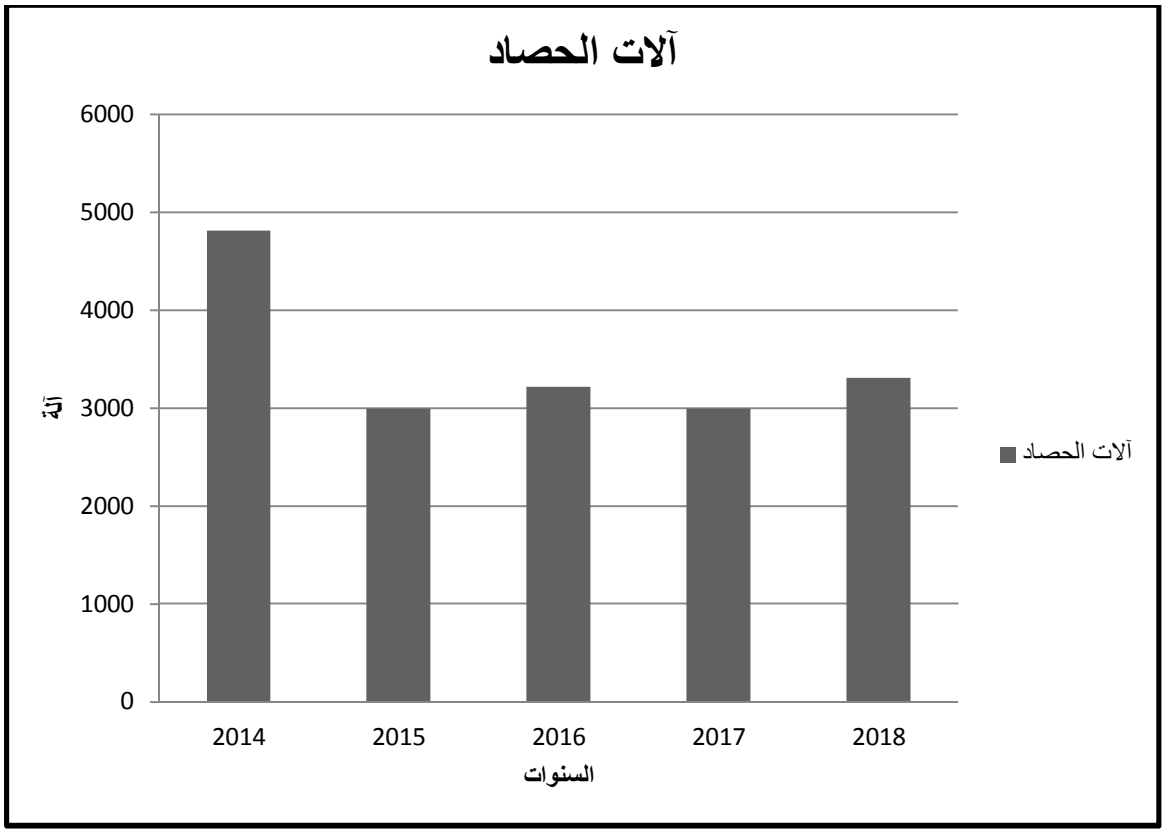

تشير معطيات الجدول والأعمدة البيانية إلى تطور عدد آلات الخاصة بالحصاد وما يمكن ملاحظته أن آلات الحصاد في تراجع مستمر حيث بلغت سنة 2014 4809 آلة ثم تراجعت سنة 2018 لتصبح 3306 آلة وهذا يرجع لعدة أسباب منها :

- بعض التجهيزات ومعدات الحصاد دخلة في مرحلة عدم الصلاحية أو عدم الخدمة ؛

- بيع هذه التجهيزات من طرف ممتلكيها [1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، المعدات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 23 أفريل 2019 .

5/ آلات النقل:

أعمدة بيانية تمثل عدد آلات النقل م سنة 2014 إلى سنة 2018 :

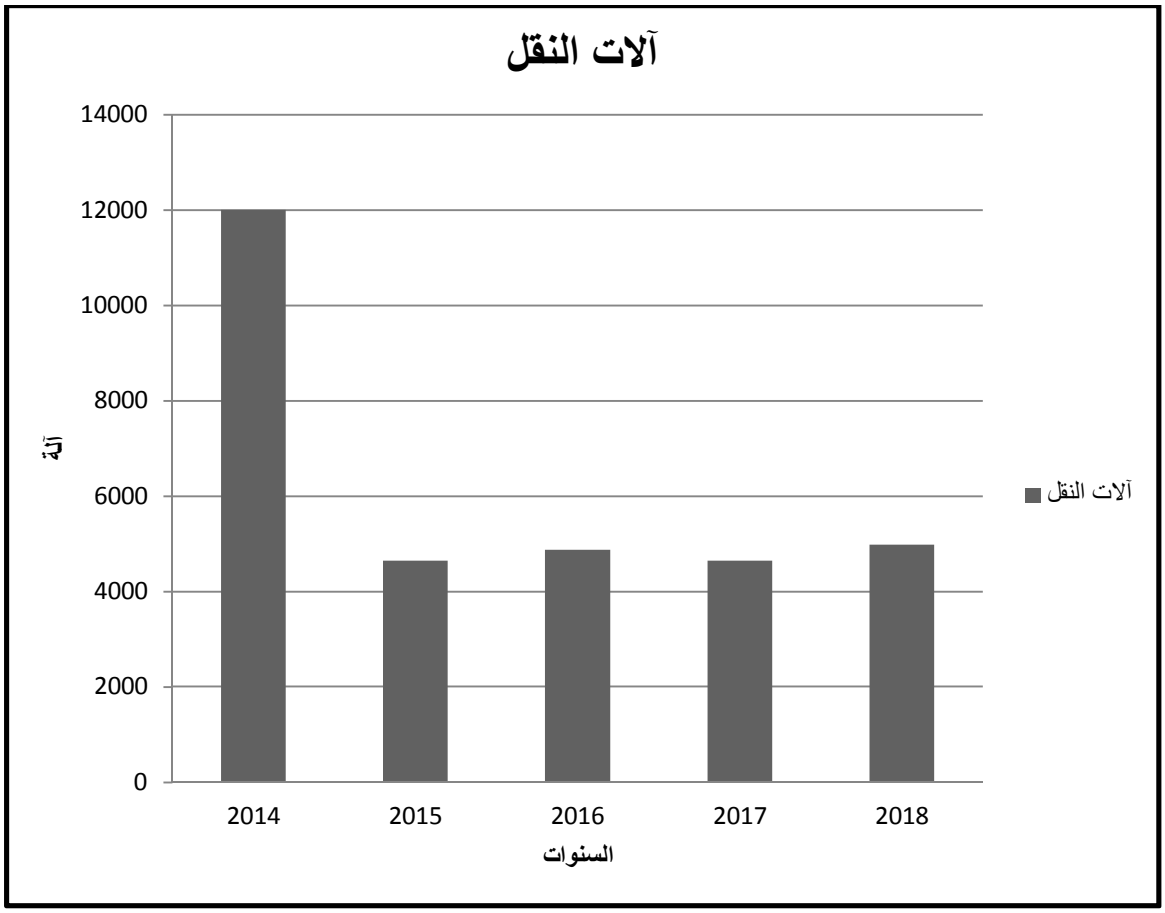

يتبين من خلال الأعمدة البيانية ومعطيات الجدول تراجع عدد الآلات الخاصة بالنقل حيث قدرت سنة 2014 بـ 12004 آلة ثم تراجعت لتصبح 4988 آلة في سنة 2018 ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها :

-سياسة التجميد التي إتخذتها الدولة نظراً لظروف التي مرت بها البلاد من سياسة التقشف .

6/ آلات الري:

أعمدة بيانية تمثل عدد آلات الري سنة 2014 إلى سنة 2018 :

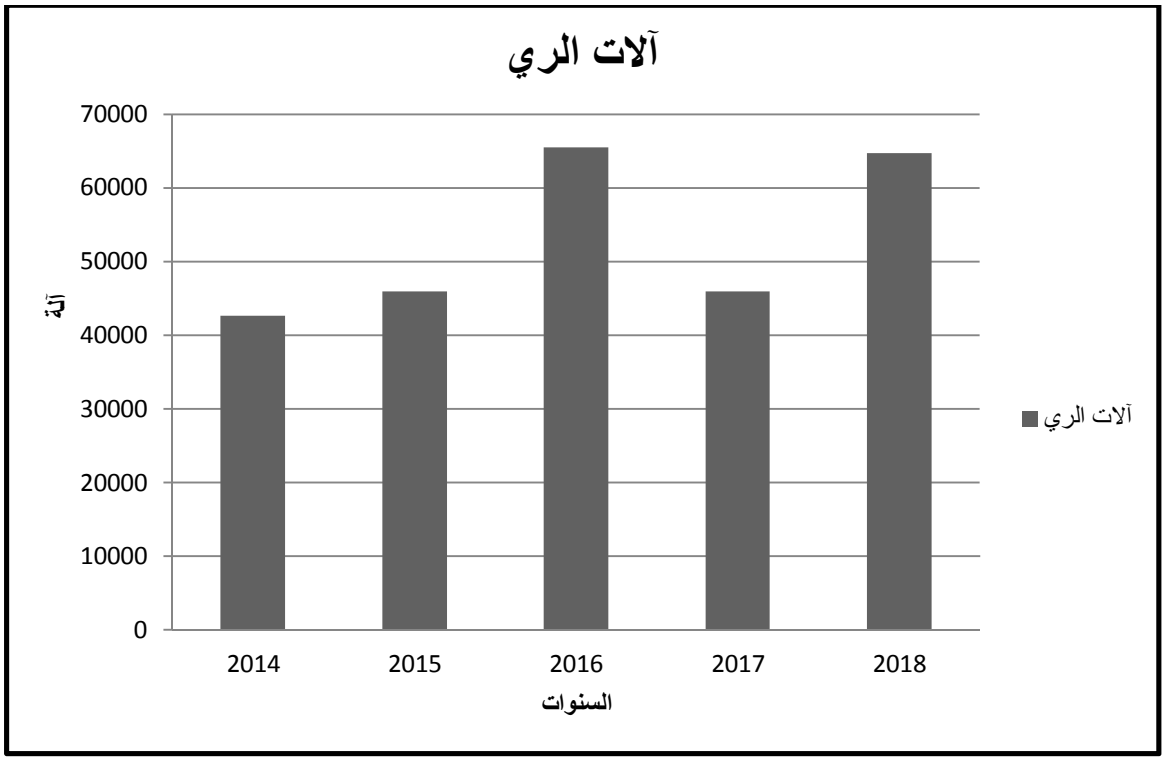

توضح معطيات الجدول والأعمدة البيانية زيادة عدد آلات الري من سنة 2014 إلى سنة 2018 حيث كانت 42650 آلة في سنة 2014 وتزايدت لتصبح 65460 آلة سنة 2016 ثم تراجعت سنة 2017 حيث قدرة بـ 45928 آلة وبعدها إرتفعت سنة 2018 لتصبح 64660 آلة وأهم الأسباب التي أدت إلى إرتفاع آلات الري هي :

– الدعم المقدم من طرف الدولة ، حيث أنها تعتبر من أهم المعدات المدعمة والتي لم يتم تجميد دعمها ، فهي من المعدات الضرورية في مجال القطاع الفلاحي ، في حالة إنخفاض المعدات السبب الرئيسي راجع إلى بعض الآلات التي كانت معطلة من الخدمة[1].

[1] – ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، المعدات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 25 أفريل 2019 .

المبحث الثالث :من الناحية التقنية:

لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية لابد من وجود عدة تقنيات توجهها مدرية المصالح الفلاحية للفلاحين من بينها المرافقة الميدانية و إعطاء مختلف النصائح و إرشادات لهم ،كما تقدم لهم التكوين في مختلف التخصصات الخاصة بالقطاع الفلاحي وكل مستلزماته ، لذالك سيتم تناول تكوين الموارد البشرية في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى المرافقة الميدانية للفلاحين .

المطلب الأول : تكوين الموارد البشرية :

- ما هي أهم التخصصات الموجودة على مستوى الولاية ؟

- ما هي الأسباب التي أدت إلى الزيادة و النقص في عدد المتكونين من سنة 2014 إلى سنة 2018 ؟

جدول يمثل تكوين الموارد البشرية من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

التخصصات	2014	2015	2016	2017	2018
دواجن	89	87	137	143	85
تربية الأغنام	95	123	126	132	375
تربية الأبقار	73	89	81	95	112
تربية المعز	38	58	43	61	73
فلاحة عامة	189	132	79	103	90
تربية النحل	74	114	131	150	292
حماية نباتية	101	88	163	145	109
صحة الحيوانية	41	59	70	71	89

المصدر: مكتب التكوين والإرشاد الفلاحي ، مدرية المصالح الفلاحية [1].

[1] – ولاية عين الدفلى : مقابلة مع عبد الوهاب رحماني ، مهندس في الفلاحة ، التخصصات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 28 أفريل 2019 .

الدواجن:

منحنى بياني يمثل تطور عدد المتكونين في تخصص تربية الدواجن من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

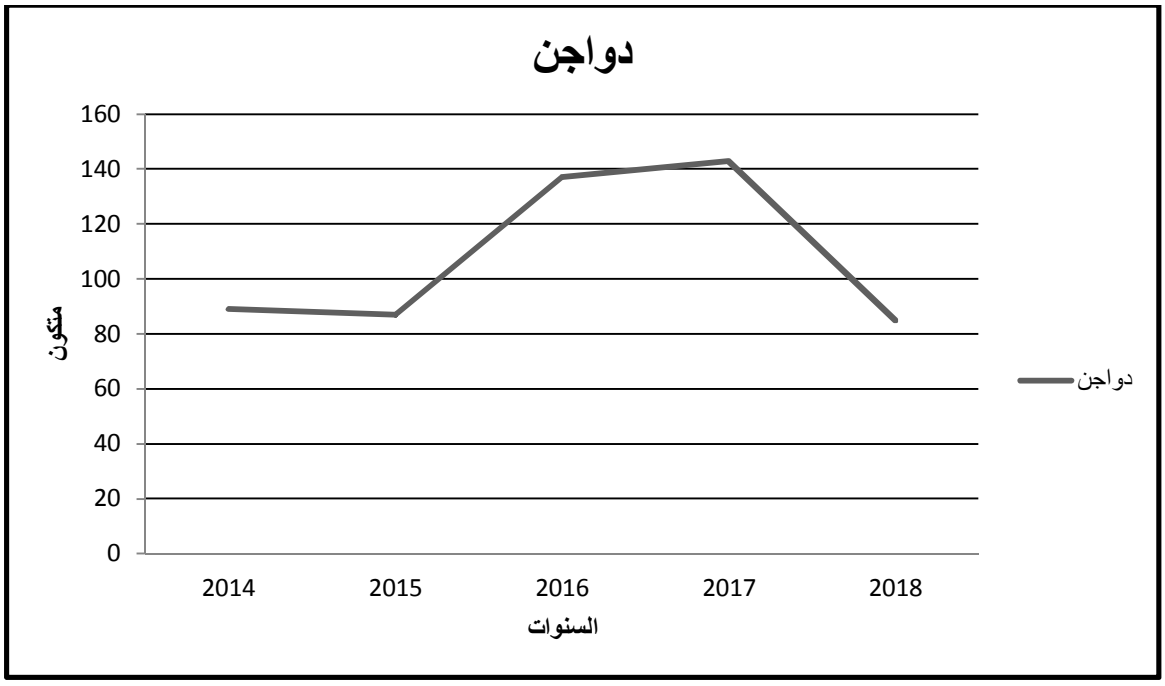

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والمنحنى البياني أن تخصص تربية الدواجن كان متزايد من سنة 2015إلى سنة 2017 ومن سنة 2017 إلى سنة 2018 ترجع حيث كان 143 متكون و أصبح 85 متكون وهذا راجع للأسباب التالية :

- حسب طلبات الفلاحين وبرامج الدعم ؛
- صعوبة تربية الدواجن بما فيها الخسارة أكثر من الربح ؛
- الأزمات الإقتصادية ؛
- تجميد الدعم من قبل مديرية المصالح الفلاحية ؛
- نقص الدعم من قبل الوكالات ؛
- سياسة التقشف ما أدى إلى نقص المشاريع .

تربية الأغنام:

منحنى بياني يمثل تطور عدد المتكونين في تخصص تربية الأغنام من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

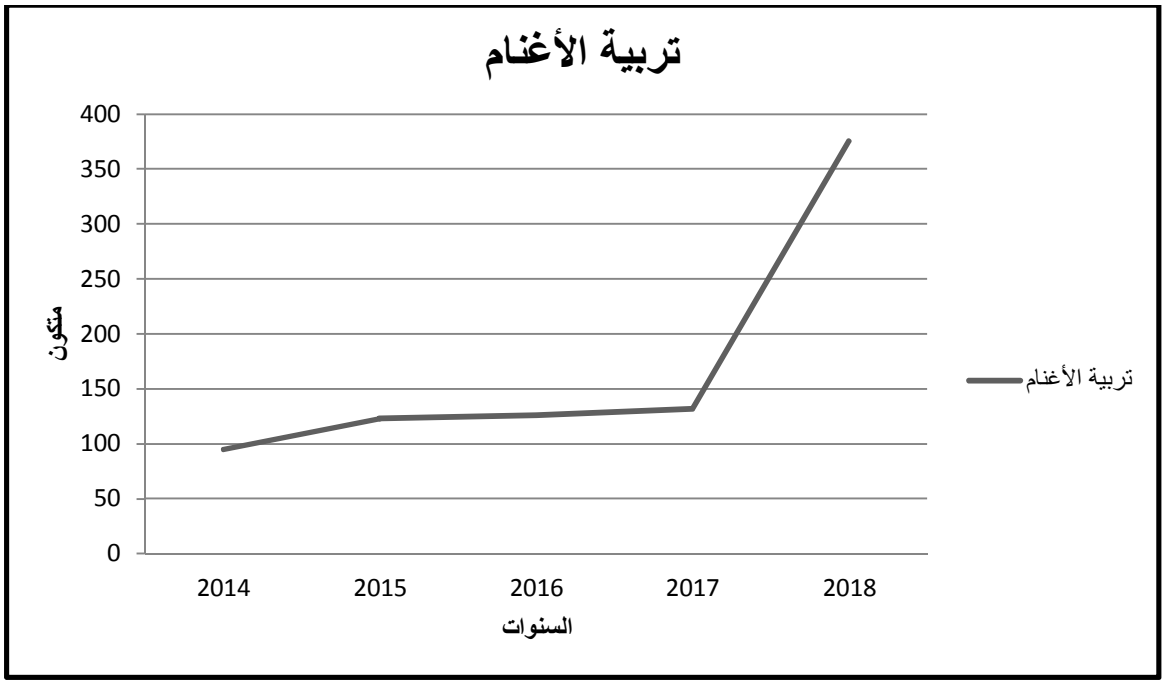

نلاحظ من خلال المنحنى البياني ومعطيات الجدول أن تخصص تربية الأغنام يزداد كل سنة حيث كان 95 متكون في سنة 2014 وأصبح 375 متكون في سنة 2018 وهذا راجع للأسباب التالية :

- زيادة عدد مراكز التكوين ؛
- زيادة الوعي لدى الفلاحين ؛
- برامج الدعم الفلاحي تتطلب شهادات تكوين ؛
- تطور وسائل الإتصال مع الفلاحين ؛
- بعض الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية تتطلب الحصول على تكوين للقضاء عليها[1].

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع عبد الوهاب رحماني ، مهندس في الفلاحة ، التخصصات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 09 ماي 2019 .

تربية الأبقار:

منحنى بياني يمثل تطور عدد المتكونين في تخصص تربية الأبقار من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

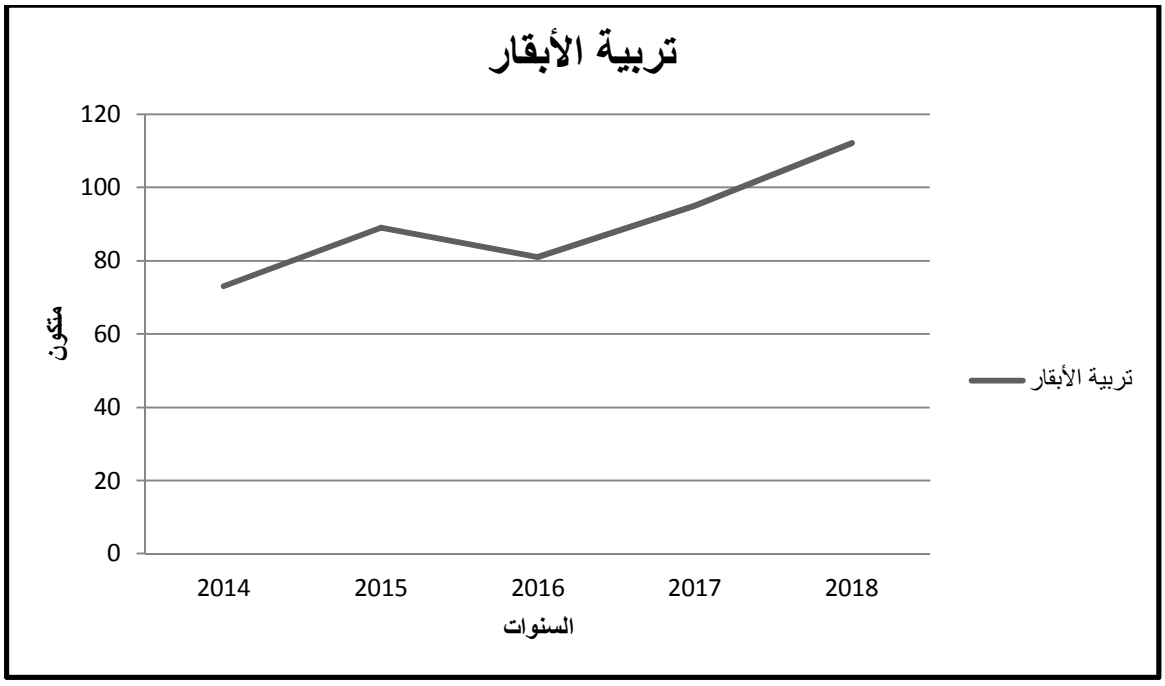

نلاحظ من خلال المنحنى البياني ومعطيات الجدول أن تخصص تربية الأبقار يزداد كل سنة حيث كان 73 متكون في سنة 2014 وأصبح 112 متكون في سنة 2018 وهذا راجع للأسباب التالية :

- زيادة عدد مراكز التكوين ؛
- زيادة الوعي لدى الفلاحين ؛
- برامج الدعم الفلاحي تتطلب شهادات تكوين ؛
- تطور وسائل الإتصال مع الفلاحين ؛
- بعض الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية تتطلب الحصول على تكوين للقضاء عليها .

تربية المعز:

منحنى بياني يمثل تطور عدد المتكونين في تخصص تربية المعز من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

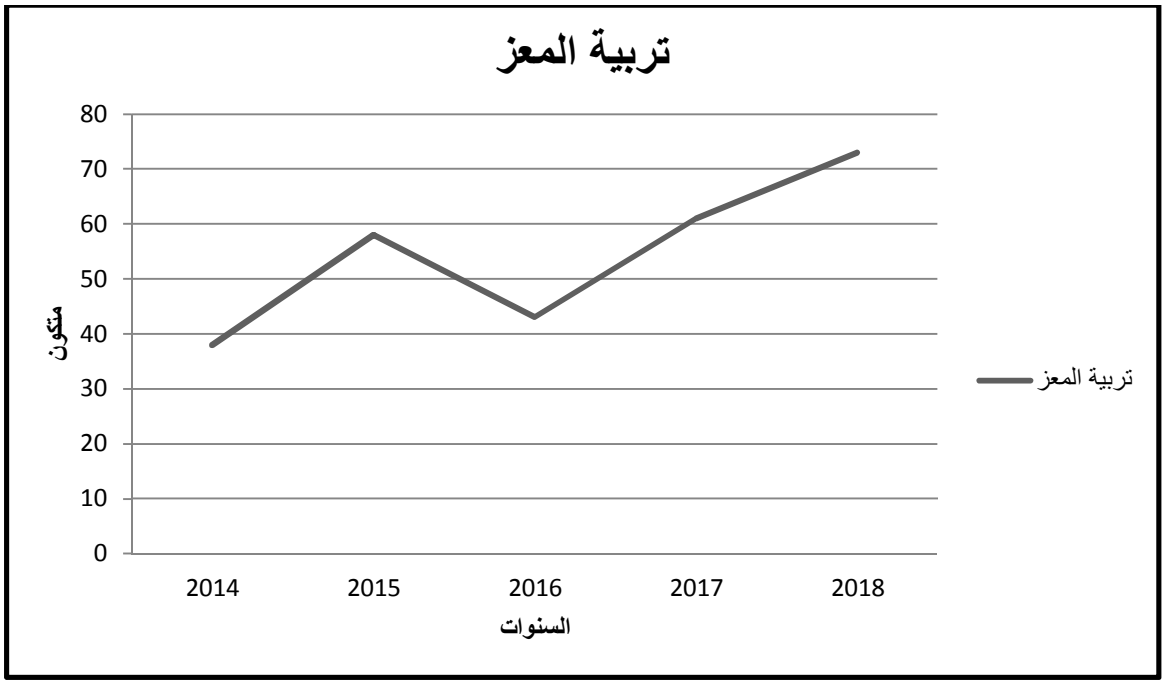

نلاحظ من خلال المنحنى البياني ومعطيات الجدول أن تخصص تربية المعز يزداد كل سنة حيث كان 38 متكون في سنة 2014 وأصبح 73 متكون في سنة 2018 وهذا راجع للأسباب التالية :

- زيادة عدد مراكز التكوين ؛
- زيادة الوعي لدى الفلاحين ؛
- برامج الدعم الفلاحي تتطلب شهادات تكوين ؛
- تطور وسائل الإتصال مع الفلاحين ؛
- بعض الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية تتطلب الحصول على تكوين للقضاء عليها[1] .

[1]- ولاية عين الدفلى: مقابلة مع عبد الوهاب رحماني ، مهندس في الفلاحة ، التخصصات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 12 ماي 2019 .

فلاحة عامة:

منحنى بياني يمثل تطور عدد المتكونين في تخصص فلاحة عامة من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

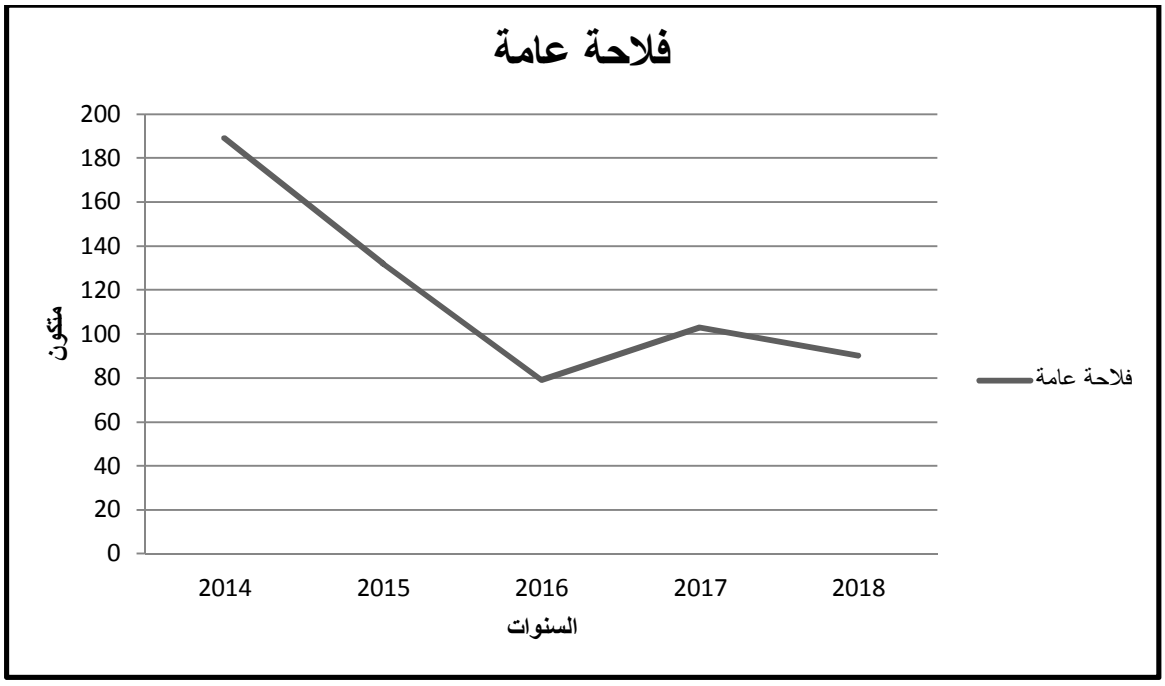

من خلال معطيات الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن تخصص فلاحة عامة كان متناقص بنسبة ملحوظة خلال الفترة مابين سنة 2014 إلى سنة 2016 ثم زاد بنسبة قليلة سنة 2017 وبعدها تراجع سنة 2018 وهذا راجع للأسباب التالية :

- الأزمات الإقتصادية ؛
- تجميد الدعم من قبل مديرية المصالح الفلاحية ؛
- نقص الدعم من قبل الوكالات ؛
- سياسة التقشف ما أدى إلى نقص المشاريع .

تربية النحل:

منحنى بياني يمثل تطور عدد المتكونين في تخصص تربية النحل من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

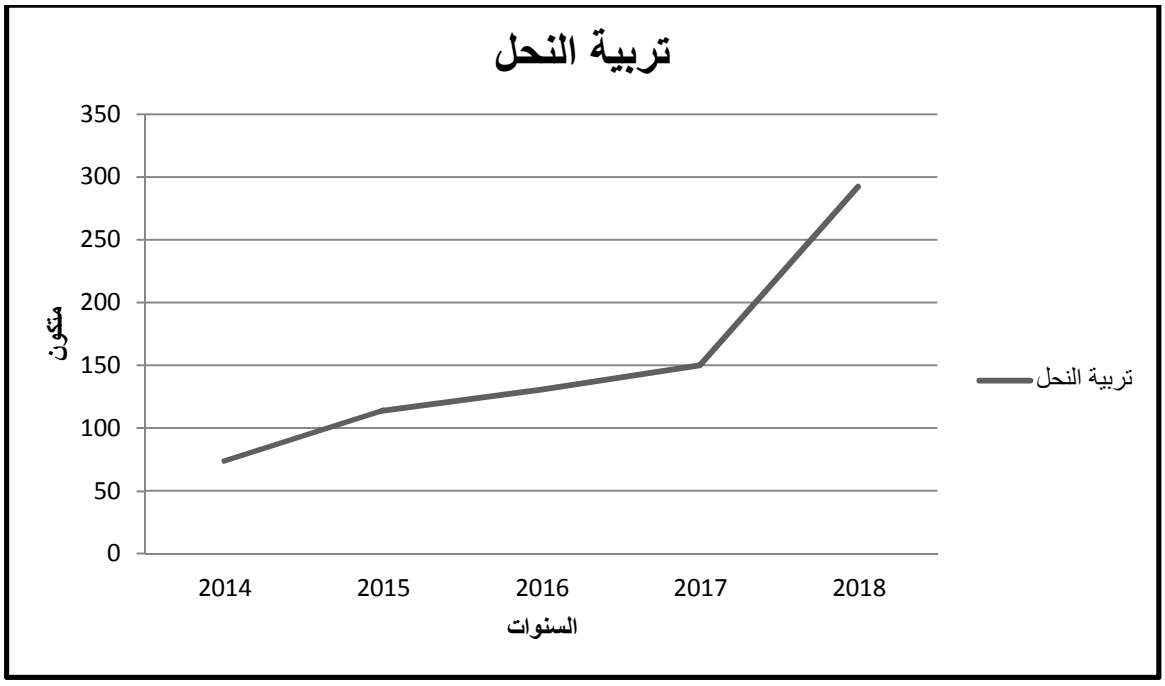

نلاحظ من خلال المنحنى البياني ومعطيات الجدول أن تخصص تربية النحل يزداد كل سنة حيث كان 74 متكون في سنة 2014 وأصبح 292 متكون في سنة 2018 وهذا راجع للأسباب التالية :

- زيادة عدد مراكز التكوين ؛
- زيادة الوعي لدى الفلاحين ؛
- برامج الدعم الفلاحي تتطلب شهادات تكوين ؛
- تطور وسائل الإتصال مع الفلاحين ؛
- بعض الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية تتطلب الحصول على تكوين للقضاء عليها[1] .

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع عبد الوهاب رحماني ، مهندس في الفلاحة ، التخصصات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 14 ماي 2019.

حماية نباتية:

منحنى بياني يمثل تطور عدد المتكونين في تخصص حماية نباتية من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

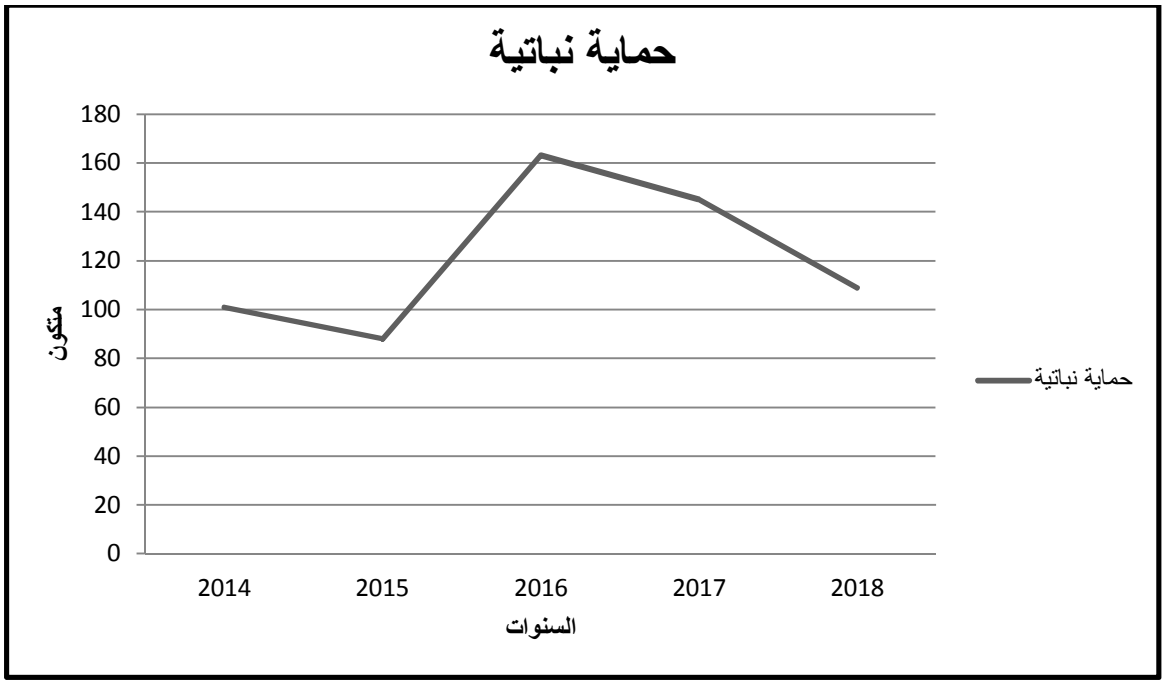

نلاحظ من خلال معطيات الجدول والمنحنى البياني أن تخصص الحماية النباتية كان في تذبذب حيث كان 101 متكون في سنة 2014 وتزايد ليصبح 163 متكون في سنة 2016 ثم تراجع خلال السنوات الأخيرة ليصبح 109 متكون سنة 2018 وهذا راجع للأسباب التالية :

- الأزمات الإقتصادية ؛
- تجميد الدعم من قبل مديرية المصالح الفلاحية ؛
- نقص الدعم من قبل الوكالات ؛
- سياسة التقشف ما أدى إلى نقص المشاريع .

صحة الحيوانية:

منحنى بياني يمثل تطور عدد المتكونين في تخصص صحة الحيوانية من سنة 2014 إلى سنة 2018 :

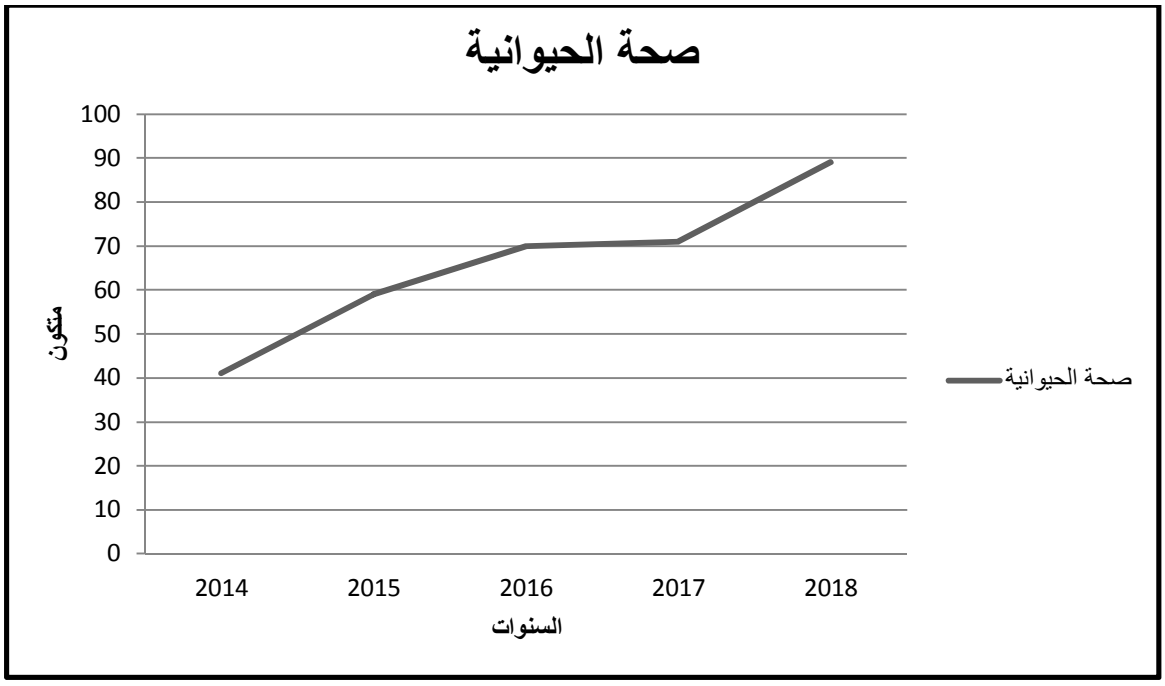

نلاحظ من خلال المنحنى البياني ومعطيات الجدول أن تخصص الصحة الحيوانية يزداد كل سنة حيث كان 41 متكون في سنة 2014 وأصبح 89 متكون في سنة 2018 وهذا راجع للأسباب التالية :

- زيادة عدد مراكز التكوين ؛
- زيادة الوعي لدى الفلاحين ؛
- برامج الدعم الفلاحي تتطلب شهادات تكوين ؛
- تطور وسائل الإتصال مع الفلاحين ؛
- بعض الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية تتطلب الحصول على تكوين للقضاء عليها[1] .

[1]- ولاية عين الدفلى: مقابلة مع عبد الوهاب رحماني ، مهندس في الفلاحة ، التخصصات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 16 ماي 2019 .

المطلب الثاني : هيئات الإرشاد الفلاحي :

1 – كم يوجد من مهندس فلاحي يرافق الفلاحين ؟

يوجد على مستوى كل بلدية مهندس فلاحي (تقني سامي) ، إضافة إلى ذالك طبيب بيطري ومندوب فلاحي .

2 – كم يوجد من قسم فرعي على مستوى الولاية ؟

يوجد 14 قسم فرعي فلاحي على مستوى الولاية ، إضافة إلى ذالك توجد 4 مصالح تقنية ومصلحة إدارية لحل المشاكل الفلاحية .

3 – ما هي أهم الإرشادات المقدمة فيما يخص الثروة الحيوانية و النباتية ؟

تقوم مديرية المصالح الفلاحية و تعاونية الحبوب و البقوليات الجافة وكل من المعاهد ، المعهد التقني للمحاصيل الكبر والمعهد التقني لمحاصيل الخضروات ، بتخصيص أيام تحسيسية ودورات تكوينية للفلاحين تكون بشكل دوري حسب المواسم والمستلزمات الفلاحية : فيما يخص الثروة الحيوانية (تهيئة الحقل أو مكان التربية ، الوسط المائي المتعلق بتربية الأسماك) ، تقوم مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية ومختلف الهيئات الفلاحية بتقديم أيام تحسيسية ودورات تكوينية للفلاحين لتقديم مختلف النصائح حول مكان التربية (إسطبل ، وسط مائي لتربية الأسماك ... إلخ) ، فيما يخص الثروة النباتية إذا كان هناك منتوج جديد تقوم مديرية المصالح الفلاحية بتقديم مختلف النصائح ومعلومات حول هذا المنتوج من حيث النوعية ومميزاته في مقاومة الأمراض والجفاف والتكيف مع المحيط الخارجي ،حيث تكون متابعة ميدانية لهذا المنتوج بدءاً من تهيئة الأرض وكمية المنتوج المناسبة للمساحة وتقديم مختلف النصائح فيما يخص طرق السقي وكيفية إستعمال الأسمدة والأدوية المناسبة وحتى طريقة جني المحصول وطرق تخزينه .

4 – أين تنظم الأيام التحسيسية للفلاحين والمربين؟

أيام تحسيسية مع شركات الأدوية وتكون هذه الأيام علي مستوي الأقسام الفرعية الفلاحية أو علي مستوي مقر مديرية المصالح الفلاحية ،حيث يقوم رؤساء الأقسام الفرعية الفلاحية بالإتصال بالفلاحين من أجل تعليمهم وتقديم النصائح لهم و إطلاعهم على البرامج الجديدة (برامج دعم في طور الإنجاز).

5 – ماهي أهم الإرشادات والنصائح المقدمة فيما يخص المكننة ؟

يقوم المهندسين الفلاحين بتعريف المكننة الجديدة وكيفية إستعمالها عن طريق القيام بمعارض لهذه المكننة والطرق الحديثة المستخدمة في الفلاحة مثل آلات الحصد ، آلات الغرس ، آلات النزع ...إلخ [1].

المبحث الرابع : أثار جهود الوالي على خدمة التنمية المحلية بعين الدفلى وتقييمها:

بإعتبار الوالي الهيئة التنفيذية على مستوى الولاية ؛ فهوا بذالك يمثل سلطة مركزية و بهذا لديه دور كبير في إحداث عملية التنمية المحلية من خلال القرارات التي يصدرها ، لمعرفة ذالك نتطرق إلى تناول أثار جهود الوالي في المطلب الأول وتقييم جهوده نتناوله في المطلب الثاني .

المطلب الأولى : أثار جهود الوالي :

لمعرفة جهود والي ولاية عين الدفلى نطرح التساؤلات التالية :

1- كيف أثرت جهود وسياسات الولاية في الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي بالولاية بأنواعه؟

2- ما إنعكاس هذه الجهود علي الرفع من عدد المستثمرات الفلاحية ومنه توفير مناصب شغل؟

3- بسبب هذه السياسات ما هي مساحة الأراضي الفلاحية التي تم إستصلاحها وتلك التي تم توزيعها مجددا في إطار عقود الإستثمار الفلاحي وما أثر ذلك علي التحصيل الضريبي المفروض علي النشاط الفلاحي ومن ثم دعم الخزينة العمومية ؟

4- هل تم بسبب زيادة المستثمرات شق طرقات جديدة وبناء مدارس ومرافق وشبكات كهرباء لفائدة عائلات الفلاحين للحد من النزوح الريفي؟

5- ما أثر سياسات الوالي وتوصياته في تسهيل إنجاز المشاريع و الإستفادة من القروض البنكية ؟

[1] – ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أسماء ناصري ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، المرافقة الميدانية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 19 ماي 2019 .

6- ما أثر هذه الجهود في زيادة الثروة الحيوانية و النباتية بالولاية ،وكذا بناء السدود و الآبار بهدف سقي الأراضي وخدمة الفلاحين ؟

الإجابة علي الأسئلة التي تم تداولها وطرحها :

1- أثرت جهود وسياسات الولاية في الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي بالولاية بأنواعه ذلك عن طريق مراقبة ومتابعة الوالي تطبيق عدة مخطط الوطني لتنمية الفلاحية و الريفية عن طريق دعم شعب فلاحية إستراتيجية تهدف إلي تحسين المردود والإنتاج المنتوجات الإستراتيجية أو ذات الإستهلاك الواسع مثل :الحبوب ، إنتاج الحليب ، البطاطا ، البصل...إلخ ، معناه أن الدولة سطرت دعم تأطير تقني ومالي وإداري وهذا من أجل حماية المنتوجات ، أما فيما يخص المناطق الجبلية سياسة الدولة تهدف إلي تحسين المستوى المعيشي في المناطق الريفية وإستقرارهم عن طريق تجسيد برامج ومشاريع جوارية من خلال تحسين مداخيل سكان الريف وإنشاء مناصب شغل مثل:

- عملية غرس الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف من بينها أشجار الزيتون ؛

- إنشاء نقاط المياه وأحواض مائية صغيرة ؛.

- تربية الحيوانات الصغيرة مثل: تربية النحل ، الأرانب ...إلخ؛

- تربية الأبقار والماعز.

بالنسبة للولاية دورها تطوير شبكة المنشآت الإجتماعية والإقتصادية مثل:فتح مدارس صغيرة ،شق الطرقات،السكن الريفي ، المستودعات الصحية...إلخ من أجل مقاومة النزوح الريفي .

أما بالنسبة لدور الوالي هو الإشراف علي البرامج المسطرة وبالنسبة للبرامج التي تكون صادرة من الحكومة أو السلطة المركزية فالوالي في هذه الحالة يراقب هذه البرامج لتجسيدها في الواقع .

2- إنعكاس إيجابي لهذه الجهود وإن تجسيد البرامج التنموية المختلفة منذ إنطلاق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية و الريفية سنة 2001 سمحت بالإنشاء مناصب شغل دائمة وموسمية مما يقلص من عملية النزوح الريفي وشجع عودة النازحين إلي مساكنهم الأولية (الأصلية)،كما سمحت هذه العمليات توسيع المساحات المسقية ، أما

بالنسبة المستثمرات الفلاحية إذ لم تكن الزيادة معتبرة في عدد المستثمرات لكن هذا المخطط مكن من رفع في رأس المال لهذه المستثمرات من أجل المعاملة مع البنوك وصفقات التجارية .

3- مساحة الأراضي التي تم إستصلاحها ،بالفضل تجسيد المخطط الوطني لتنمية الفلاحية و الريفية تم إستصلاح قرابة 12000 هكتار ،هناك 3500 هكتار من الأراضي الفائضة ملك للدولة يشتغل فيها قرابة 600 فلاح وتسع مصالح الولاية علي رأسها الوالي بالتسوية الوضعية القانونية وأثر هذا علي التحصيل الضريبي هو أنه لا يوجد هناك تأثير علي المداخيل الجبائية من طرف هذه المستثمرات حديثة النشأة وتعتمد مديرية الضرائب علي المداخيل التي يتوجب دعمها من طرف الفلاحين والمربين الكبار المتواجدين في السهول والذين يمارسون نشاط فلاحي بطريقة مكثفة وكبيرة علي مساحات واسعة ولديهم رؤوس الثروة الحيوانية كبيرة.

4- نعم تم بسبب زيادة المستثمرات الفلاحية شق الطرقات جديدة وبناء مدارس ومرافق وشبكات كهرباء لفائدة عائلات الفلاحين للحد من النزوح الريفي،حيث أن ولاية عين الدفلى تتواجد بها ثلاثة مرتفعات :

سلسلة جبال الونشريس إضافة إلي ذلك المرتفعات الجبلية مثل جبال دهرة ، زكار و فيها تكون الفلاحة معيشية حيث تكون التنمية المحلية في هذه المناطق عن طريق تطوير المنشآت القاعدية والإجتماعية والإقتصادية مثل شق الطرقات ، السكن الإجتماعي ، مدارس هذا كله يؤدي إلي تقليص النزوح الريفي وتحسين المستوى المعيشي إضافة إلى ذلك إنشاء مناصب شغل ،ويساهم قطاع الفلاحة والغابات مثل غرس أشجار مثمرة،تربية الحيوانات الصغيرة،سكن ريفي،المرأة الريفية وهذا كله يؤدي إلي تحسين المداخيل ، إستقرار سكان الريف أما بالنسبة لسهل شلف تكون فيه فلاحة مكثفة ومتنوعة هذا ما يؤدي إلي خلق مناصب شغل مع ضمان إنتاج فلاحي معتبر وإستراتيجي متنوع مداخيل لمصالح الضرائب[1]، أنظر الملحق رقم (04) .

5- يقوم الوالي بتسهيل كل ما يستلزمه تطوير القطاع الفلاحي كالتوفير مناطق صناعية ونشاطات مخصصة للمشاريع لتحويل المنتوجات والصناعة الغذائية،تسهيل عملية الحصول علي رخص البناء و الإعتمادات مما يمكن الحصول على قروض بنكية إضافة إلي ذلك تسهيل عملية الحصول علي رخص التنقيب المتعلقة بالماء وحققت

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أعمر سعدي ، رأيس مصلحة الإحصاءات الفلاحية ،دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 20 ماي 2019 .

ولاية عين الدفلى إنجاز فيما يتعلق بالمذابح حيث أنه توجد خمسة مذابح وأربعة مسالخ هذا فيما يتعلق باللحوم الحمراء أما البيضاء توجد مذبحتان و 21 مسلخ ، معاصر الزيتون توجد ثمانية معاصر.

6- إن المجهودات التي قامت بها الدولة عن طريق الدعم المالي والتقني سمح من زيادة في الإنتاج (المردود) الذي مر مثل:

- شعبة الحبوب من 10 قناطر في الهكتار إلي معدل 27 قنطار في الهكتار؛

- الحليب من 07 و 08 لترات في اليوم للبقرة الواحدة إلي 15 و 16 لترا يوميا للبقرة الواحدة ؛

- البطاطا من 250 قنطار في هكتار إلي 380 قنطار في الهكتار[1].

المطلب الثاني : تقييم هذه الجهود :

المجهودات التي قامت بها الحكومة كانت إيجابية نوع ما و إن للوالي دور كبير يتبين ذلك من خلال مراقبته ومتابعته للبرامج التي تكون مبرمجة وصادرة من الحكومة حيث سمحت هذه المجهودات بـ:

- تحسين المستوى المعيشي في المناطق الريفية والجبلية؛

- الزيادة في حجم الإنتاج وقيمته؛

- الزيادة الإيجابية لنمو الإقتصادي ؛

- إنشاء مؤسسات صغيرة متخصصة في الأشغال الريفية مثل : الخدمات ؛

- مساهمة المرأة الريفية في النشاط الفلاحي؛

- توفير المنتوجات الفلاحية علي مدار طول السنة وبالأسعار معقولة وفي متناول الجميع؛

[1]- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع أعمر سعدي ، رأيس مصلحة الإحصاءات الفلاحية ،دور الوالي في تحقيق التنمية المحلية ، مديرية المصالح الفلاحية ، 21 ماي 2019 .

– القطاع الفلاحي يؤدي إلي تحريك قطاعات أخرى وبالطريقة غير مباشرة مثل: التزويد بالموارد الأولية للقطاعات أخري؛

– توفير الإستقرار والأمن الريفي ؛

– الإهتمام بالإنشغالات الفلاحين وتقديم لهم مختلف التحفيزات الممنوحة للمستثمرين؛

– رفع المردود الإنتاجي في مختلف الشعب؛

– توسيع المساحات المسقية ؛

– وضع عدة برامج لسد النقص والضعف الذي كان موجود في تقنيات السقي؛

– تطهير العقار الفلاحي و الإسترجاع الأراضي للغرض الفلاحي ؛

– التقليل من ظاهرة البيروقراطية وتسهيل كل الإجراءات أمام الفلاحين؛

– خلق محيطات فلاحية وتوزيعها علي المستثمرين من أجل إعطاء ديناميكية جديدة عن طريق الشراكة في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية .

خلاصة وإستنتاجات الفصل الثالث:

تتدخل عدة أطراف وهيئات في عملية تحقيق التنمية المحلية وعملية إشراك المواطنين في هذه العملية،من بين هذه الأطراف نجد الفلاحين ،حيث يعتبر الفلاح الركيزة الأساسية في تحريك القطاع الفلاحي وممارسته،لتطوير آليات الفلاحة والإهتمام بالإنشغالات ومطالب الفلاحين لابد من وجود تسهيلات تقنية و الإدارية والمالية،حيث تمكن هذه الأخيرة من الحصول على العقار الفلاحي وبطاقة فلاح وعدة إمتيازات أخرى،بالإضافة إلي هذا هناك مرافقة ميدانية للمورد البشري ، وحتى يتحقق هذا كله لابد أن تكون هناك سلطة لها كل الصلاحيات والقرارات في مرافقة البرامج الفلاحية والفلاحين متمثلة في جهود والي ولاية عين الدفلى فهو له كل الصلاحيات في عملية تحقيق التنمية المحلية عن طريق القطاع الفلاحي وهذا الأخير له دور كبير في تحريك القطاعات الأخرى بطريقة غير مباشرة.

خاتمة

تعد السياسية الفلاحية من المواضيع الهامة حالياً حيث أظهرت دراستنا التي تناولت موضوع دور الوالي في ترقية السياسات الفلاحية بولاية عين الدفلى وأثره علي التنمية المحلية بأن الفلاحة تشمل مختلف القطاعات فهي بذلك مصدر رئيسي لتحقيق الإكتفاء الذاتي ،كون هذه الأخيرة لديها أهمية بالغة في تحقيق الإقتصاد الوطني ، فكل ولاية لديها جزء في تحقيق الإقتصاد سواء كان في الفلاحة أو في قطاعات أخرى لديها أثار تعود علي المنفعة العامة ،إن تحريك القطاع الفلاحي يعتمد علي عدة هيئات وهياكل إدارية لها دور فعال في تفعيل وتحريك هذا القطاع ، حيث أول سلطة علي مستوي الولاية هي سلطة الإقرار والتنفيذ من قبل الوالي فهو مصدر لتحقيق التنمية المحلية ونهوض بمختلف القطاعات ، لذلك تم تناول هذه الدراسة وطرح الإشكالية التالية هل يمكن الإعتماد على السياسات الفلاحية كمنظور أساسي لتحقيق التنمية المحلية في ولاية عين الدفلى ؟ تتمثل أهم النقاط التي خلصت إليها دراستنا فيما يلي :

- لطالما كانت الفلاحة من الركائز والعوامل الأساسية لنهوض بالإقتصاد الوطني وتطور الأمم ؛

- الفلاحة مركز قوة لكل دولة مهما كانت صفتها ؛

- القطاع الفلاحي لا يكفي لوحده لتحقيق التنمية المحلية بل لابد من تفعيل مختلف القطاعات؛

- تفعيل دور الجماعات المحلية خصوصا دور الوالي وإعطاء له سلطة اللامركزية والمركزية ؛

- تشجيع عملية الإستثمار في مجال القطاع الفلاحي للولاية؛

- يجب أن تكون هناك مرافقة للفلاح و الإهتمام به من خلال تقديم مختلف الإرشادات وتقديم التكوين لهم ؛

- تشجيع أهم الهياكل الموجودة في ولاية من خلال تسهيل عملية الحصول علي الدعم الفلاحي للفلاحين ؛

- مراقبة ومتابعة البرامج الفلاحية من قبل الوالي و الهيئات الإدارية.

أما فيما يخص إختبار صحة الفرضيات كانت النتائج كالتالي:

الفرضية الأول : أنفت الدراسة صحتها ،من حيث مساهمة أهلية اليد العاملة الفلاحية فإن البحث قد توصل إلي أن القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى لا يهتم ولا يعطي أهمية لليد العاملة الفلاحية.

الفرضية الثانية : أثبتت الدراسة صحتها ، بالإعتبار الوالي يعطي أهم القرارات الواردة من سلطة مركزية إلى الهيئات الإدارية الموجودة في الولاية ، لا يوجد أي تدخل للوالي إلا في الحالات الطارئة والنادرة.

الفرضية الثالثة : أنفت الدراسة صحتها ، من حيث مساهمة الإستغلال الأمثل للموارد فإن هناك إستغلالية ولكن في قطاعات أخرى وبالنسبة للقطاع الفلاحي قليلة لذلك يجب تفعيل مختلف البرامج .

الإقتراحات :

سمحت لنا هذه الدراسة بأن نصل إلي عد ة لإقتراحات وتوصيات التي يمكن الإعتماد عليها لتجاوز مختلف الصعوبات التي تواجه القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى وتعرقله وبالتالي تعرقل عملية تحقيق التنمية المحلية وبشكل تتمثل أهم الإقتراحات و التوصيات المتوصل إليها فيما يلي :

- المساهمة في توسيع المساحات المسقية بولاية كمنح رخص ؛

- توجيه إنشاء مؤسسات صغيرة عبر وكالات التشغيل لفائدة المرأة الريفية وخريجي الجامعات في مجال الفلاحي ؛

- تكريس خصوصية الطابع الفلاحي المحض لولاية عين الدفلى؛

- متابعة مدى تطبيق البرامج التنموية عبر الجهاز التنفيذي ؛

- السهر من قبل الوالي علي مدى توفير كل ما يستلزم النشاط الفلاحي وحاجاته ؛

- الإسراع في حل مشكلة العقار الفلاحي لفائدة الأراضي بدون وثائق و حتى يتمكن هؤلاء من تثمين إستغلال الأراضي ؛

- خلق مراكز التكوين من أجل زيادة الوعي لدى الفلاحين في مجال القطاع الفلاحي وتشجيع هيئات الإرشاد؛

- ترقية الإستثمار في مجال القطاع الفلاحي بتخصيص مناطق صناعية ونشاطات للصناعة الغذائية كالتحويل المنتوجات الفلاحية ؛

- تشجيع وتحفيز اليد العاملة خاص الشباب علي العمل في مجال القطاع الفلاحي؛

تفعيل عملية الإتصال بين الجماعات المحلية والفلاحين؛

- الإستعانة بالبحث العلمي والتطوير المعرفي للقضاء علي مشاكل التي تخص القطاع الفلاحي.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المصادر القانونية :

1- دساتير:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 1996،المؤرخ في 08 ديسمبر 1996 ،المتضمن التعديل الدستوري المعدل بموجب قانون رقم 02-03 والقانون رقم 08-19 ، **الجريدة الرسمية** ،رقم 76.

2- النصوص التشريعية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 83/11، جويلية 1983،المتعلق بالتأمينات الإجتماعية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد:1798.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الأمر رقم 06/03 جويلية 2006 ،يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية ، **الجريدة الرسمية** ، رقم 41 .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 11/10 جويلية 2011،يتضمن قانون البلدية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد:37.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،قانون رقم 12/07 فيفري 2012،يتضمن قانون الولاية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد:12 الصادر في 29 فيفير 2012.

3- النصوص التنظيمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 90/226 جويلية 1990،يتضمن تحديد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم ،**الجريدة الرسمية** ،العدد :33 الصادر بتاريخ 28 جويلية 1996 .

ثانياً : الكتب :

1- السيد طارق : **علم إجتماع التنمية** ، إسكندارية : مؤسسة شباب الجامعة لنشر والتوزيع ، 2007.

2- بوعلي سعيد ،شريفي نسرين ، عمارة مريم : **القانون الإداري** ، الجزائر : دار بلقيس لنشر والتوزيع ، الطبعة 02 ، 2016 .

3- بعلي محمد الصغير:**قانون الإدارة محلية الجزائرية** ، عنابة : دار العلوم لنشر والتوزيع ، 2004 .

4- جندلي عبد الناصر : **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية لنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2007.

5- وجيه محجوب : **البحث العلمي ومناهجه** ،عمان : دار المناهج لنشر والتوزيع ،2015.

6- زيتون وضاح : **المعجم السياسي** ، عمان : دار أسامة لنشر وتوزيع ، 2010.

7- حسان هشام : **منهجية البحث العلمي** ، القاهرة :عميد معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة لنشر وتوزيع ، الطبعة الثانية ،2017.

8- محيو أحمد : **محاضرات في المؤسسات الإدارية** ، (تر: عرب صاصيلا محمد) ،الجزائر : ديوان المطبوعات لنشر والتوزيع ، الطبعة 04 ، 2006 .

9- مقدم مبروك : **الإتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية لنشر والتوزيع ، 1993.

10- عطية منى ، خليل خزام :"**التنمية الإجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية**" ، د . م . ن : المكتب الجامعي الحديث لنشر والتوزيع ، الطبعة 01 ، 2012.

11- سلاطنية بلقاسم ، الجيلاني حسان : **أسس البحث العلمي** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية لنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2007.

12- عبد الحميد عبد المطرب : **تمويل المحلي والتنمية المحلية** ، إسكندارية : مؤسسة شباب الجامعة لنشر والتوزيع ، 2001.

13- عجة الجيلالي : **أزمة العقار الفلاحي و مقترحات تسويقها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة المالك العام** ، الجزائر : دار الخلدونية لنشر والتوزيع ،2005 .

14- عويدي عمار : **القانون الإداري** ، الجزائر : ديوان المطبوعات لنشر والتوزيع ، الطبعة 05 ، 2008 .

15- عشي علاء الدين : **مدخل القانون الإداري** ،الجزائر : دار الهدى لنشر وتوزيع ،الطبعة الأولى ، 2012 .

16- خليل حسين : **السياسات العامة في الدول النامية** ، بيروت : دار المنهل اللبناني لنشر وتوزيع ، الطبعة الأولى،2007.

ثالثاً : المجلات:

1- الغزالي عيسى محمد ، **"السياسات الزراعية"** ،مجلة سير التنمية (سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطاب العربية) ،عالمية،العدد21،سبتمبر 2007 ،السنة الثانية.

2- نزعي عز الدين ، هاشمي الطيب ،**"السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي "**،مجلة العلوم الإقتصادية ،العدد:33،المجلد:07،2013/07/9.

3- عبد اللاوي صبيحة ، **"الإرتقاء بالخدمة العمومية ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "** ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد : 11، البليدة ، ماي 2017.

4- عبد الشفيع عيسى محمد ، **" مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية "** ، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، العددان 43-44، 2007.

رابعاً : المذكرات والرسائل:

1- أبو سخيلة كمال جمال ، **" دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية الوضعي والإقتصادي ، داسة مقارنة و قياسية على الإقتصاد الفلسطيني 1996-2013"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاديات التنمية ، جامعة الإسلامية بغزة ،كلية التجارة ، قسم إقتصاديات التنمية ، 2015.

2- العلوي لالة الزهراء ، **"رئيس المجلس الشعبي البلدي "** ،لنيل شهادة ماجستير في إطار الدكتورة ، تخصص : الدولة والمؤسسات العمومية ، جامعة الجزائر 01 ،كلية الحقوق ، فرع تمنراست، 2016/2015.

3- بودانة شعباني كمال ، **" أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة "** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلم الإجتماع ، تخصص : تنظيم وعمل ، جامعة محمد خيضر بشرة ،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ، 2014/2013.

4- بن نملة صليحة ، " **مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في الحقوق والقانون العام ، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق ، فرع الإدارة والمالية 2013/2012.

5- بشير توفيق ، "**دراسة طريقة تصنيف وتسيير المساحات الخضراء ، لبلدية عين الدفلى**" ، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في المحيط والنظافة ، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بحجوط ولاية تيبازة ، 2017/2014.

6- جوادي إلياس ، **المركز القانوني للوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري** ، المركز الجامعي تمنراست ،2013/2012 .

7- ديهوم علي محمد ، "**المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية ، المؤتمرات الإقتصادية الأولى للإستثمار والتنمية في منطقة الخمس**"، جامعة الإسكندرية ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،25-27ديسمبر2017.

8- وحيد مراد ، حجازي عرفة ،"**تأثير الحماس على التنمية السياسية في قطاع غزة من خلال جمعها بين السلطة والمفاوضة (2005/2014)**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة النجاح الوطني -فلسطين- ،كلية الدراسات العليا ، 2015.

9- زاوي بومدين ، "**التموين البنكي والدعم والتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)** " ،مذكرة لنيل شهادة الدكتورة ، جامعة إسطمبول ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية ، علوم التسيير ،2016/2015.

10- حوة فريحة ،"**توزيع الإختصاص في مجال الضبط الإداري على مستوى المحلي في الجزائر** " ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إطار مدرسة دكتورة ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 01 ،مدرسة الدكتورة الدولة والمؤسسات ، فرع جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2015/2014 .

11- حليوني أسعد سمير أسعد ،"**المدرسة التجديدية في الفكر الإسلامي وأثرها على التنمية السياسية المشتركة السياسة للمرأة نموذجاً** " ، رسالة مقدمة للإستكمال الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية جامعة النجاح الوطني ، كلية الدراسات العليا ، نابلس ، فلسطين ، 2012.

12-حمزة عبد القادر ، " **ترشيد السياسة العامة لتشغيل في الجزائر** " ، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم التنظيمات السياسية والإدارية ، تخصص الدراسات السياسية المقارنة الشعبية الجزائر 03 ، 2014/2013.

13-محمد لمين نور ،"**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة–ولاية تيارت**" ،شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتور، تخصص:تسير الملية العامة ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان،كية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة 2014/2013.

14-سلامة عبد المجيد ،"**تمثيل الدولة على مستوى الإدارة المحلية** " ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الإدارة المحلية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2013/2012.

15-سلطانة كتفي ، "**تطبيق المخطط الوطي للتنمية الفلاحية (2000–2005)** " ، في ولاية قسنطينة تقييم والنتائج ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية ، قسم التهيئة العمرانية 2006/2005.

16-عبد الهادي بلفتحي ، " **المركز القانوني للوالي "في النظام الإداري الجزائري"** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ،جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق ، فرع المؤسسات السياسية والإدارية ، 2011/2010.

17-عبد اللاوي عبد السلام ، "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر ، دراسة ميدانية لولاية المسيلة و برج بوعريرج** " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : إدارة المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تاريخ المناقشة : الإثنين 2010/01/09،2011/2012.

18-عليواشي أمين عبد القادر ، "**أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني** " ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، فرع نقود ومالية ،2007/2006.

19-صاحب يونس ،"**السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة : مواد غذائية أساسية 2000–2014**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة ،

جامعة مولود معمري بتيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مدرسة الدكتورة في القانون والعلو السياسية ، 2015/2014.

20- شريح بن عثمان ،"**دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية**"،مذكرة نيل شهادة ماجستير في القانون العام ، جامعة أبي بكر قايد ، تلمسان ، كلية حقوق وعلوم سياسية ، 2011/2010.

21- خزار بلال ، "**السياسة الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تنمية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، 2013/2012 .

22- خنفري خيضر ، " **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق** " ،أطروحة لنيل درجة الدكتورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 03، كلية العلو الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، فرع : التحليل الإقتصادي 2011/2010.

23- خسمون محمد ، " **مشاركة المجلس البلدي في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة** " ،مذكرة لنيل شهادة دكتورة علوم ، تخصص ،علم إجتماع التنمية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم علم الإجتماع ، 2011/2010.

خامساً : المقابلات الميدانية :

1- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع بلاق صالح ، تقني في الفلاحة ، مديرية المصالح الفلاحية .

2- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع بن خدومة أمينة ، تقني في الفلاحة ، مديرية المصالح الفلاحية .

3- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع و. ياسين ، مدير الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

4- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع حسني بلقاسم ، رئيس مكتب ، مداني زوليخة ، مهندس دولة على مستوى مصلحة الري الفلاحي لولاية عين الدفلى ، مديرية الموارد المائية.

5- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع ناصري أسماء ، مهندس دولة في التخطيط والإحصاء ، مديرية المصالح الفلاحية .

6- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع سيد أحمد بلعيد ، مهندس رئيسي في حماية النبتات ، مديرية المصالح الفلاحية.

7- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع سعدي أعمر ، رئيس مصلحة الإحصائيات الفلاحية ، مديرية المصالح الفلاحية .

8- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع صلطاني عبد القادر ، مراقب جوي ، الديوان الوطني للأرصاد الجوية مصلحة عين الدفلى .

9- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع قدور أحمد ، تقني سامي في الفلاحة ، مديرية المصالح الفلاحية .

10- ولاية عين الدفلى : مقابلة مع رحماني عبد الوهاب ، مهندس في الفلاحة ، مديرية المصالح الفلاحية .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) :

تعليمة رقم 654 المتعلقة بمعالجة ملفات تحويل حق الإنتفاع إلى حق إمتياز من طرف اللجان الولائية الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 2012.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية
و الجماعات المحلية

وزارة المالية

11 SEP. 2012

رقم: 654 /أ.و.

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

تعليمة وزارية مشتركة

الموضوع: معالجة ملفات تحويل حق الإنتفاع إلى حق إمتياز من طرف اللجان الولائية.

المرجع: المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2010 الذي يحدد كيفيات تطبيق حق الإمتياز لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

لقد نص المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2010 الذي يحدد كيفيات تطبيق حق الإمتياز لإستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، الصادر تطبيقا للقانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010، في مادته 6 على تشكيل لجنة ولائية يترأسها السيد الوالي من أجل معالجة الملفات التي تتطلب دراستها معلومات تكميلية أو تستحق تحققا من الوثائق أو من الوقائع المصرح بها.

في هذا الإطار، يتساءل بعض الولاة حول طريقة المعالجة وكيفية ضمان التكفل بالملفات التي تمثل وضعيات خاصة أو تكون موضوع نزاع.

في هذا السياق، ومن أجل وضع نظام موحد للتكفل بتلك الملفات، فقد تمّ تنصيب فوج عمل وزاري مشترك ضمّ إطارات من وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و وزارة العدل و وزارة المالية و وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

وبعد الدراسة وفقا للتشريع والتنظيم الجاري العمل بهما، وإنطلاقا من الإحصاء الذي قامت به المديريات الولائية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية للحالات التي واجهتها ميدانيا، فقد توصل فوج العمل الوزاري المشترك إلى النتائج التالية التي يجب العمل على تطبيقها لتحقيق هدفين :

- من جهة، تطهير نهائيا الوضعيات التي تلحق ضررا بالإستغلال العقلاني للأراضي وبالأملاك العقارية بصفة عامة ؛
- و من جهة أخرى، ضمان أمن عقاري مستديم لمستغلي الأراضي الفلاحية.

1 – التنازل عن حق الانتفاع :

من بين الملفات المطروحة على اللجان الولائية، تتواجد تلك المتعلقة بالمستثمرين الأصليين الذين قاموا بالتنازل عن حقهم في الإنتفاع :

- إمّا بواسطة عقد موثق معد في إطار التعليمة الوزارية المشتركة رقم 07 المؤرخة في 15 يوليو 2002، لكن غير مشهر بالمحافظة العقارية.
- و إمّا بعقد عرفي.

يجب تسوية الملفات المغنية بتكريس حق المكتسب بشرط **إستيفاء هذا الأخير للشروط المحددة بواسطة القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر سنة 1987 و القانون رقم 10 – 03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010 و إستغلاله الفعلي للأرض**؛ في هذا الإطار، يجب إلغاء العقد الإداري الخاص بالمستثمر المتنازل.

في الحالة التي يكون فيها الأشخاص المعنيين قد قاموا برفع دعاوى قضائية أمام العدالة سواء تمّ النطق بالحكم أم لا، فإن معالجة هذه الملفات ستتابع على مستوى الجهات القضائية المختصة.

2 – الحالات المتعلقة بالإخلال بالواجبات من طرف مستغلي الأراض التي شيدت عليها مباني غير شرعية :

إن معالجة هذا النوع من الحالات تتم تبعا لوجود علاقة تربط المبنى المعني مع المستثمرة الفلاحية أو إنتفائها.

- **مباني صالحة للمستثمرة** : تتم التسوية، بعد التأكد ميدانيا من أن المباني لا تضر بإستمرارية نشاط المستثمرة.

- **مباني لا علاقة لها بالمستثمرة الفلاحية مشيدة من طرف المستفيد أو المستفيدين:** إسقاط حق المخالف أو المخالفين و متابعتهم قضائيا.

- **مباني مشيدة من طرف الغير (أجانب عن المستثمرة)** : إذا ثبت تواطؤ المستثمر أو المستثمرين، ينبغي إسقاط حق هؤلاء مع متابعاتهم قضائيا بسبب تحويل الطابع الفلاحي.

3 – بالنسبة للملفات التي تدخل في إطار تنفيذ التعليمة الوزارية رقم 838 المؤرخة في 24 أكتوبر 1996 المتعلقة بمنح الأراضي الفلاحية لفائدة المجاهدين و ذوي الحقوق :

فقد تم إحصاء وضعيتين، و يتعلق الأمر :

- بوضعية عدم توفر لدى الأشخاص المعنيين قرارات إستفادة لكن وردت أسمائهم في محاضر إجتماع اللجان الولائية؛ في هذه الحالة يجب تكريس حق المستثمر بشرط **إستيفاء هذا الأخير للشروط المحددة في القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر سنة 1987 و القانون رقم 10 – 03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010 و إستغلاله الفعلي للأرض.**

- وضعية توفر لدى الأشخاص المعنيين قرارات إستفادة لكن لا يستغلون أي أرض؛ في هذه الحالة، يجب رفض ملف المعني.

4 – الملفات المتعلقة بعدم التطابق ما بين العقد الإداري و مخطط تحديد و رسم الحدود (الفارق في المساحة يفوق 20/1):

يتعلق الأمر بتكريس حق المستثمر و القيام بعد ذلك بتحيين مخططات تحديد و رسم الحدود الخاصة بالمستثمرات من طرف مصالح مسح الأراضي.

ومن أجل مواصلة إعداد عقود الإمتياز وإنهاء عملية تحويل حق الإنتفاع إلى حق إمتياز، التي وضع لها القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010 آجالا محددة، وبالتالي تفادي وضعيات نزاع جديدة، ندعو السيدة والسادة الولاة إلى القيام بإجراء دراسة سريعة للملفات المعنية من طرف اللجان الولائية و إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية في هذا المجال.

حرر بالجزائر في : 11 سبتمبر 2012

وزير المالية

وزير الداخلية
و الجماعات المحلية

وزير الفلاحة و التنمية الريفية

للإعلام، إلى :
- السيد الوزير الأول
- السيد وزير العدل، حافظ الأختام

الملحق رقم (02):

تعليمة رقم 1808 المتعلقة بمعالجة ملفات تحويل حق الإنتفاع الدائم إلى حق الإمتياز من طرف اللجان الولائية ، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 2017.

الجمهورية الجزائـرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية
و التهيئة العمرانية

وزارة المالية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

05 ديسمبر 2017

رقم: 1808 /أ.و.

تعليمة وزارية مشتركة

السيدات والسادة الولاة

الموضوع: معالجة ملفات تحويل حق الإنتفاع الدائم إلى حق الإمتياز من طرف اللجان الولائية .

المرجع : التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012 .

في إطار عملية تحويل حق الإنتفاع الدائم إلى حق الإمتياز،لقد نص المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2012 الذي يحدد كيفيات تطبيق حق الإمتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة في مادته 6 على تشكيل لجنة ولائية من أجل معالجة الملفات التي تتطلب دراستها معلومات تكميلية أو تستحق تحققا من الوثائق المصرح بها.

من أجل تسهيل أعمال هذه اللجنة، وضعت التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012، المذكورة أعلاه بالمرجع إجراء قصد التكفل بالحالات المتكررة في الميدان بهدف طمأنة أكبر قدر ممكن من المستغلين الفلاحين، و بالتالي، تحفيز الاستغلال الأقصى للعديد من المنشآت وكذا المساحات الكبرى ذات القدرات الإنتاجية المؤكدة.

تجدر الإشارة أنه بالرغم من التسهيلات التي جاءت بها هذه التعليمة ،التي سمحت بتأمين ألاف المستغلين الفلاحين ، يبقى العديد من الملفات عالقة على مستوى اللجان الولائية والتي لاتتوفر فيها عناصر التقييم الملائمة قصد دراسة جميع الحالات المسجلة.

1

ومن أجل معالجتها والسماح لتأدية هذه العملية على أحسن وجه، وبطلب من المسؤولين المحليين، بدى من الضروري إضافة تكميلات لتلك الواردة في التعليمة المذكورة أعلاه؛ ومن شأن هذه التكميلات معالجة النقاط التالية :

1- **حالة التنازل على حق الإنتفاع :**

يجب التذكير أن التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر 2012 تكفّلت بجميع المعاملات المنجزة من قبل إصحاب حق الإنتفاع دون تحديد الفترة ، والمعدّة بعقد توثيقي أو بعقد عرفي بشرط (1) **إستيفاء هذا الأخير للشروط المحددة بواسطة القانون رقم 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 والقانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت 2010** و (2) **إستغلاله الفعلي للأرض** .وعليه، يطلب من السادة الولاة ، توجيه التعليمات الضرورية لأعضاء اللجان من أجل الإسراع في معالجة جميع الملفات المعنية بإستثناء الملفات محل نزاع و/أو المطروحة أمام الجهات القضائية المختصة.

2- **حالة إبرام المستغلين الأصليين إتفاق مع الغير:**

يتعلق الأمر بالحالات التي لجأ فيها المستغلين الأصليين، الحائزين على عقود إدارية أو قرارات ولائية، **قبل صدور القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت 2010**، إلى الشراكة مع الغير أو إيجار الأراضي للغير، بموجب عقود موثقة أو وكالات أو عقود عرفية، أين قام هؤلاء في جميع الحالات بالاستثمار في مجال المنشأت أو عملية الغرس.

لمعالجة هذا النوع من الحالات ، يجب على أعضاء اللجان الولائية الأخذ بعين الاعتبار الحالات الآتية :

2-1. **انقضاء العلاقة بين الطرفين قبل تاريخ طلب تحويل العقد أو التسوية :**

يتم تسوية وضعية المستغل الأصلي شريكة أن يكون هو المستغل الشخصي والفعلي للأرض.

2-2. **العلاقة بين الطرفين سارية المفعول بعد تاريخ طلب تحويل العقد أو التسوية:**

في هذه الحالة يتم تسوية وضعية الشريك أو المستأجر أو الوكيل شريطة استيفاء الشروط المحددة في القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت 2010، المذكور أعلاه و أن يكون المستغل الشخصي والفعلي للأرض والاستثمارات.

وفي كلتا الحالتين المذكورتين أعلاه ، لا يمكن للجنة الولائية البت إلاّ على أساس محضر معاينة معدّ من طرف محضر قضائي ومحضر تُعدّه المصالح الفلاحية (مديرية المصالح الفلاحية والمديرية الولائية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية) يثبتان فيه هوية الطرف الذي يستغل فعليا الأرض وغياب دعاوى مرفوعة أمام الجهات القضائية من أحد الأطراف المتنازعة.

2

3-حالة اكتساب عدة حصص :

رغم إعطاء توجيهات وتعليمات في هذا الشأن ، تبيّن بأنه لم يتم معالجة الكثير من الملفات أو رفضها من طرف اللجان الولائية.

في هذا الصدد، يجب التذكير على الحالات التي يمكن تسويتها هي تلك المتعلقة بالمستغلين الذين يحوزون على عدة حصص ضمن نفس المستثمرة أو عدة مستثمرات تشكل مجموع الأراضي مستثمرة فلاحية من قطعة واحدة مع مراعات أحكام المادة 16 من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت 2010 ،المذكور أعلاه.

غير أنه ، وفي الحالات الأخرى وكذا الحالات المتعلقة بحيازة عدة حصص بشكل يتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في المادة 6 من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت 2010 ،المذكور أعلاه، يتم التكفل بهذه الملفات وفقا للتنظيمات المتعلقة بالخروج من الشيوع والمنصوص عليه في المادة 11 من نفس القانون.

وبالنظر للمبادئ المنصوص عليها في المادتين 6 و 16 من القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت 2010 ،المذكور أعلاه يتم البتّ في الملف من طرف اللجنة بالقبول ويتم تسليم عقد الامتياز عند الخروج من الشيوع.

أما الحالات الأخرى المتعلقة بحيازة عدة حصص والتي لاتشكل قطعة واحدة لاتكون محل تسوية . اعتبارا لما تقدم ،ندعو السيدات و السادة الولاة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل إستدعاء اللجان الولائية في أقرب الأجال من اجل الإسراع في دراسة جميع الملفات العالقة وهذا قبل نهاية السنة الجارية.

وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

نور الدين بدوي

وزير المالية

عبد الرحمان راوية

وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

عبد القادر بوعزقي

الملحق رقم (03) :

منشور وزاري رقم 750 المتعلق بتطهير العقار الفلاحي ، الصادر بتاريخ 18 جويلية 2018 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

وزارة المالية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
والصيد البحري

18 جويلية 2018

رقم: 750 /ا.و.

منشور وزاري مشترك

السيدات والسادة الولاة

بالايصال إلى :

- السيدات والسادة مديرو المصالح الفلاحية للولاية.

الموضوع: تطهير العقار الفلاحي

المرجع:

- القانون رقم 83-18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية،
- القانون رقم 08-16 المؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 3 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي،
- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة،
- المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 6 يونيو سنة 2011 والمتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية،
- المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2017 والمتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه للاستثمار في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز،
- التعليمة الوزارية المشتركة رقم 1808 المؤرخة في 5 ديسمبر سنة 2017 والمتضمنة معالجة ملفات تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز من طرف اللجان الولائية.

يتوجب على قطاع الفلاحة أن يتحول إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي بالنظر للدور الاستراتيجي الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني وفي تنويع الموارد المالية الخارجية من غير المحروقات، إلى جانب أنه يعد أداة أساسية من أجل ضمان أمننا الغذائي وذلك بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الفلاحية والزراعة الغذائية الإستراتيجية.

ولا يمكن لهذا الهدف الإستراتيجي أن يتحقق إلا إذا تجند كل واحد منا مهما كانت المهمة المسندة إليه مع الارتكاز على محورين أساسيين:

- الاستغلال الفعلي والأمثل للأراضي الفلاحية في إطار استعمال الموارد الطبيعية المتاحة،
- تأمين مالكي ومستغلي الأراضي الفلاحية وربط المستغلين بالأرض.

بالرغم من التذكير، لعدة مرات، بمسألة إجبارية استغلال الأراضي الفلاحية، إلا أن هذه الحتمية تستحق التكفل بها بشكل أفضل بإشراك كل الفاعلين لاسيما على المستوى المحلي.

و عليه، يهدف هذا المنشور، ليس فقط إلى التذكير بالمنظومة التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال الإخلال بالتزام استغلال الأراضي، وإنما بالأخص إلى تحديد التدابير التي يجب أن تسمح باسترجاع الأراضي غير المستغلة وكذا إجراءات الحصول على العقار الفلاحي.

I . تأمين المستغلين

ينتظر من كافة المتدخلين، على جميع المستويات، تكريس المجهودات حول هذا المحور قصد ترسيم، بصفة شرعية ودائمة، العلاقة بين المستغل والأرض التي يستغلها ضمن منظور تشجيع الاستثمار على الأراضي الممنوحة وتوسيع القاعدة الانتاجية بكسب أراضي جديدة صالحة للزراعة نتيجة ذلك.

حسب نظام منح هذه الأراضي، سواء تعلق الأمر بحيازة الملكية العقارية الفلاحية أو الإمتياز، يجب إتخاذ كل التدابير الملائمة طبقا للتنظيم المعمول به في هذا المجال قصد:

- تسليم سندات الملكية للمستغلي في إطار حيازة الملكية العقارية الفلاحية الذين أتموا أعمال الاستصلاح ،

- الاسراع في تطهير الملفات المؤجلة في إطار القانون رقم 10-03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 الموافق 15 غشت سنة 2010 والمذكور أعلاه.

فيما يخص شغل الأراضي الفلاحية بدون سندات، يتعين المباشرة، في مرحلة أولى، بعمليات الإحصاء عبر جميع الولايات.

1. فيما يخص المستفيدين في إطار القانون رقم 83-18 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية

يجدر التذكير، السيدات والسادة الولاة، بأن حصيلة هذه العملية تكشف وجود تأخرات في إتمام إجراءات رفع الشرط الفاسخ وتسليم العقود بالرغم من أن معالجة هذه الملفات تتم لا مركزيا على مستوى الدوائر والمجالس الشعبية البلدية، مع تحديد الآجال عن طريق التنظيم المعمول به.

لقد تسببت هذه التأخرات في إفساد حماس المستغلين وإرادتهم في الاستثمار وذلك بخلق إحساس بعد الأمان لدى المستفيدين.

ولمواجهة هذه الوضعية، جاء المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 8 يونيو سنة 2011 والمذكور أعلاه، للتذكير بالإجراء التنظيمي ولتوضيح مناطق الظل من أجل فعالية أكبر، مما مكن فعلا بتسوية وضعيات عالقة منذ سنوات عديدة.

يعد تبني هذا الإجراء أكثر من ضرورة بدأ بإعادة تفعيل اللجان التقنية للدوائر بغية الاسراع في وتيرة إعداد الوثائق الإدارية ومعاينات إنجاز أعمال الإستصلاح.

ويطلب منكم أيضا تنفيذ التدابير المذكورة أدناه قصد التطهير النهائي لهذه العملية قبل 31 ديسمبر 2018:

1.1 بالنسبة لإعداد عقود الملكية

- وضع برنامج تطهير حسب كل بلدية وتحديد آجال الإنجاز التي يتعين عليكم متابعتها شخصيا،

- إعطاء تعليمات لرؤساء الدوائر قصد إنهاء عمليات معاينة الاستصلاح وإعداد الوثائق المتعلقة بها حسب الحالات.

2.1 بالنسبة لمستغلي الأراضي بدون سندات

على سبيل التذكير، تمت معالجة هذا الإنشغال ضمن إطار التعليمة الوزارية المشتركة رقم 162 المؤرخة في 13 فبراير سنة 2013. إلا أنه لوحظ عدم التكفل بوضعية عدد هام من المستغلين.

لذا، أصبح إجباريا ومستعجلا اتخاذ التدابير الضرورية للتسوية القانونية لهذه الحالات عبر:

- **أولا**، إعادة تفعيل اللجان التقنية للدوائر المكلفة بمعاينة أشغال استصلاح الأراضي. غير أنه تبقى كل تسوية مرهونة بتوفر الشروط التالية:

- استغلال فعلي ومبرر،
- عدم وجود منازعات خاصة أو نزاعات بين المستغلين،
- استصلاح سابق لشهر يونيو 2011.

- **ثانيا**، وفي حالة ما إذا كانت المعاينة إيجابية مباشرة إجراء حيازة الملكية العقارية الفلاحية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- **ثالثا**، وفي حالة ما إذا كانت المعاينة سلبية تعتبر الأرض غير مستغلة ويجب أن تكون موضوع استرجاع فوري قصد تخصيصها في إطار ترقية الاستثمار الفلاحي طبقا للتنظيم.

2. فيما يخص المستفيدين من الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة في إطار الامتياز.

1.2 - بالنسبة للمستفيدين في إطار القانون رقم 87-19

بالرغم من الآجال المحددة، لوحظ تأخر في غلق عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز في البعض من الولايات بسبب الملفات المؤجلة التي لم تستطيع اللجنة الولائية الفصل فيها.

وقصد تسهيل أشغال هذه اللجنة والسماح بذلك بالغلق النهائي لهذه العملية، جاءت التعليمة الوزارية المشتركة رقم 1808 المؤرخة في 5 ديسمبر سنة 2017 والمتضمنة معالجة ملفات تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز من طرف اللجان الولائية لتتميم التعليمة الوزارية المشتركة رقم 654 المؤرخة في 11 سبتمبر سنة 2012 التي سمحت بالتكفل بعدد من الوضعيات. إلا أنه تم إحصاء حالات أخرى التي تم اقتراح حلول لها.

و في هذا السياق، يطلب منكم السهر على تنفيذ هذه التعليمة والإسراع في معالجة التسعة آلاف (9000) ملف المحصاة على المستوى الوطني بمساحة تقارب 100.000 هكتار.

يجب أن تعرف العملية تقدما نوعيا قبل نهاية سنة 2018.

2.2 - بالنسبة للمستفيدين في إطار الاستصلاح عن طريق الامتياز GCA

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة على المستويين القانوني والمالي، فإن الحصائل التي تم إعدادها تبقى غير مرضية لاسيما في مجال إطلاق مشاريع بدون تمييز لفئة المستفيدين (المستفيدون الشباب أو المستثمرون).

إن الظرف الحالي يجبرنا على إنتهاج منطق إقتصادي محض يحفز على تثمين أمثل للموارد المائية من جهة، والمحافظة على البيئة بصفة دائمة وفعالة من جهة أخرى.

لقد تم تكريس هذا النهج بموجب النظام الجديد للحصول على العقار الفلاحي المتمثل في المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2017.

3. فيما يخص الإستغلال بدون سندات.

يتعلق الأمر بمستغلي الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة ولكنهم **ليس بحوزتهم سندات الاستغلال** بالرغم من تواجدهم في الأماكن منذ عدة سنوات وحتى لعدة عشرات.

كما يعتبر أيضا الأشخاص بدون سندات أولئك الذين بحوزتهم قرارات منح فردي في إطار الثورة الزراعية.

بالنسبة لهذه الفئات من المستغلين، يتعين في مرحلة أولى الشروع في إحصاء شامل لمجموع الحالات باللجوء إلى لجنة التي تتفضلون بتنصيبها والتي ستشكل على وجه خاص من ممثلي مديرية المصالح الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية وأملاك الدولة مسح الأراضي والجماعات المحلية المعنية.

وسيتم تحديد إجراءات التكفل بتسوية هذه الفئة من المستغلين بالنظر للوضعيات التي تم إحصاؤها وذلك حالة بحالة.

- وفي كل الحالات، يشكل حضور المعنيين في عين المكان والاستغلال الفعلي للأراضي وتسخير إستثمارات هامة من قبل المعنيين شروطا مسبقة للتسوية.

II. إجبارية استغلال الأراضي الفلاحية

يعد من غير المقبول إهمال أرض فلاحية أو ذات طابع فلاحي سواء كانت ملكية خاصة أو تابعة للأملاك الخاصة للدولة ومهما كان شكل الاستغلال (حيازة الملكية العقارية الفلاحية – الإمتياز).

وبالتالي، يتعلق الأمر بالتذكير بالنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال الإخلال بإلتزامات إستغلال الأراضي لاسيما المادة 20 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي التي تنص بأنه "يكون الاستغلال الفعلي للأراضي الفلاحية إلزاميا على كل مستثمر فلاحي شخصا طبيعيا أو معنويا".

ومن أجل السهر على احترام هذا المبدأ، تم بذل جهودا لوضع نصوص تنظيمية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

وهكذا، وحسب طبيعتها القانونية، فإن الإجراءات المتعلقة بالإستغلال الإجباري للأراضي تبين التدابير التالية:

1.2 - بالنسبة للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة

- **حالة الأراضي الممنوحة في إطار نظام حيازة الملكية العقارية الفلاحية:**

في حالة غياب أعمال إستصلاح لفترة خمس (5) سنوات (باستثناء القوة القاهرة) يقوم الوالي، بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بإخطار القاضي المختص من أجل إدعاء الشرط الفاسخ.

إلا أنه، إذا أمر القاضي بإبطال العملية وبالتالي إلغاء المنح، يحتفظ المعني بملكية التجهيزات والمعدات التي جلبها معه.

إلى جانب ذلك، **يمكن أن يخص رفع الشرط الفاسخ فقط الجزء المستصلح فعلا**. في هذه الحالة يتم استرجاع باقي القطعة الأرضية وبعاد منحها طبقا للإجراء المعمول به.

ب). حالة الأراضي الممنوحة في إطار الامتياز (القانون رقم 10-03):

يصف القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010 والمذكور أعلاه، في المادة 29 منه عدم استغلال الأراضي و/أو الأملاك السطحية إخلالا بالتزامات المستثمرين يؤدي إلى فسخ عقود الامتياز.

لهذا الغرض، المطلوب منكم السهر على تنفيذ شروط إنجاح المشاريع الفلاحية عن طريق تبني التدابير التالية:

- **بالنسبة لإنشاء المحيطات الجديدة والمصادقة عليها ودراستها**

يجب احترام الشروط أدناه:

- تكييف إجباريا المحيطات الجديدة التي من المحتمل إنشاءها في المناطق الرعوية مع طابع هذه الأخيرة،

- توفير شروط القبول الاجتماعي ووفرة المورد المائي،

- وقف كل عملية منح للأراضي خارج المحيطات المنشأة طبقا لأحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2017 المذكور أعلاه،

- الإعتماد على الدراسة التقنية والاجتماعية والاقتصادية كشرط أساسي لمنح أية أرض.

- **بالنسبة لتفعيل مردود المحيطات القديمة:**

تجدر الإشارة إلى أن إمكانات عقارية استفادت من أعمال هيكلية (توصيل الكهرباء – فتح المسالك – تنقيب عن المياه) أنجزتها العامة للإمتيازات الفلاحية تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد كيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية، وأعبائه وشروطه، المعدل والمتمم، غير أنها توجد حاليا في حالة إهمال جزئي أو كلي.

في هذا الإطار، يجدر التذكير بأهمية واستعجالية السهر على استغلال هذه المحيطات أو منحها طبقا للتنظيم المعمول به لجعلها منتجة حتى تصبح الوسائل المسخرة من طرف الدولة ذات مردودية.

يُظهر جرد المحيطات، المنجز من قبل مديري المصالح الفلاحية للولايات، ثلاث (3) حالات:

أ). الحالة التي تمّ فيها تنصيب أصحاب الامتياز:

يرسل مدير المصالح الفلاحية قائمة أصحاب الامتياز المنصبين، بعد مصادقة الوالي، إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يستدعي أصحاب الإمتياز لإتمام الملف وتوقيع دفتر الشروط. يرسل الملف بعد إتمامه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية إلى إدارة أملاك الدولة لإعداد عقود الامتياز.

ب). حالة المحيطات التي تم الانتهاء من تهيئتها وغياب أصحاب الامتياز:

تخصص هذه المحيطات للمستثمرين. ويتم منحها طبقا للإجراء المنصوص عليه في المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2017 والمذكور أعلاه.

ج). حالة المحيطات غير المهيئة كليا :

تخصص هذه المحيطات للمستثمرين. ويتم منحها طبقا للإجراء المنصوص عليه في المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2017 والمذكور أعلاه.

غير أنه وبالنسبة لهذه الحالة، فإن إعادة المحيطات المعنية لحالتها السابقة تكون على عاتق المستثمرين المقبولين.

فضلا عن ذلك، فإن برنامج التطهير المباشر فيه منذ شهر غشت سنة 2017 يجب أن يتابع بمواظبة. يجب إرسال وضعيات إلى الوزير المكلف بالفلاحة بصفة منتظمة من أجل ضبط وضعية نهائية متصلة بهذه الفئة العقارية.

في هذا الإطار، تختلف التدابير الواجب اتخاذها حسب كون:

- المستثمر ليس بحوزته عقد الامتياز، وهي الحالات التي أعطيت فيها التعليمات بتأجيل إعداد الوثيقة،

- المستثمر بحوزته عقد الامتياز: في هذه الحالة يتم إعذاره من طرف المدير الولائي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية المعني من أجل معالجة الوضعية بمرور الأجل المحدد، يتم إخطار إدارة أملاك الدولة قصد القيام بإجراءات الفسخ الإداري لعقد الامتياز.

ج). حالة الأراضي الممنوحة في إطار الاستفادة من العقار من أجل ترقية الاستثمار بالاستصلاح عن طريق الامتياز

تطبيقا لأحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر سنة 2017 والمتعلق بالإستفادة من العقار في إطار ترقية الإستثمار عن طريق إستصلاح الأراضي ودفتر الشروط الملحق، أعطيت تعليمات للمديرين الولائيين للديوان الوطني للأراضي الفلاحية لمباشرة، ضد المستفيدين الذين أخلوا بالتزاماتهم وبعد إعذارهم من أجل استغلال الأراضي الممنوحة، إجراء فسخ عقد الامتياز أو إلغاء مقرر التاهيل، حسب الحالة.

د). حالة الأراضي ذات ملكية خاصة

يتم إثبات عدم الاستغلال الفعلي للأراضي في هذا الإطار من طرف هيئة خاصة تنشأ لهذا الغرض تطبيقا للأحكام التنظيمية المعمول بها لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 97-484 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 1997 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12-83 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2012 والخاص بإجراء إثبات عدم إستغلال الأراضي الفلاحية.

لذا، بات من الضروري إعادة تفعيل الهيئة الخاصة أو إنشائها عند الاقتضاء من أجل مباشرة في أقرب الآجال الممكنة الإجراءات التشريعية والتنظيمية المقررة في هذا الشأن.

2.2 - بالنسبة للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة غير المخصصة

من أجل إستغلال أمثل للأراضي الفلاحية والمحافظة على طابعها الفلاحي، أصبح من المستعجل الإسراع في معالجة المسألة المرتبطة بتنفيذ أحكام القرار رقم 1344 المؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2012، المعدل والمتمم، بإحصاء كل الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتاحة أو التي لم تكن موضوع تخصيص، قصد منحها في أقرب الآجال.

للتذكير، تصبح الأراضي متاحة نتيجة عدم التخصيص أو إسقاط حقوق المستغلين أو بسبب فسخ عقود الامتياز.

ونظرا لأهمية هذه العمليات، أصبح من الضروري وضع نظام خاص للمتابعة والتقييم يشرك مجموع الهياكل المعنية قصد ضمان تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بهدف تدعيم وتأمين المستغلين والإسراع في معالجة الملفات العالقة على مستوى اللجان الولائية من أجل إعداد عقود الامتياز ومرافقة المستثمرين الحقيقيين والسهر على إطلاق مشاريعهم.

نولي أهمية خاصة للتنفيذ الصارم لأحكام هذا المنشور.

وزير المالية

وزارة المالية

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

الملحق رقم (04) :

مميزات القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى .

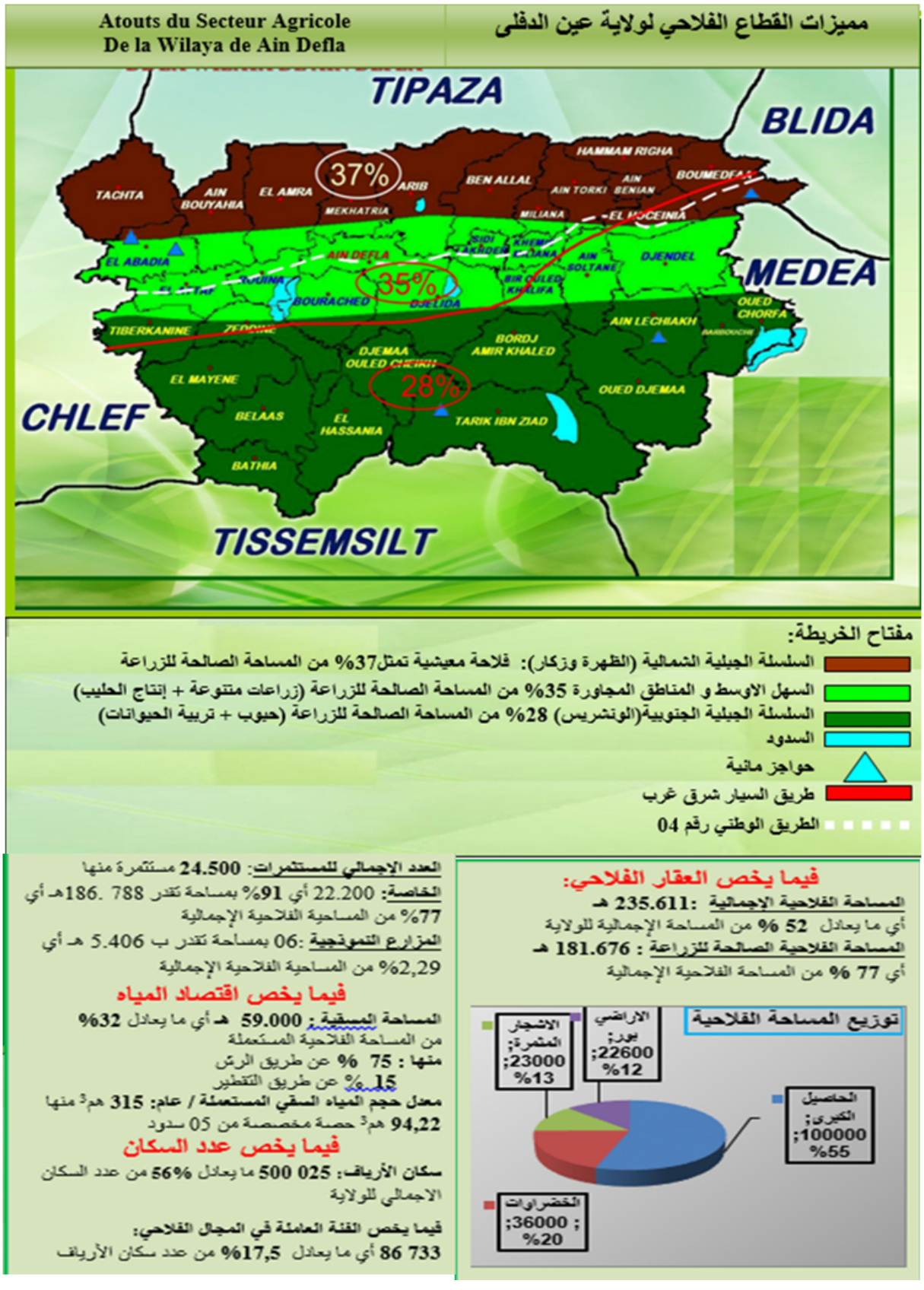

الفهرس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	**II**
الشكر و تقدير	**III**
إهداء	**IV**
مقدمة	**أ – ط**
الفصل الأول : الإطار المعرفي والنظري لدراسة الموضوع	**12**
المبحث الأول : تعيين الوالي وإنهاء مهامه وصلاحياته في التنظيم الجزائر	**13**
المطلب الأول : تعيين الوالي	**15 –13**
المطلب الثاني : إنهاء مهام الوالي	**20 – 15**
المطلب الثالث : صلاحيات الوالي	**24 – 20**
المبحث الثاني : السياسة الفلاحية	**24**
المطلب الأول : مفهوم السياسة الفلاحية وأنواعها	**30 – 24**
المطلب الثاني : تطور السياسة الفلاحية في الجزائر	**37 – 30**
المطلب الثالث : أهداف السياسة الفلاحية	**38 – 37**
المبحث الثالث : التنمية المحلية	**38**
المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وخصائصها	**40 – 38**
المطلب الثاني : نظريات التنمية المحلية	**43 – 41**
المطلب الثالث : القائمون بالتنمية المحلية	**45 – 44**
خلاصة و إستنتاجات الفصل الأول	**46**
الفصل الثاني : محددات التنمية المحلية بولاية عين الدفلى	**48**
المبحث الأول : العوامل الجغرافية	**49**

المطلب الأول : موقع ولاية عين الدفلى	**49**
المطلب الثاني : الأراضي الزراعية والفلاحية	**52 – 50**
المطلب الثالث : الثروة الحيوانية والنباتية	**69 – 52**
المبحث الثاني : العوامل الطبيعية والإقتصادية	**69**
المطلب الأول : طبيعة المناخ والتربة	**70 – 69**
المطلب الثاني : الموارد المائية و الإقتصادية	**72 – 70**
المطلب الثالث : المستثمرات الفلاحية	**73 – 72**
المبحث الثالث : محددات البشرية (الكثافة)	**73**
المطلب الأول : أهلية اليد العاملة (الفلاح)	**75 – 73**
المطلب الثاني : الأجهزة والأليات مرافقة للفلاح	**78 –75**
خلاصة و إستنتاجات الفصل الثاني	**79**
الفصل الثالث : جهود والي ولاية عين الدفلى في خدمة القطاع الفلاحي و أثرها	**81**
المبحث الأول : من الناحية الإدارية البيروقراطية	**82**
المطلب الأول : تسهيل إجرات الحصول على بطاقة الفلاح والقروض البنكية	**83 – 82**
المطلب الثاني : تسهيل إجراءات الحصول على عقار الفلاحي	**86 – 83**
المبحث الثاني : من الناحية المالية	**86**
المطلب الأول : تمويل المشاريع الفلاحية	**90 – 86**
المطلب الثاني : تجهيزات الفلاحية	**98 – 90**
المبحث الثالث : من الناحية التقانية	**99**
المطلب الأول : تكوين الموارد البشرية	**107 – 99**
المطلب الثاني : هيئات الإرشاد الفلاحي	**109 – 108**
المبحث الرابع : أثار جهود الوالي على خدمة التنمية المحلية بعين الدفلى وتقييمها	**109**
المطلب الأول : أثار جهود الوالي	**112 – 109**

المطلب الثاني : تقييم هذه الجهود	**113 – 112**
خلاصة و إستنتاجات الفصل الثالث	**114**
خاتمة	**117 – 116**
قائمة المراجع	**125 – 119**
قائمة الملاحق	**140 – 127**
الفهرس	**144 – 142**

ملخص الدراسة :

تناولنا من خلال هذه الدراسة دور الوالي في ترقية السياسات الفلاحية بولاية عين الدفلى وأثرها علي التنمية المحلية حاولنا شرح أهم الأسباب التي أدت إلى تدني القطاع الفلاحي بولاية والبحث عن البدائل والحلول لنهوض به حيث قمنا في الفصل الأول بالتقديم النظري لسياسة الفلاحية والتنمية المحلية وفي الفصل الثاني تم عرض أهم المحددات التنمية المحلية بولاية ، ثم عرجنا في الفصل الثالث لدور الوالي في تحقيق التنمية المحلية ، حيث تهدف دراستنا إلي إبراز أهمية القطاع الفلاحي و دور الهيئات الإدارية المحلية في ذلك إضافة إلي إبراز أهم الإنجازات التنموية الخاصة بالقطاع و العراقيل التي تواجه الولاية في تحقيق التنمية المحلية ، بالإعتماد علي المنهج الإحصائي والوصفي .

Study summary :

In this study, we discussed the role of the governor in promoting agricultural policies in the state of Ain al-Dafli and its impact on local development. We tried to explain the main reasons that led to the decline of the agricultural sector in the state and the search for alternatives and solutions for its advancement. The second was the presentation of the most important determinants of local development in the Wilayat Governorate. In the third chapter, we discussed the role of the governor in achieving local development. Our study aims at highlighting the importance of the agricultural sector and the role of local administrative bodies in addition to highlighting the developmental achievements of To the sector and obstacles facing the state in achieving local development, depending on the statistical and descriptive approach.